

لتكن حاجات المواطنين والمواطنات

في صلب الأجندة الوزارية!

تصدر "واو" بعددها الثاني الخاص، ونحن في حالة احتفالية بسبب حصول تقدم ملحوظ على طريق البيئة المبنية دامجة بكل المقاييس.

فعلى صعيد المفهوم، اقترينا من صياغة تجتمع فيها ملامح الحرية الفردية - السلامة الشخصية، يتعزز فيها التواصل المجتمعي بدون حواجز أو عوائق في اللغة أو التكنولوجيا، بيئة تدار بعمليات ملائمة، توفر خدمات متكيفة ومرنة، كيف لا، ونحن نتلمس ذلك من خلال مداخلات ومواقف الفاعلين المعنيين حيث حضرت تلك المدلولات بقوة، وشكلت مشتركا ما بين القطاع الخاص والقطاع العام والمجتمع المدني.

أما على صعيد القوانين وتطبيقها، فهي هو الرسوم التطبيقية لمعايير الحد الأدنى للأبنية المنوي إنشاؤها، ينطلق لتبدأ مرحلة البلورة للبيئة المبنية دامجة، وستشكل عملية التطبيق فرصة جيدة لتأسيس آلية عمل تؤدي إلى الانتشار التدريجي لتلك الثقافة، وللمهارات ذات الصلة، وستعطينا إمكانية التطوير للمسار.

ولجهة دور المجتمع المحلي في التقديم الحاصل، شكل الجهد الذي قام به الأفراد والجمعيات على المستوى المحلي زحما أساسيا، ساهم في دفع وثيرة العمل وبتفعيل تطبيق القوانين والتهيئة الجيدة لها، فعملية الرصد للأماكن بعين ناقدة وبعدها المعايير الدامجة، وفعالية الحملات الحقوقية التي نظمها، أدت لتعاون وانخراط البلديات والمؤسسات العامة على المستوى المحلي، هي مبادرة رائدة تدفع نحو نموذج وطني شامل تتكامل فيه الأدوار وتتلاقى.

وعلى صعيد بناء السياسات العامة، يكفي أن نرى تلك المروحة من الأطراف المعنية بالمسار، ونسمع خطابها، ونلاحظ إنجازاتها والتزاماتها التي ترجمت بخطوات عملية واتفاقيات عمل، لنندرك أننا مقبلون على مرحلة جدية وواعدة.

ومن حيث المسؤولية الاجتماعية، فاللافت أن الحس بالمسؤولية الاجتماعية هو المحرك الأساس والجامع بين الأطراف، وقد مكن الجميع من العمل، واستطاعوا الإنتاج على الرغم من وجود عوائق مؤسسية وسياسية ومادية، وفي المقابل، يجب أن تبادر وزارة المالية إلى تطوير حوافز لتشجيع هذا التوجه واستدامته، أولا، عبر تنفيذ ما جاء في القانون ٢٢٠٠ / ٢٢٠ الخاص بحقوق الأشخاص المعوقين، من تخفيض للضرائب، خاصة في ما يتعلق بإعادة تكييف الأماكن المبنية سابقا، وهي سياسة ستخدم التنمية عامة وستعزز من زيادة القوة الشرائية وستسمح بتدفق تنوع واسع من السياحة إلى لبنان.

أما في الانتظارات والتحديات، فبعدما تم إطلاق مرحلة تطبيق معايير الحد الأدنى، نرى أن الوقت مناسب لوضع خطة وطنية تعكس احتياجات الجميع، وتخرجنا من حالة التهميش إلى الفعالية والإنتاج، ويتطلب المسار متابعة للتطبيق والمراقبة والتقييم، وعملية تنسيق وتنظيم للجهود، وتطوير المهارات، كما يحتاج إلى حملة إعلامية وإعلانية لنشر المعلومات وتعميق المعرفة، وكذلك إلى بدء العمل على بلورة المعايير الإضافية وإدخالها ضمن معايير السلامة العامة، وبالتالي تكليف شركات التدقيق الفنية أن تقوم بالتدقيق الفني المطلوب، وقونة البيئة المبنية الدامجة قطاعيا من خلال العمل مع الوزارات لكل قطاع، واعتماد إستراتيجية قطاعية لمعالجة المباني القائمة، والعمل على إدراج المعايير في دفتر الشروط داخل كل قطاع.

أما الرؤية الأمثل، التي نأمل أن نراها تتحقق، فهي في اعتماد المكاتب الفنية التابعة للبلديات للتدقيق الفني، كونها الأكثر تلاصقا بالمجتمعات المحلية والأكثر انتشارا، لكن واقع البلديات الحالي لا يسمح بذلك، حيث لا يوجد في كل بلدية مكتب فني، إنما تتواجد حاليا في البعض من أخذات البلديات الكبرى فقط، إلا أن ذلك لا ينفي إمكانية البدء بالأخذات، وتنظيم الأدوار على مستوى الأقضية والمحافظات، فالمواطنون من الأشخاص ذوي الإعاقات والمسنون، الذين تتضاعف أعدادهم، والأشخاص المصابون بأمراض مزمنة، والأمهات اللواتي يتنقلن مع عربات أطفالهن، كلهم، يحتاجون أن يستخدموا الأماكن والمساحات، كل حسب حاجته وعلى طريقته بأمان واستقلالية، وبناء عليه، لا بد من إدراج شأن المواطنين والمواطنات على الأجندة الوزارية.



صورة الغلاف: بلال حامد

- 1 افتتاحية
- 2 فهرس
- تكرم وتقدير
- 3 اتحاد المقعدين اللبنانيين
- 6 وزارة الداخلية والبلديات
- 7 وزارة الشؤون الاجتماعية
- 8 وزارة الأشغال العامة والنقل
- 9 نقابة المهندسين
- 10 تكريم الشخصيات
- 11 المتطوعون والشباب
- 12 معرض مسار المرسومين
- دراسة
- 13 المباني الجامعية: دراسة مقارنة
- مسار
- 16 على طريق البيئة المؤهلة
- معاً أجزنا
- 19 ورشة نقابة المهندسين
- 20 في التحفيز والشراكة / راشد سركيس
- 21 تحديد المعايير في تراخيص البناء / سمر رمضان
- 22 المفهوم التطبيقي للبيئة المؤهلة / نسيم نصر
- 23 انتاج المواصفات وتسهيل الدمج / لبنور
- 24 دور المجتمع المدني في الرصد / م. أحمد عز الدين
- 25 القوى الشبابية الضاغطة / سميرة بوحسن
- 27 جارب ناجحة
- 30 مرسوم البيئة المبنية المؤهلة
- 34 مرسوم تسهيل المشاركة في الانتخابات
- 36 إصدارات
- 38 ختية
- 40 كلمة أخيرة



ليست حرقاً للعطف وحسب

العدد الثاني والعشرون - أيار/ مايو ٢٠١١

نشرة دورية تصدر عن اتحاد المقعدين اللبنانيين

إشراف: حسين أيوب

مدير التحرير: عماد الدين رائف

ساهم في الإعداد: جنى الحسيني

تصميم وإخراج: فؤاد المقداد

طُبِعَ العدد بدعم من:



العنوان

بيروت - وطني المصيطبة - جاه السفارة الروسية

بنية الرفاعي الطابق الأول

هاتف: ٠١/٣٠٧٣٦٥ - فاكس: ٠١/٣٠٧٣٦٥

ص.ب: ١٥/٥٤٧٣ بيروت - لبنان

www.lphu.org

E-mail: waw@lphu.com

فروع اتحاد المقعدين اللبنانيين:

بيروت، النبطية، براليس، بعلبك

مشغرة، صور، جبيل، صيدا، طرابلس

«معاً نحو لبنان الدامج المصمم وفق حاجات التنوع وحقوق الإنسان»

اللقيس: إنجاز المرسومين يؤسس لبيئة مرحة خالية من العوائق

وزير الأشغال العامة والنقل الأستاذ غازي العريضي.
نقيب المهندسين المهندس بلال العلاللي.
المدير العام للتنظيم المدني المهندس الياس الطويل.
المدير العام لوزارة الداخلية بالانابة العميد نقولا الهرير.
المدير العام للمؤسسة اللبنانية للمواصفات والمقاييس
بالانابة السيدة لينا رديغام.
أمينة سر "المجلس الأعلى للتنظيم المدني" الهندسة سمر
رمضان.
رئيس "رابطة المهندسين المدنيين" المهندس راشد سركيس.
مدير مكتب التدقيق الفني المهندس نسيم نصر.
المدير العام لقصر الأونيسكو الاستاذ انطوان حرب.

«معاً أجزنا.. معاً أفرينا»
في الثالث والعشرين من آذار ٢٠١١، كرم "اتحاد
المقعدين اللبنانيين"، الشخصيات والمؤسسات التي
ساهمت في مسار إطلاق مرسوم التجهيز الهندسي
ومرسوم تسهيل مشاركة الأشخاص المعوقين في
الانتخابات، في قصر الأونيسكو، بحضور وزراء، ومدراء عامين،
وسفراء، ورؤساء اتحادات بلدية، ورؤساء بلديات ومديري المراكز
الاجتماعية، وفاعليات سياسية ودبلوماسية واجتماعية.
المكرمون هم:
وزير الداخلية والبلديات المحامي زياد بارود.
وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور سليم الصايغ.



مقدمة الحضور في حفل التكريم

ولعلّ أهمّ مكونات هذا الإنجاز تكمن في صيغة التعاون
والتكامل ما بين مؤسسات القطاع العام ومؤسسات المجتمع
المدني. وهي تجربة نموذجية مثمرة تستدعي الاحتفال. كيف لا؟
واللاعبون الأساسيون فيها أصروا، واستطاعوا تجاوز الحواجز
السياسية والإدارية والمادية. وخذوا كل من ادعى أن قلة الموارد،
وأجواء التوتر في لبنان لا تسمح بالقيام بعمل.

التجهيز بين الواقع والعمل

وحول واقع الأشخاص المعوقين مع التجهيز الهندسي، أضافت:
"يوجد نوعان من البشر. النوع الأول يبحث عن مخرج عند
مواجهة المصاعب. ونوع ثانٍ يبحث عن طريق لمواجهة. ومن
هذا النوع الثاني هم الأشخاص الذين نكرمهم اليوم. يواجه

انطلق حفل تكريم الشخصيات والمؤسسات التي ساهمت
في مسار إطلاق مرسوم التجهيز الهندسي ومرسوم تسهيل
مشاركة الأشخاص المعوقين في الانتخابات، في قاعة قصر
الأونيسكو في بيروت، بتاريخ ٢٣ آذار ٢٠١١، بكلمة للمديرة العامة
للبرامج في اتحاد المقعدين اللبنانيين الزميلة سيلفانا اللقيس،
لخصت فيها للإنجاز المحتفى به من جهة، وعرضت للمكرمات
من جهة أخرى. كما شددت اللقيس على استكمال المسار مع
الجهات المعنية وفق منهج تشاركي للوصول إلى كافة الحقوق.
استهلّت اللقيس كلمتها بالإشارة إلى إنجاز المرسومين، قالت:
"نلتقي اليوم لنحتفل بما أجزناه معاً من خطوات تؤسس لبيئة
خالية من العوائق، ومرحة بجميع الناس. وهي عوائق مؤثرة
لدرجة أنها تعطل حياة ١٠ بالمئة من عدد السكان في لبنان،
وتتسبب بانخفاض نسبة الناجح القومي بنسبة كبيرة جداً.

بإدراج الموازنات لتجهيز الأماكن العامة ولتفعيل القانون ٢٢٠. إن ما وصفته بالتجربة النموذجية ليس مبالغاً فيه. وأنا واثقة من أنني لن أتمكن من وصفها بالشكل الكافي. فقرة مضمونها أجمل من أن توصف.

وحول الشراكة مع وزارة الداخلية والبلديات، أضافت: "نموذج الشراكة الذي تحقق مع وزارة الداخلية بقيادة الوزير زياد بارود، وبتابعة حضرة العميد نقولا الهير، مكنا من القيام بورشة شاملة لتفعيل حق الشخص المعوق بالحقوق السياسية، حيث خلصت إلى شمل ذلك الحق في القانون الجديد، وإصدار المرسوم وتطبيقه، وإعداد الجهاز الإداري والفني في الوزارة للتعاطي مع الموضوع، وإعداد دليل تدريبي، وحملة إعلامية لتوعية الناخب، واعتماد

منطق المشاركة في الإعداد لمشروع قانون الانتخابات المقبل، وتجهيز عدد من أقلام الاقتراع. الوزير زياد بارود عرف أهمية مشاركة المواطن في السياسات العامة فقارها بقوة في مارسة عمله، كما لم يتردد لحظة عن تلبية دعوة الأنشطة الداعمة لحقوق الأشخاص المعوقين. ودائماً اعتبر نفسه جزءاً من فريق العمل.

وتوقفت عند تفاعل وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور سليم الصايغ، "فقد

فاجأ الجميع بتعاطيه المتقدم بمقاربة حقوق الأشخاص المعوقين. إن من خلال اعتماد مستشار له من حركة الإعاقة، وتحديداً من "اتحاد المقعدين اللبنانيين" في قضايا حقوق الأشخاص المعوقين؛ وبطرحة لمفهوم التنمية، حيث حاول ودعم تطبيق نموذج للتنمية الدامجة في إدارة مراكز الخدمات الشاملة. كذلك دفع الشباب اللبناني للتطوع، مركزاً على مسألة البيئة الخالية من العوائق الهندسية من خلال إطلاق برامج لذلك. وفي فترة زمنية قياسية أعطى مسألة إقرار المرسوم التطبيقي للبيئة المؤهلة، حيزاً كبيراً، وقدم الدعم المطلوب لذلك، ودفع باتجاه إعداد خطة وطنية لحقوق الطفل المعوق، وحق الوصول له، والعيش في بيئة آمنة وخالية من العوائق، معتمداً سياسة منفتحة وتشاركية مع المجتمع المدني".

وعرضت اللقيس لتعامل وزير الأشغال العامة غازي العريضي المثمر، "فقد أولى منذ البداية اهتماماً كبيراً بحقوق الأشخاص المعوقين، ولسأله المراسيم التطبيقية للبيئة المؤهلة والنقل المؤهل. لقد اعتمد ورشة عمل مفتوحة بإدارة المدير العام الأستاذ الياس طويل، وانشغلت في تلك الورشة السيدة سمر رمضان، أمينة السر للمجلس الأعلى للتنظيم المدني، التي حاولت جاهدة المواءمة بين الإمكانات الفنية المطلوبة والإمكانات المتوفرة. وتلك في الواقع، هي الخطوة الأصعب، ولكن، وبفضل الإرادة

الشخص المعوق في مجتمعنا صعوبات في التنقل والوصول إلى الأماكن العامة، كالمدرسة، ومكان العمل، ما يؤثر على مستوى مشاركته، ويحد من قدراته وطاقاته. كما أنّ غياب التجهيز الهندسي الملائم في الأماكن العامة بمختلف القطاعات يؤدي إلى تهميش الشخص المعوق وعزله عن مجتمعه.

وأثنى القانون ٢٢٠/٢٠٠٠ الخاص بحقوق الأشخاص المعوقين، ليؤكد ذلك الحق في القسم الرابع منه، وذلك تحت عنوان "حق الشخص المعوق بيئة مؤهلة، بمعنى أنه "من حق كل شخص معوق الوصول إلى أي مكان يستطيع الوصول إليه الشخص غير المعوق، إلى كافة الأبنية والمنشآت، والمرافق العامة والخاصة المعدة للاستعمال العام أن تكون مواصفاتها الهندسية منطبقة مع المعايير ووفق الشروط والأصول المنصوص عليها في هذا القانون".

أولى "اتحاد المقعدين اللبنانيين" ذلك الحق حيزاً منذ تأسيسه في العام ١٩٨١، حيث سعى لإقرار وتكريس ذلك الحق، كما روج لثقافة البيئة البنية الدامجة، وضغط باتجاه إدراج المعايير الهندسية الدامجة ضمن إعادة إعمار لبنان في بداية التسعينات، واستمر بتنظيم حملات حقوقية ضاغطة نحو تكريس ذلك الحق. وفي العام ٢٠٠٦، بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان، أطلق الاتحاد مجدداً حملة

وطنية "عمرّ لكلّ وما تعيق قدراتي" هادفاً إلى إيجاد بيئة مبنية دامجة، تستجيب للتنوع الإنساني واختلافاته. ويمكن استعمالها بالتساوي من قبل الجميع.

وظالت الحملة جميع الأطراف المعنية بإعادة الإعمار، ووفرت المعلومات والبدايل التقنية اللازمة. كما قامت الحملة برصد عملية إعادة الإعمار لاحقاً، حيث جاءت النتائج مخيبة للآمال باستثناء بعض المبادرات الخاصة. مثال ذلك إعادة إعمار ضاحية بيروت الجنوبية، وبعض الأماكن الخاصة في لبنان، المعدة للاستخدام العام، كالفنادق والمتاجر الكبيرة.

منطق العمل المشترك

وفصلت اللقيس في العمل المشترك مع الوزارات والإدارات المعنية، متوقفة عند أبرز الملامح التي قدرت المكرمين من الوصول إلى الإنجاز، قالت: "لتحقيق الغاية، كان لا بدّ من التمسك أكثر بمنطق العمل المشترك، وبتوسيع إطار الشراكة لتتألف الفاعلين الأساسيين في هذا الإطار، حيث لم تعد هذه القضية شأن حركة الإعاقة فحسب، إنما باتت على أجندة شريحة واسعة من الفاعلين في القطاعين العام والخاص. وأصبح أبناء المجتمعات المحلية يقودون الحملات، ويرصدون حركة الإعمار، ويطالبون



اللقيس



دردشة بين السفارة البريطانية فرنسيس غاي ومروه واللقيس

الطبية. قررت الوزارة
مجتمعة المساهمة في
إجاز المرسوم والمباشرة
باعتماده فوراً. ومواكبة
تبعات تطبيقه. ومساندة
فرق العمل المعنية. وكما
تتابع الوزارة قسماً آخر
من القانون ٢٠٢٠. الخاص
بالنقل العام المؤهل.
حيث تم إدراج الملف في
خطة النقل العام. ونحن
نتطلع إلى هذا الموضوع
بعين شاحصة.

أما عن الدور البارز لنقابة
المهندسين. فلفتت
اللقيس إلى أن "نقيب
المهندسين بلال العلالي.
مباشرة. وبعد اللقاء الأول
معه. تم الاتفاق على
وضع اتفاقية تعاون. بين
النقابة والاتحاد. بهدف
نشر ثقافة البيئة المبنية
الدائمة. وقوننتها.
وتنمية القدرات الفنية.
وبعد توقيع البروتوكول.
تم تعيين منسق من قبل

النقابة. وهو الأستاذ راشد سركيس. ولم تقف المسألة عند ذلك
الحد. بل كبرت الحلقة وانضم إلى اللقاء المدير العام للمؤسسة
اللبنانية للمواصفات والمقاييس بالإنابة. السيدة لنا درغام.
التي توفر المناخ الملائم لمواصفات المرسوم. وتدعم المسار
بالمعلومات عن المعايير الدولية. وبكل الدعم التقني المطلوب.
أما مدير مكتب التدقيق الفني APAVE. المهندس نسيم نصر.
الذي يعدّ حالياً دليلاً للمعايير الإضافية للبيئة المبنية دامجة.
مجانا وتطوعاً. وهو أعد لذلك فريق خبراء من لبنان وخارجه.

كما شرحت حول شراكات "مع كلية الفنون في الجامعة اللبنانية.
وكلية الصحة. نعمل لإدراج المعايير الدامجة لتصبح جزءاً من
المنهاج التعليمي. وخاصة في كلية الفنون. وتعيداً الهندسة.
ومع كلية الصحة سنعمل على عدة برامج لنشر التنمية
الدامجة ولتطوير القدرات والسياسات لنشر مفهوم التكييف.
الذي يشكل أساس البيئة الخالية من العوائق. وفي كل قطاع.
إن ذلك التنوع لم يكن لينمّ لولا جهود حضرة النقيب بلال
العلالي. وتفاني الأستاذ راشد سركيس.

وأشارت إلى التجهيز النموذجي لقصر الأونيسكو. "إن اختيارنا
لتنظيم احتفالنا في قصر الأونيسكو اليوم. ليس صدفة.
بل اختراعه لكونه من الأماكن التي تمّ تجهيزها هندسياً. وذلك
بتوجيهات المدير العام الأستاذ أنطوان حرب. السباق لتنفيذ
معايير التنوع. والساھر على نشر هذه الثقافة.

وشكرت اللقيس الشركاء. "الذين وبفضل مساهمتهم تمكّنوا
من تنفيذ "مشروع القوى الشبابية الضاغطة". بدعم من
"وكالة الإغاثة الأمريكية". و"مشروع التنمية الدامجة". من

"حركة من أجل السلام". و"الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي
من أجل التنمية".

وأضافت: "إن تقدم أيّ مجتمع يشترط فيه مشاركة أبنائه
برسم السياسات العامة. ولعلّ المهرجان الحاصل داخل القاعة
المقابلة (المعرض). هو خير دليل حيوية وطاقة أبناء المجتمع
اللبناني. ففي القاعة أمثلة كثيرة لمبادرات رائدة ونوعية. يجب
احتضانها والبناء عليها. لبنني المساحة الأكبر والأجمل لهذا
الوطن".

وتوقفت اللقيس عند المرحلة التالية المنتظرة "إذا. معاً أجزنا
الخطوات الأولى. ويبقى أن تنتقل للمرحلة التالية. حيث
علينا استكمال الطريق نحو بيئة مبنية دامجة. والمطلوب
إجاز مرسوم البيئة الخارجية. وتطبيق الحوافز التي نصّ عليها
القانون ٢٠٢٠. لتجهيز الأماكن القائمة. ونحلم أن نرى النقل
العام مجهزاً. ويستطيع خدمة جميع الناس. علينا أيضاً إدراج
المعايير الدامجة في مرسوم السلامة العامة. وطبعاً تمكين
البلديات لتمكين من إدارة البيئة المبنية دامجة. ولعلّ الإدارة
اللامركزية توفر الحلّ لذلك. كما نذكر أنه على لبنان التصديق
على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص المعوقين. كما وعدنا به
البيان الوزاري السابق.

وختمت اللقيس: "بكلمات تعبق بانفاس كلّ من آمن بأنّ
حقوق الإنسان لا تتجزأ. وبأنّ الوطن لا يبنى إلاّ بهمة أبنائه.
أحبّكم باسم "اتحاد المقعدين اللبنانيين". ونهنئ أنفسنا بكم.
وأشكركم. وفي نفس الوقت أدعوكم لنستعد معاً لاستكمال
المسار. ومعكم نعلن: إنّ الشعب يريد بيئة للجميع. لبنان
الدامج. الخالي من الحواجز والمصمم وفق حاجات التنوع.

«بتنا نسمي مجرد تطبيقنا للقانون إنجازاً»

بارود: لجنة تطبيق المرسوم بالشراكة التامة مع اتحاد المقعدين

انطلق وزير الداخلية والبلديات زياد بارود من انعدام المساواة في المجتمع اللبناني، متوقفاً عند ماهية الإنجاز الذي احتفل به في 23 آذار، حيث بات تطبيق الوزراء للقوانين في لبنان يعتبر إنجازاً. وشرح لعمل وزارة الداخلية الفريق محالاً تطبيق القانون، متناولاً المرسوم التطبيقي الأول للقانون 220 على 2000، المتعلق بتسهيل عملية اقتراع الأشخاص المعوقين في لبنان.

و



مروه يسلم بارود درعاً تقديرية



بارود

الخاصة، أضاف: "أقول بكل صراحة، لا يمكن مقاربتها بصورة موسمية، ولا بصورة انتخابية، ولا فقط بمجرد تطبيق القانون. نحن بحاجة إلى متابعة ما بدأنا به، مشيراً إلى أن "اللجنة المتعلقة بتطبيق المرسوم التي تشكلت، وتجتمع بصورة مستمرة، هي فعلاً المكان الصحيح لمتابعة الموضوع بالشراكة الكاملة مع اتحاد المقعدين اللبنانيين، ومع الجمعيات المختلفة والوزارات المعنية". ووجه بارود شكره "لائحة المقعدين اللبنانيين ولكل الجمعيات الشريكة، لأنهم يذكروننا بأنه على الدولة واجبات، وأن ثمة أموراً لا يمكنها أن تنتظر ليتفق أهل السياسة". وحول التكرام أضاف: "أما التكرام، فاسمحوا لي أن أقول لكم إنه في غير محله، فالتكرام الواجب ليس لشخصيات تقوم بواجبها، إنما لهؤلاء الأشخاص المعوقين، الذين أخذوا فكانوا أكثر اللبنانيين قدرة على السير، السير بعكس ما نسير فيه نحن باتجاه الهاوية. وما هم يسيرون بخطى ثابتة، تعالوا نسير معهم ونشك الأيدي من أجل أيام أفضل".

كل المعنيين وبإمكانات متواضعة، عملنا أيضاً مع جمعيات، أنا أفخر أن يكون لدينا في لبنان مثل تلك الجمعيات، التي غالباً ما قامت بما على الدولة أن تقوم به، حاولنا أن نطبق القانون بما يعيننا، مشيراً إلى أن "أول محاولة كانت عبر التعميم رقم واحد، الذي حمل أول توقيع لي عندما دخلت إلى خدمة وزارة الداخلية، وكان يتعلق بتسهيل عمل جمعيات ذوي الاحتياجات الخاصة لوضع دراسة شاملة في أقلام الاقتراع ومدى ملاءمتها للمعايير الدولية، وذلك بعد صدور القانون ٢٥/٢٠٠٨ (قانون الانتخابات المعدل بموجب القانون ٢٠٠٩/٥٩). وأقر مجلس الوزراء قبل الانتخابات النيابية في ٢٠٠٩/٥/١٣ المرسوم ٢٢١٤ (المتعلق بتسهيل عملية الأشخاص المعوقين) الذي نحتفل بإجازه". واعتبر بارود ذلك المرسوم "هو الحد الأدنى المطلوب بعد تسع سنوات على إقرار القانون ليعطي ذوي الاحتياجات الخاصة جزءاً من حقهم على الدولة". وحول مقارنة حقوق ذوي الاحتياجات

رأى الوزير بارود أن "المساواة بين اللبنانيين تكاد تكون نصاً دستورياً لا أكثر، فلا مساواة بين الرجل والمرأة، ولا مساواة بين غني وفقير في التقديمات الاجتماعية، ولا مساواة بين مقيم وغير مقيم على مستوى حق الاقتراع، واللائحة تطول وتشمل الأشخاص المعوقين أيضاً، حيث نجد لا مساواة بينهم وبين الآخرين". وأضاف: "طرحنا في العام ٢٠٠٠ القانون رقم ٢٢٠، ففرحنا، ونحزن لأن قوانيننا ليست سيئة، وإنما المشكلة في تطبيقها، لدرجة أننا أصبحنا نتبادل بما نسميه إنجازات، نسمي إنجازاً مجرد تطبيقنا للقانون، تخيلوا بلداً تدنى فيه مستوى إنجازات وزرائه إلى مرتبة تطبيق القانون، في حين أن الإنجاز هو عندما نقوم بما يعطي أكثر ما يعطيه القانون، إذا أجزنا أي شيء فوق ما يعطيه القانون ذلك هو الإنجاز. مجرد ما نقوم بواجباتنا، وما عليه علينا الدستور والقانون يصبح ذلك إنجازاً؟". وحول عمل وزارة الداخلية والبلديات في عهده، قال: "نحن في وزارة الداخلية، (أقول نحن لأننا فريق عمل)، نعمل مع

«قضايا الإعاقة أساسية في مشروع بناء لبنان»

الصايغ: يجب تعميم الشراكة بالمسؤولية الاجتماعية

بعد تسليمه درعاً تكريمية من رئيس الاتحاد الزميل حسن مروّ، القى وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور سليم الصايغ كلمة، استهلها بفكرة التكريم، الذي رأى أنه من حق المنظمات المدنية المعنية بقضايا الإعاقة، فهم يمثلون القدوة، معتبراً أن إنجاز المرسوم المتعلق بالبيئة المبنية الدامجة أساسي لإعادة وضع قضايا الإعاقة في صلب هموم وزارته، كونها أساسية وليست قيمة مضافة.



مروّ يسلم الصايغ درعاً تقديرية



الصايغ

ومشغرة، كمراكز أصيلة لوزارة الشؤون، ربما تلك هي المرة الأولى في لبنان يكون الشخص المعوق في خدمة غير المعوق، يعطيه التقديمات والتسهيلات كأناس عندهم عقود مشتركة معنا في الوزارة، ويقدمون كل الخدمات التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية، وهكذا نكون حولنا الإعاقة إلى طاقة، ذلك شعار رفعناه جميعاً واليوم نترجمه بخطوات عملية.

وأشار الصايغ إلى أن «خلق بيئة دامجة أمر مهم جداً، وجميعنا نتحدث عنه، ونعرف التقصير الذي يحصل في الكثير من المؤسسات الرسمية والوزارات في ذلك المجال، لذلك علينا أن نكمل العمل حتى نخلق ثقافة دامجة لذوي الاحتياجات الخاصة، العمل الذي نقوم به اليوم ليس بعمل إداري، ورسمي، وتنظيمي، وقانوني، وحقوقى فقط، إنما هو تشكيل تلك الثقافة، جميعنا عناصر ورواد وجنود في قضية خلق الثقافة الدامجة»، وحثّ اتحاد المقعدين بقوله «بورك لنا جميعاً ذلك الإنجاز، وأنا أحييكم، ولأول مرة أشعر أنني وزير، وليس سفير أعمال، وإنما وزير بكامل القدرات، أنتم المقعدون أعطيتمونا تلك القوة، شكراً وألف شكر لكم».

قيمة أساسية للإنسان ومشروع بناء لبنان والدولة اللبنانية كبنية صديقة للإنسان، من هنا ضرورة أن يكون عندنا أكثر من العمل السياسي العادي أو العمل الإداري الذي يجب أن يكون الإنسان متزاجين مع بعضهما البعض، وحول الشراكة قال: «يجب أن نعمل تلك الشراكة بالمسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص وللدولة اللبنانية التي يجب أن تلعب دورها كاملاً، وللجهات المانحة ولكل السفارات الصديقة والمنظمات الدولية يعتمدون أيضاً وسائل التحفيز، ليس فقط للمجتمع المدني الذي نجد أن اتحاد المقعدين اللبنانيين عينة مهمة منه، إنما التحفيز للدولة والوزارات أيضاً».

وحول شراكة الوزارة مع الاتحاد أضاف: «اتحاد المقعدين اللبنانيين، هو اتحاد عرف كيف يبني معنى الشراكة المهمة، أنا طلبت من السيدة سيلفانا (اللقيس) أن تساعدني في الوزارة وفي الهيئة الوطنية لشؤون المعوقين، في الحقيقة استطاعت بالقليل من الكلام والكثير من الفعل أن تشكل قوة ضاغطة مهمة لخدمة القضية التي تصل اليوم إلى خواتيمها، تلك الشراكة الجميلة والتعاون المحب من أجل خدمة الناس وإعلاء شأنهم نموذج دفعنا إلى اعتماد مركزين من مراكز الاتحاد في بر الباس

شكر الصايغ «الوزراء الأصدقاء، والاتحاد، والسفراء على التكريم»، وقال: «سأبدأ في المكان الذي انتهى فيه زميلي الوزير زياد (بارود)، في الحقيقة كانت ردة فعلي عندما علمت بالتكريم من سيكرم من؟ من واجباتنا نحن كمسؤولين في الدولة اللبنانية أن نكرمكم اليوم، واعتقد أن كل زملائي سيشاركوني في تلك الفكرة، التكريم هو لكم في الوقت الذي نجد فيه البلد مقعداً وأنتم تفقون»، وأضاف: «أنا كرئيس للهيئة الوطنية للمعوقين، ووزير للشؤون الاجتماعية، أحببت أن نحمل ذلك الهم، هم (الأشخاص) المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة في لبنان، في الحقيقة الإنجاز الذي حصل هو أساسي، لنعود ونضع القضية الاجتماعية في صلب الهموم، لأنها ليست قضية هامشية، أحياناً نفكر أننا عندما نعالج قضايا المهمشين يعني ذلك أن الميزانية تكون مهمشة، والإرادة مهمشة، وتأتي هكذا مثل الحاشية في القوانين والسياسات العامة، ونعتبرها قيمة مضافة».

أضاف الوزير الصايغ: «نحن نعتبر أن العمل الذي تقوم به، وبالشراكة الحقيقية التي نقوم بها أن دعم قضية ذوي الاحتياجات الخاصة في لبنان ليست قيمة مضافة، إنما

«وصلنا إلى مرحلة يكون فيها الحلم تطبيق القانون»

العريضي: فلنعمل معاً على تحقيق المصالح العامة

استهل الوزير العريضي كلمته بتوجيه الشكر إلى منظمي الحفل. وقال: «أيها الأعضاء، اللقاء مبارك بحضوركم وحضور الأخوة المعوقين، أتوجه بالشكر لهم لتنظيم اللقاء الذي هو مبادرة كريمة من قبلهم. كما قيل إن ما يقوم به أي مسؤول في أي موقع من مواقع المسؤولية هو واجب وليس منة منه، أو مبادرة باتجاه عمل. هو وجد في موقع المسؤولية من أجل أن يقوم به وينجزه».



مروه يسلم العريضي درعاً تقديرية



العريضي

تحولوا الإعاقة إلى طاقة».

وحول البيئة الدامجة، أضاف: «البيئة السياسية في لبنان، للأسف ليست بيئة دامجة، هي بيئة مفككة مشتتة لكل الطاقات ولكل الإمكانيات، لأن الحسابات الطاغية في تلك البيئة هي حسابات البحث عن الحاجات الخاصة والمصالح الخاصة، فثوبة كانت أم مذهبية أم طائفية أم شخصية من قبل هذا أو ذاك. لذلك هذا الشعار لا ينطبق عليهم فقط، إنما المطلوب أن يتعمم في كل لبنان لتكون البيئة الدامجة للقيم والبادئ التي تنطلق من الأخلاق بالدرجة الأولى، ومن الأمانة بالمسؤولية بالدرجة الثانية، للوصول إلى مجتمع نرى فيه حقيقة رجالاً أكفاء من ذوي أصحاب السمعة الطيبة، والأبدي النظيفة، والأخلاق الحميدة، والأمانة تجاه الناس، يتطلعون دائماً إلى مصالحهم، فنستطيع معهم ومن خلالهم أن نحقق المصالح العامة، وأن نساعد ذوي الاحتياجات الخاصة، تلك هي رسالتنا، وذلك هو وعدنا لكم، أن نستمر بالعمل معكم من أجل تحقيق تلك المبادئ والأهداف في أي موقع من مواقع المسؤولية كنا فيه».

يتحركون من أجل المصالح العامة، أما الذين نسميهم في المجتمع ذوي الحاجات الخاصة، فهم الذين يستحقون كل الجهد والعمل من أجل تأمين تلك الحاجات. يتطلعون فيرون القاعدين على الكراسي، والواقفين من حيث المسؤولية على مصالح الناس، يبحثون فقط عن الاحتياجات الخاصة، ويتركون الحاجات والمصالح العامة للناس».

وأشار العريضي إلى أنه «لقد وصلنا إلى مرحلة يكون فيها الحلم تطبيق القانون، للأسف وصلنا إلى تلك الحال، والاستمرار في استكمال تلك المراسيم التي تشمل حياتنا اليومية كمواطنين سواء أكنا من ذوي الاحتياجات الخاصة أم لا، لأن الوضع الذي وصلت إليه المؤسسات هو وضع كارثي بسبب ممارسات عدد كبير من القاعدين على الكراسي، ومن الواقفين على مصالح الناس، مع احترامي وتقديري للجميع، لكن ذلك هو واقع الحال». وتوجه إلى الاتحاديين قائلاً: «انتم في اتحاد المقعدين بيئة دامجة، لأنكم تمكنتم من دمج كل الشباب والشباب والطاقات التي يختزنونها في نفوسهم، واستطعتم أن تحقّقوا إنجازات كبيرة، ومن خلال تلك الإنجازات أن تتجاوزوا الإعاقة وكل الإشكاليات، وأن

وأشار العريضي إلى أنه «قبل الدخول إلى هذه القاعة، دخلنا إلى المعرض في القاعة الأخرى، منذ سنوات وأنا في شراكة مع (الأشخاص) المعوقين في مواقع المسؤولية المختلفة التي كنا نشغلها، كنا دائماً نرفع شعار تعالوا نعمل معاً من أجل تحويل الإعاقة إلى طاقة، ولطالما وجدنا في صفوف الأشخاص المعوقين مبدعين، لامعين، قادرين، معطاءين، مبادرين أكثر بكثير من هيئات وجمعيات ومؤسسات وشخصيات، بكامل قواهم الجسدية، لكنها لا تتميز إلا بالإعاقة بكل مشاريع التطوير والبناء والتأسيس، بأعمال وجهود ومؤسسات وقرارات وشراكات بين المؤسسات تنتج عملاً إيجابياً».

وحول المعرض المرافق لمهرجان التكریم، أضاف: «في المعرض هناك، نرى بكل وضوح بجولة قصيرة لقاء الطاقات والإرادات في وجه الإعاقات من الإدارات، والإعاقات من الذين يتوهمون أنهم قاعدون على كراس عزيزة، في الواقع هم مقعدون وفي وجه الذين يتوهمون أنهم واقفون على مصالح الناس بمراسيم أو قرارات أو بتعيينات، وشخصيات، وزعامات، وقيادات، تأتي فقط للمحافظة على مصالح معينة، فيما هم عاجزون وقاعدون لا

العلایلی: عمل المهندس يتخطى تكیيف المباني إلى تحقيق الكفاءات الاجتماعية للأشخاص المعوقين

من منبر اتحاد المقعدين اللبنانيين أعبر عن سروري وفخري أنني شاركت في العمل من أجل معايير هندسية دامية، وفي سبيل تفعيل قانون يضمن لذوي الحاجات الخاصة حقوقهم تحديدا القانون ٢٢٠/٢٠٠٠، وقانون البناء اللذين يصبان نحو ضمان حقوق الأشخاص المعوقين والدافعة عنها، ويضمنان حصولهم على فرص متكافئة وحياة نوعية.

وحول عمل نقابة المهندسين على إعداد الرسوم المتعلقة بالبيئة المبنية الدامية، قال: "كما يسعدني أننا في نقابة المهندسين قد عملنا على تشكيل تحالف لتعزيز التطوير الشامل والشراكة مع الاتحاد في سبيل إعادة البناء وتكيف المباني لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة، ولكن عمل المهندس لا يتوقف عند هذا الحد، بل يتخطاه إلى التكيف والتجوير في المباني العامة، لتحقيق الكفاءات الشخصية والاجتماعية والمهنية للمعوقين، من خلال تطوير قدرتهم على الاستقلالية والاعتماد بالنفس. أفرح اليوم وافتخر بما أجز عمليا على الأرض، وأعني مشروع الرسوم الذي يهدف الى تطبيق شروط المادة ٣٤ من القانون رقم ٢٢٠ الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٢٩ المتعلق بحقوق الأشخاص المعوقين، والمادة ١٤ أولا من قانون البناء (القانون رقم ١٤٦ تاريخ ٢٠٠٤/١٢/١١) وأرجو أن تتبع تلك الخطوة خطوات أكبر."



مواطن آخر، ومن حيث ضرورة إتاحة الفرص له شأنه شأن أي إنسان آخر، لقد أدى ذلك إلى تعديل المفاهيم وتطوير الخدمات للأفراد المعوقين، لتشمل مختلف مراحل الحياة. إن منظورنا إلى ذوي الاحتياجات الخاصة إنما يجب أن يكون منظار القدرة وإظهارها، ومساندة الأفراد المعوقين، وإتاحة الفرص أمامهم لتطوير وثبيت تلك القدرات. وتابع العلایلی: "كما أن نشر ثقافة الدمج وحقوق المشاركة وطرح قضايا المعوقين، هي جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان. من هنا،

استهل نقيب المهندسين الدكتور بلال العلایلی كلمته بشكر الاتحاد. وقال: "أشكر اتحاد المقعدين اللبنانيين جزيل الشكر لما يبديه من حفاوة وتكريم لكل من عمل من أجل المعوقين وحقوقهم، وطني أنا اليوم إنما نحتفي بالشخص المعوق وحقوقه". لافتا إلى "أن تطور أي مجتمع مبني على احترام حقوق الإنسان فيه، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة، يقدم مثل ذلك المجتمع الفرص لتنمية مهارات المواطنين، مع الأخذ في الاعتبار إمكانياتهم وقراراتهم، وذلك بحسب كفاءاتهم وحاجاتهم. وبالتالي يصبح المواطنون أقدر على المشاركة في صنع القرار".

وأشار العلایلی إلى أنه "يشكل الأشخاص المعوقون الحلقة الأهم في السلسلة الاجتماعية، ولذلك ينبغي للمعوق أولا، ولجتمعه ثانيا، الدفاع عن حقوقه فيحصل الأشخاص المعوقون وذوو الاحتياجات الخاصة على فرص متكافئة، واحترام لحاجاتهم الأساسية، من تعليم خدمات صحية وفرص عمل وحرية الرأي والدمج الاجتماعي والاقتصادي".

وتناول العلایلی القوانين المتعلقة بحقوق الأشخاص المعوقين، قال: "إن ظهور التشريعات والقوانين الدولية والإقليمية والمحلية، والتي أكدت على أهمية النظر إلى الإنسان المعوق من خلال تساويه بالحقوق والواجبات مع أي

«الوكالة الأميركية للتنمية»



في حفل التكريم، ألقى مدير قسم البرامج في "الوكالة الأميركية للتنمية" كيم الكسندر كلمة باسم الجهات المانحة، أشار فيها إلى أن "الوكالة تقدمت في إطار تعاونها مع اتحاد المقعدين اللبنانيين لترويج الحقوق الأساسية لذوي الاحتياجات الخاصة، بهبة إلى الاتحاد لتعزيز شفافية الميزانية العامة في لبنان". ونوه بـ "الدور الأساسي

الذي لعبه الاتحاد من أجل دعم اعتماد القانون ٢٢٠ على ٢٠٠٠، الذي من شأنه أن يضع أطرا قانونية لذوي الاحتياجات الخاصة"، لافتا إلى أنه "سبق للوكالة أن منحت برنامج "ناغ" هبتين للجمعية المسيحية للمكفوفين، لمساعدتهم على فهم حقوقهم في المجتمع". وختم شاكر كلاً من "اتحاد المعوقين في لبنان والحكومة الإسبانية، ومكتب المبادرات الانتقالية في الوكالة الأميركية للتنمية، للمساهمة في دعم المجتمع المدني اللبناني".

«حركة من أجل السلام»



حدثت في حفل التكريم سارة لويس، باسم "حركة من أجل السلام"، معربة عن فخرها بإقرار المرسومين حول حقوق الأشخاص المعوقين. وشكرت كل المنظمات المشاركة في ذلك الإجاز. وقال: "منذ عام ٢٠٠٩ سعت حركة من أجل السلام، التي أمثلها، بدعم من الحكومة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية، إلى دعم اتحاد المقعدين اللبنانيين والأشخاص الفلسطينيين، لتحسين ظروف معيشتهم في جميع أنحاء الأراضي اللبنانية".

كما أعربت عن أملها في "مواصلة تحقيق نتائج إيجابية في ما يتعلق بحقوق الأشخاص المعوقين"، مشددة على "أهمية تمويل الحكومة الإسبانية للمشاريع ذات الصلة، ودعم الحكومة اللبنانية والتزامها في ذلك الإطار". أضافت "اليوم نحن نفتخر بالاحتفال بصور المرسومين اللذين من شأنهما تحسين تنفيذ حقوق الأشخاص المعوقين، لذا أود أن أشكر اتحاد المقعدين اللبنانيين وموظفيه، وجميع الشركاء والوزارات المؤسسات الأخرى التي ساهمت في تحقيق الإجاز الكبير. ومن خلال العمل ضمن ثلاث مشاريع تمويل حاليا من الحكومة الإسبانية والدعم المستمر والالتزام من قبل الحكومة اللبنانية نتمنى الاستمرار في تحقيق النتائج الايجابية للأشخاص المعوقين وأسرةهم".

مأ خطوة بخطوة..



الطويل



نصر



العميد الهير



سركيس



رمضان



درغام

أمينة سر "المجلس الأعلى للتنظيم المدني" المهندسة سمر رمضان. رئيس "رابطة المهندسين المدنيين" المهندس راشد سركيس. مدير مكتب التدقيق الفني المهندس نسيب نصر.

المدير العام للتنظيم المدني المهندس الياس الطويل. المدير العام لوزارة الداخلية بالانابة العميد نقولا الهير. المدير العام للمؤسسة اللبنانية للمواصفات والمقاييس بالإنابة السيدة لينا درغام.

كرم اتحاد المقعدين اللبنانيين شخصيات كان لها دورا بارزا في الوصول إلى المرسوم المتعلق بالبيئة المبنية المؤهلة، ومرسوم تسهيل مشاركة الأشخاص المعوقين في الانتخابات النيابية والبلدية. ومن الشخصيات المكرمة:



قصر الأونيسكو

كرم اتحاد المقعدين اللبنانيين المدير العام لقصر الأونيسكو في بيروت الأستاذ أنطوان حرب على جهوده المميزة، والتي أدت إلى تحول الصرح الثقافي إلى واحة مرحبة بالأشخاص المعوقين. وقد أدخل على القصر عددا من التجهيزات الهندسية التي سهلت على الأشخاص المعوقين الوصول سواء أكانوا زائرين للنشاطات الثقافية والمعارض، أو مشاركين في الندوات واللقاءات. كما استقبل القصر عددا كبيرا من النشاطات التابعة لحركة الإعاقة في لبنان، ولاخاد المقعدين اللبنانيين.

«مشروع القوى الشبابية الضاغطة»: المراقبة والرصد والتواصل والتشبيك

تتكون مجموعات القوى الشبابية الضاغطة من شباب معوقين وغير معوقين. وخضعت المجموعات إلى سلسلة من التدريبات حول العمل المطالب واليات الحملة المطالبية، القيادة، التشبيك، التعرف على آليات الاعلام الاجتماعي. آليات الرصد وجمع معلومات، التقييم والمراقبة، العمل الجماعي وقيادة الفريق. بالإضافة إلى التعرف على معايير التجهيز الهندسي وأدوات الرصد. وحول عمل تلك المجموعات تحدث في مهرجان التكرم الشاب الناشط أدهم نجدة.



نجدة

أشار نجدة إلى فكرة ولادة مشروع القوى الشبابية الضاغطة، قال: «لقد اتضح لنا بشكل كبير أن هناك أزمة في محيطنا، وضمن بيئتنا ومجتمعنا المحلي، يعاني منها الأشخاص المعوقون المقيمون فيها، نتيجة غياب التجهيز الهندسي للأماكن والمراكز العامة. وجاء مشروع «القوى الشبابية الضاغطة» بالشراكة والتعاون مع «اوتي.اي» ليكون منطلقاً للإضاءة على تلك القضية، فاجتمعنا كمتطوعين ومنتسبين وناشطين في اتحاد المقعدين اللبنانيين من مجتمعاتنا المحلية، والمناطق والبلدات المحيطة بها، عازمين على العمل بهدف المراقبة، والرصد، والتواصل والتشبيك بيننا وبين الفئات الفاعلة والناشطة والمعنبة الحكومية وغير الحكومية من أجل معالجة هذه القضية».

وأضاف مطالباً: «نحن أمامكم اليوم كشباب من مختلف المناطق والبلدات، إذ نطالبكم ألا تتجاهلوا حقنا بالمشاركة باستقلالية تامة، وأن تسهلوا علينا حركتنا بالوصول أينما شئنا لنصل بأحلامنا أينما نشاء. نحن رصدنا حقنا وسنبقى نرصد الواقع في هذه المجتمعات المحلية وانعكاساته وأثاره السلبية التي تنعكس علينا، ودورنا اليوم بعدما رفعنا إليكم هذا الهم وهذه المعاناة أن نبقي نراقب تنفيذكم لها وتطبيقكم للقانون».

متطوعو القوى الشبابية الضاغطة



فانصو

كرم اتحاد المقعدين اللبنانيين مجموعات «قوى شبابية ضاغطة» عبر تقديم شهادات تقدير للأفراد المتطوعين فيها من الأشخاص المعوقين وغير المعوقين، في ثلاث مناطق لبنانية، هي البقاع الشمالي (بعلبك) وتضمنت ١٦ فرداً، البقاع الغربي (مشغرة) وتضمنت ١٨ فرداً، والجنوب (صور) وتضمنت ١٣ فرداً.



جعفر



عبيدي

معرض يتضمن نتائج عمل جهات ساهمت في المسار: نحو إنتاج مرسومي البيئة المؤهلة وتسهيل عملية الاقتراع

انشغل عدد من الجمعيات والمؤسسات الصديقة للأشخاص المعوقين في معرض رافق حفل تكريم الوزراء والشخصيات الذين أسهموا في إنتاج مرسومي البيئة المؤهلة وتسهيل مشاركة الأشخاص المعوقين في الانتخابات. وتضمن المعرض قسمين، القسم الأول عمل عليه فريق من اتحاد المقعدين اللبنانيين، وعرض لمسار الوصول إلى المرسومين. أما الثاني فخصص للجمعيات التي كانت لها وقفات مع ذلك المسار.



العرضي مع مجموعة "صوتنا"



جولة للوزير منيمنة في المعرض



قبل الحفل وأثناءه زار المعرض عدد كبير من المشاركين في الحفل ومن زوار قصر الأونيسكو. وعرضت الجمعيات والمؤسسات والبلديات، والشركات الصديقة، ومراكز الشؤون الاجتماعية المنتشرة على الأراضي اللبنانية، لنتائج عملها على إقرار حقوق الأشخاص المعوقين في لبنان، ومن تلك الجهات "المركز العربي للمعلومات - جريدة السفير"، ومحطة سات سفن الفضائية، وتيلي لومير، و"منظمة الرؤية العالمية"، وبلديات الغبيري، وصوفر، وبعقلين، والشويفات، ومراكز الشؤون الاجتماعية في جونيه، وصوفر، وبعقلين، والشويفات، وبحمدون، وشركة لورجين، وجمعية المساهمة والعطاء، وكلية الإمام الأوزاعي، ومنظمة كفى عنفا واستغلالا، وشبكة المجموعات الشبابية - النبطية، واتحاد المرأة الفلسطينية، وجمعية المرأة الخيرية، ومنظمة "نقطة فاصلة". وعرض فريق عمل اتحاد المقعدين اللبنانيين ومجموعات شبابية ضاغطة، لمسار العمل على إعداد وإنتاج المرسومين، في جزء من المعرض، وذلك عبر سبوتات متلفزة تلخص لعمل تلك المجموعات على رصد الأماكن العامة في مناطق عملها في مشغرة وبعبك وصور، وتضمن ذلك العمل على ملء استمارة محددة حول مدى تجهيز الأماكن العامة، وذات الاستخدام العام للأشخاص المعوقين، بالإضافة إلى عريضة موقعة من القوى المحلية في تلك المناطق ومجالس الأهل في المدارس، لمطالبة البلديات بتجهيز الأماكن العامة. وعرضت المشاريع المنفذة من قبل الاتحاد لنتائج عملها، ومنها "مشروع الدمج الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص المعوقين في لبنان"، ومشروع "التنمية الدامجة والمناصرة الذاتية"، ونتائج مشروع الانتخابات الوطنية ٢٠٠٩-٢٠١٠، وحملة حقى - الحملة الوطنية لإقرار الحقوق السياسية للأشخاص المعوقين، ومنشورات الوحدة الإعلامية في الاتحاد.



دراسة مقارنة بين المباني الجامعية في بريطانيا ولبنان نحو بيئة معمارية دامجة للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة

يهدف هذا العرض الموجز إلى تصليت الضوء على مقارنة جديدة لمفهوم التصميم الهندسي الجامع أو الدامج، الذي هو كل ما تركز عليه أطروحة الباحثة عتاب شعيب المعنونة بـ "تأهيل البيئة المعمارية في الجامعات لذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تصاميم دامجة أو جامعة: دراسة مقارنة بين جامعات بريطانيا وجامعات لبنان". وتتمثل أهداف الدراسة ببث الوعي وتوسيع الأفق لمعرفة متطلبات الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة من أجل تطوير البيئة المعمارية لهم في الجامعات اللبنانية، ومن ثم وضع مقترحات وتوصيات هندسية ومعمارية دامجة وعملية تتيح لهؤلاء الطلاب التمتع بجميع الخدمات المتاحة لهم أسوة ببقية الطلاب دون تمييز. كما تهدف الدراسة إلى مقارنة الأسس والمعايير العمرانية في عدد من الجامعات البريطانية واللبنانية من خلال خدماتها وتصاميمها الهندسية ومدى ملائمتها وتأهيلها لفئة الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة. وبناءً عليه ستتم دراسة القوانين الخاصة في هذا المضمار وفيما إذا لزم صياغة أسس وقوانين لبنانية حديثة تلزم المهندسين باتباع معايير تلبي فيها الاحتياجات الخاصة للمواطنين اللبنانيين. وقبل التطرق إلى أهداف الدراسة، أجد من الضرورة بمكان التركيز على أهمية التصاميم الهندسية الدامجة والتي يركز البحث على ضرورة دراستها وتطبيقها في لبنان.

عتاب شعيب

حلم وجامعة

لطالما حلمت في دراسة وتطوير التصميم الهندسي المعماري في بلدنا الحبيب لبنان، وما يتناسب وتأهيله عمرانياً ووظيفياً للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة. وبناءً عليه اتخذت قراراً بإكمال درجة الدكتوراه في قسم الهندسة المعمارية في جامعة كنت البريطانية. ترجع أسباب اهتمامي بهذا الموضوع إلى خبرات غنية مرت بها طوال سنتي عمري، يرجع منها إلى ما هو مهني صرف يتعلق بعمل كمصممة ديكور داخلي يلزم من خلالها توظيف المباني داخلياً وما يتلاءم وقدرات مستخدميها، وأخرى لا تقل عنها أهمية، وتتمثل في خبرات عائلية وشخصية بدأت في العام ١٩٩٣. وذلك عندما تعرضت شقيقتي الصغرى لحادث ألهم أجبرها على استخدام كرسي متحرك عانت من خلاله الأمرين خاصة طوال سنتي دراستها.

لم تستطع شقيقتي الذهاب إلى المدرسة أو الجامعة اللبنانية، وذلك لعدم توافر مبان مؤهلة. واضطرت بدورها إلى إكمال دراستها في المنزل إلى أن حصلت على درجة جامعية في علم الاجتماع. تبلورت أفكارها أكثر فأكثر عندما رافقت شقيقتي إلى بريطانيا، التي أكملت كلانا فيها درجة الماجستير في "جامعة نيوكاسل". كان لذلك التحول أثره الكبير، إذ فتح فيه آفاقاً لكليتنا. أذكر منها قبول شقيقتي في برنامج الدكتوراه في جامعة كامبردج ومن ثم تنقلها في العمل في "جامعة أكسفورد"، ومن ثم "كامبردج" مرة أخرى. وكما اسلفت تبلورت أفكارها في ذلك الصدد، وذلك لما عاينته من محاولات شتى قامت بها الجامعات والحكومات البريطانية لتأهيل المباني لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة من طلابها وموظفيها ومدرسيها. في الوقت الذي يلزمنا في لبنان إلى تأهيل مباني أكثر من أي قطر آخر، خاصة بعدما مررنا بظروف غير اعتيادية في العقود القليلة المنصرمة، زاد فيها حجم من لديهم احتياجات خاصة لدينا، عن حجم تلك الفئة في البلدان العربية المجاورة.

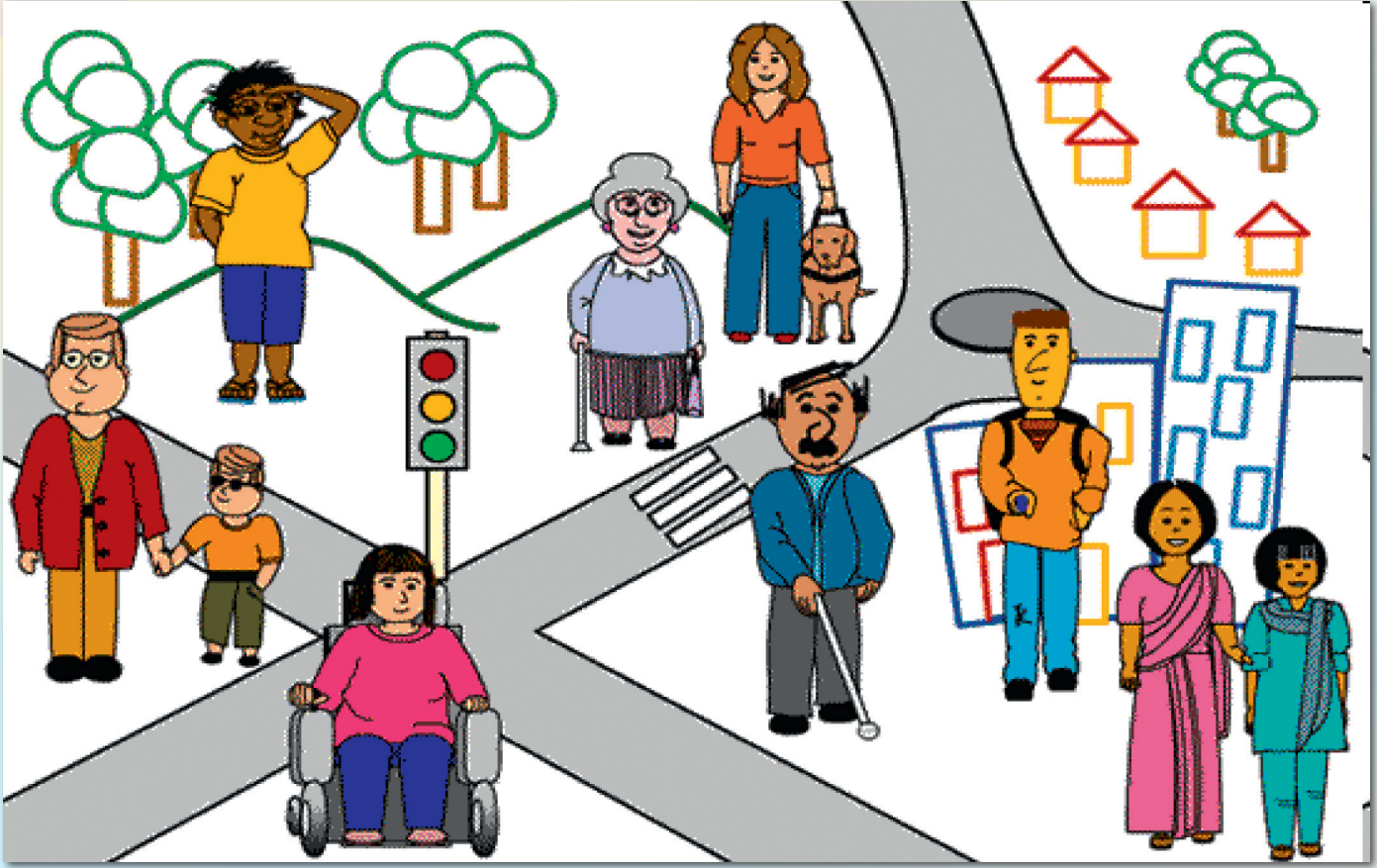
عتاب شعيب

باحثة دكتوراه في "جامعة كنت" البريطانية
باحثة زائرة في "الجامعة الأميركية في بيروت"

أماً للعديد من الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة بالوصول بهم إلى أقصى درجات الاستقلالية وحفظ الكرامات الشخصية من دون الاعتماد على الآخرين. كما تهدف إلى إدماج الأفراد غير المعوقين مع غيرهم المعوقين في بيئة أشبه ما تكون بالبيئة الطبيعية بشكل تبسط فيه تلك التصاميم حياة الجميع على اختلاف أعمارهم وقدراتهم الجسدية والحسية والعقلية دون فرض تكاليف مادية إضافية. ومع علمنا بأن بعض المباني القديمة كانت ولا تزال غير

يرتكز الأساسي النظري للدراسة على أهمية خلق بيئة تصاميم معمارية جامعة ودامجة تأخذ في الاعتبار تلبية احتياجات جميع الأفراد مثال الأمهات والعائلات والبدناء والأشخاص المعوقين على حد سواء. إن أهمية إيجاد تصاميم معمارية تخدم الجميع دون تمييز هي غاية إنسانية ووطنية وعالمية، بل أصبحت تمثل المنهج المعاصر لإدماج كافة قطاعات المجتمع سواءً أكانوا مهمشين أو أشخاصاً معوقين أو مرضى. ويمثل نموذج التصاميم الجامعة





الصحة العقلية والخفية كالصرع والسكري وأمراض القلب. وتتوسع الدراسة في استهداف فئات أخرى كالمسنين والأمهات والحوامل وغيرها.

وبناءً عليه تهدف الدراسة إلى تبني مقاربة أشمل لمفهوم الاحتياجات الخاصة، عبر استهداف شرائح واسعة وجديدة عادة ما كانت غير مستهدفة في الأبحاث السابقة، بحيث اختزل مفهوم الاحتياجات الخاصة باحتياجات الأفراد ذوي الإعاقات الجسدية والحركية والبصرية والسمعية.

وتقوم المرحلة الأولى من البحث على إنشاء استمارة إلكترونية، إذا توفر ذلك، أو توزيع استمارة مطبوعة على الطلاب والموظفين من ذوي الاحتياجات الخاصة، إضافة إلى بقية الطلاب والموظفين. أما المرحلة الثانية فتقوم فيها الباحثة بإجراء تقييم معماري لستة مبان جامعية في كل جامعة مقسمة حسب وظائف تلك المباني، وهي: مبنى اتحاد الطلاب، مبنى تقديم الطلبات للطلاب الجدد، سكن جامعي، مبنى قديم، مبنى حديث الإنشاء، ومكتبة الجامعة. أما المرحلة الثالثة والرابعة فتتضمنان إجراء مقابلات شخصية وحلقات نقاش جمعي مع طلاب وموظفين من ذوي الاحتياجات الخاصة، وتتضمن المرحلة الأخيرة من البحث إجراء مقابلات شخصية مع موظفي الجامعة ومهندسين قاموا بتصميم مباني الجامعة لمعرفة مدى اطلاعهم على احتياجات الفئة المستهدفة من الدراسة.

طرق البحث

تقوم الدراسة بدمج منهجين هامين للوصول إلى نتائج هامة تخص الباحثين وصناع القرار، ويتمثل هذان المنهجان كما أسلفنا في منهجي البحث الكمي والنوعي. ومن ميزات المزج بين المنهجين العمل على تجميع بيانات هامة من عدة مصادر، وبعده طرق، تمكنا من خلالها إلى وضع استنتاجات

متبعة لقواعد التصميم المعمارية الحديثة الدامجة، فإن جلّ ما نصبو إليه، واقعياً، هو تطوير وتأهيل تلك الأبنية القديمة، في الوقت الذي يجب فيه وضع قواعد ومعايير للأبنية الحديثة تلتزم فيه منهج التصميم المعمارية الدامجة.

أهداف الدراسة

تقوم الدراسة بالتحقق من عدة نقاط هامة، نتلخص بها يلي: (١) التحقق فيما إذا كانت الأسس المعمارية المتبعة في "الجامعة اللبنانية" في الحدث، و"الجامعة الأميركية في بيروت"، و"جامعة كنت" في بريطانيا، توفر جميع الخدمات الخاصة لجميع الطلاب سواءً أكانوا من ذوي الاحتياجات الخاصة أم لا، وذلك من خلال تصميم هندسية جامعة أو دامجة، (٢) معرفة مدى إضطلاع المهندسين المعماريين باحتياجات الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، خلال فترة تصميم وتنفيذ المشاريع الهندسية، (٣) التحقق من مدى رضى الطلاب والموظفين الإداريين الأكاديميين عن التصميم والخدمات المتوفرة في الجامعة من خلال سريدهم لبعض التجارب الشخصية والصعوبات والعراقيل التي يواجهونها خلال مرحلة دراستهم أو عملهم في حرم الجامعة، وتقوم الباحثة بجمع المعلومات من خلال منهج مزج فيه ما بين الطرق النوعية والكيفية في جمع البيانات، ومن ثم تحليلها، وكتابة نتائجها واستنتاجاتها، وتوصياتها العملية التي تهتم صناع القرار بما فيهم من رؤساء ومدراء، بحيث يكون محورها الرئيس خلق وتطوير بيئة معمارية دامجة في الحرم الجامعي في الجامعات الثلاث المذكورة أعلاه.

ويستهدف البحث دراسة الاحتياجات الخاصة لفئات واسعة من ذوي الاحتياجات الخاصة ونخص منهم: الأفراد ذوي الإعاقات الجسدية والحركية والبصرية والسمعية، وذوو الصعوبات التعليمية، والإعاقات المتعددة، فضلاً عن الإعاقات وأمراض



سليمة ومبينة على أرضية معلوماتية. أما وسائل جمع المعلومات فقد تمثلت فيما يلي:

إجراء مقابلات ميدانية مع الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة: وقد أنهت الباحثة هذه المرحلة في جامعة كنت البريطانية. وشملت العينة أكثر من عشرة طلاب وموظفين قمنا خلالها بمناقشة المعوقات والمشاكل التي واجهها الأفراد في تلك المباني الجامعية. وسبل التغلب عليها. كما شمل النقاش ملاحظاتهم على القوانين البريطانية في تأهيل المباني الخاصة بالجامعة وغيرها من المباني. إجراء مقابلات ميدانية مع مهندسين معماريين: قامت الباحثة بإجراء مقابلاتين مع مهندسين عملوا على تصميم مبان داخل الحرم الجامعي. وهي بصدد إجراء مقابلات في لبنان ضمن مرحلة البحث الثانية. وتكمن أهمية هذه المقابلات في معرفة مدى تطبيق والتزام المهندسين للقوانين والمعايير المتبعة فضلاً عن مدى إشراكهم أو أخذهم في الاعتبار لأراء أفراد ذوي الاحتياجات خاصة في ملائمة المباني لاحتياجاتهم. ومن ثم وضع خطط ومقترحات تساعد الباحثة وصناع

القرار على تعديل بعض البنود أو القوانين غير الملائمة.

إجراء مناقشات بحث جماعية: ضم النقاش مجموعات من الطلاب والموظفين. قام من خلالها المشاركون بوضع مقترحات هامة تخص تطوير وتأهيل المباني الجامعية في "كنت". نذكر منها ذكرهم لتجارب شخصية لعدد من الداخل. والحمامات، والمصاعد، والإشارات، والمنحدرات الإسمنتية. كما ركز عدد منهم على تضارب في القوانين البريطانية، وبما يؤثر سلباً على طرق هندسة وتأهيل المباني. فضلاً عن عدم تلبية بعض القوانين والمعايير المعمارية المتبعة لاحتياجاتهم وحاجة الجامعة والحكومة معاً على تغيير وتعديل بعضها.

تقييم أهلية المباني الجامعية: قامت الباحثة بتقييم ستة مبان جامعية وذلك بطريقة علمية ومن خلال جداول تقييم لأهلية المباني. استعملت فيها أدوات قياس وتقييم خاصة لأبعاد هندسية وإدارية مثل مساحة المصاعد والغرف وإبعاد المداخل والحمامات والإشارات وقياس الانارة وغيرها. ويجدر الذكر بأن الباحثة قد تلقت دورات تدريبية في تقييم أهلية المباني وحث إشراف متخصصين كبار نذكر منهم المهندسة المعمارية الشهيرة أن سوير. ويذكر بأن طريقة تقييم أهلية المباني هي من الطرق غير المستخدمة في لبنان. ففي المملكة المتحدة - على سبيل المثال - يتم استخدام ذلك الأسلوب العلمي لمعرفة فيما إذا كانت المباني الهندسية قد اتبعت المعايير المعمارية المنبثقة

من القوانين الخاصة بتأهيل المباني (The Building Regulations Standard (Part M)). وبناءً على ذلك يعتبر هذا النهج حجر الزاوية لمعرفة الواقع الحالي للمباني وعيوبها. ومن ثم العمل ما أمكن على تفاديها أو معالجتها. كما يمكن استخدام المعلومات المستقاة من هذا التقييم في كتابة تقارير علمية يتم من خلالها مقارنة ما هو موجود مع المعايير والأسس المتبعة والتي يجب تطويرها فضلاً عن مقارنة نتائج هذه التقارير وآراء أفراد عينة الدراسة. ويمكن لهذا المقارنات أن توفر نتائج ثرية تساعد في وضع إطار متعدد الجوانب لكيفية تطوير وتأهيل المباني بشكل مفصل.

وتأمل الباحثة وهي في مراحل بحثها الأخيرة بالتوصل إلى وضع أسس ومعايير وقوانين وطنية لتأهيل المباني اللبنانية بحيث تلزم جميع المهندسين المعماريين. والمقاولين على حد سواء، على تطبيق القانون ٢٢٠ على ٢٠٠٠. فبعد أكثر من عقد من الزمن لا يزال القانون حبراً على ورق، خاصة في ما يتعلق بتطوير وتأهيل المباني لفئة كانت ولا زالت تعاني من التهميش الزمن. ومع علمنا بأن تطوراً قد حصل في لبنان في العقد الماضي في تأهيل بعض المدارس والجامعات بيد أن تلك الجهود لا زالت فردية، ودون مستوى طموحاتنا، فضلاً عن قبول الجامعات اللبنانية لأعداد محدودة جداً من الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة. وذلك بسبب قلة توفير بيئات معمارية مؤهلة وداجمة لهم.

٢٠٠٦ - ٢٠١٠ على طريق تحقيق البيئة المبنية الدامجة

المنهج التشاركي يزيل العوائق أمام صدور مرسوم التجهيز الهندسي

لطالما اعتبر الشخص المعوق حق الوصول في أعلى سلم أولوياته. ولا يقتصر ذلك الحق على إزالة العوائق الهندسية من طريقه. بل يتعداها إلى الوصول إلى كافة الأماكن والخدمات والمعلومات التي يصل إليها الأشخاص غير المعوقين في المجتمع. ما يجعله فردا منتجا كغيره. ولا يجد شخصا معوقا في لبنان لا يملك في جعبته كما كبيرا من المواقف المهنية. والمنتقصة من كرامته الإنسانية. قد تعرض لها لعدم توفر البيئة المتلائمة مع حاجاته.



من مؤتمّر إطلاق نتائج المسح الميداني

على التجهيز الهندسي عبر تنظيم ورش العمل والدورات تدريبية إضافة إلى توفير الأدوات اللازمة التي تساعد على تصميم بيئة مؤهلة خالية من العوائق وإصدار كتيبات متخصصة تستخدم للتوعية ولتعميم هذا المفهوم. من جهة أخرى، استهدفت الحملة الجهات الفاعلة في عملية إعادة الإعمار كمجلس الإنماء والإعمار، الوزارات المعنية، مؤسسة جهاد البناء، مشروع وعد، مشروع إعادة إعمار الجنوب وغيره... سعياً إلى الإسراع في اعتماد المعايير الدامجة. وقبل مباشرة التدخل مع الجهات المعنية، وبهدف تكوين قاعدة معلوماتية والعفة حول الواقع اللبناني المتعلق بالإعمار، نقّذ الاتحاد مجموعة من الدراسات والتقارير ومنها "تقرير رصد عملية إعادة الإعمار في الجنوب"، والتي أظهرت أنه لم يتم العمل بالمعايير والمواصفات الهندسية والفنية الخاصة بذوي الاحتياجات الإضافية في جميع المباني والمرافق التي أعيد بنائها أو ترميمها من الأضرار إضافة إلى المسح الميداني لأقلام الاقتراع الذي نقّذ قبيل الانتخابات النيابية في العام ٢٠٠٩. والذي أظهر عدم جهوزية أقلام الاقتراع (والتي تتضمن المدارس) لاستقبال الأشخاص المعوقين. كما أصدر الاتحاد دراسة بعنوان "التقدم نحو بيئة مؤهلة لاستقبال الأشخاص المعوقين: مقارنة تعتمد على الهندسة المعمارية والموازنة" التي نفذتها مؤسسة البحوث والاستشارات والتي أشارت إلى منافع البيئة الدامجة في المجتمع حيث أثبتت أن الكلفة الإضافية لتطبيق

وقد أولى اتحاد المقعدين اللبنانيين ذلك الحق حيزاً منذ تأسيسه في العام ١٩٨١. مطالباً بإقرار حقوق الأشخاص المعوقين. وحشد الرأي العام لمتابعة قضاياهم بمختلف الوسائل المتاحة. كما دفع الاتحاد الأشخاص المعوقين للاعتماد على أنفسهم، والعيش باستقلالية سعياً لتحقيق الدمج الإقتصادي والاجتماعي نحو تكافؤ الفرص. وتلمس الاتحاد حاجات تلك الفئة التي تعيش في بيئة غير مجهزة لا تتلاءم مع حاجاتها الإضافية. فالشخص المعوق في مجتمعنا يعاني من صعوبة في التنقل والوصول إلى مكان العمل ما يؤثر على مستوي مشاركته ويحد من قدراته وطاقاته. كما أن غياب التجهيز الهندسي اللائم في الأماكن العامة، كالمراكز التجارية والمطارات والمصارف يؤدي إلى تهميش الشخص المعوق وعزله عن مجتمعه.

وأتى القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ الخاص بحقوق الأشخاص المعوقين ليؤكد ذلك الحق. إذ ينص في المادة ٣٣ من قسمه الرابع، على حق الأشخاص المعوقين في بيئة مجهزة هندسياً، أي الحد الأدنى من البيئة الدامجة. وذلك تحت عنوان "حق الشخص المعوق ببيئة مؤهلة"، ما نصه "لكل شخص معوق الحق ببيئة مؤهلة، بمعنى أن من حق كل شخص معوق الوصول إلى أي مكان يستطيع الوصول إليه الشخص غير المعوق. على كافة الأبنية والمنشآت والمرافق العامة والخاصة المعدة للاستعمال العام أن تكون موافقاتها الهندسية منطبقة مع المعايير، ووفق الشروط والأصول المنصوص عليها في هذا القانون".

"حملة عمّر لكل"

بعد العدوان الإسرائيلي على لبنان. في تموز - آب من العام ٢٠٠٦. والذي خلف دماراً شاملاً على مستوى البنى التحتية والأبنية والمرافق العامة. دخل لبنان في عملية إعادة إعمار واسعة طالت معظم المناطق والقرى الجنوبية إضافة إلى ضاحية بيروت الجنوبية. في ظل ذلك، أطلق اتحاد المقعدين اللبنانيين حملته "عمّر لكل وما تعيق قدراتي" - الحملة الوطنية نحو بيئة دامجة خالية من العوائق الهندسية. خلال مؤتمّر صحافي عقد في ١٨ نيسان ٢٠٠٧ في نقابة الصحافة اللبنانية. هدفت الحملة، التي لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا، إلى إيجاد بيئة دامجة مجهزة وخالية من العوائق الهندسية، تستجيب للتنوع الإنساني واختلافاته. ويمكن استعمالها بالتساوي من قبل الجميع. كما عملت الحملة ولا تزال على توعية المعنيين على أهمية التجهيز الهندسي وضرورته لكافة الأشخاص في المجتمع وتنمية مهارات العاملين في القطاعين العام والخاص وتوعيتهم



من مؤتمر نحو بيئة دامجة

المعايير الخالية من العوائق تندني كنسبة مئوية عند ارتفاع قيمة الأعمال المقيدة للبناء بكامله، ما يعني أنه يكون من المفيد إدخال المعايير الخالية من العوائق في تلك المعايير الكبرى إذ أن التكلفة الإضافية ضئيلة مقارنة بالاستثمارات الضخمة. وانطلاقاً من ذلك وجد إخاذ المقعدين اللبنانيين ضرورة لتبني مفهوم التنمية الدامجة في المجتمع الذي بدوره يكرّس مفهوم البيئة الدامجة التي تهدف إلى الحد من التهميش والعزل وتأخذ بعين الاعتبار جميع فئات المجتمع وذلك من خلال الإسراع في إقرار المراسيم التطبيقية للقانون ٢٢٠/٢٠٠٠.

كالتالي: ١٥٩ مركزاً نالت صفر علامة فلم تتوفر فيها أي مواصفة مجهزة، ٥٥٦ مركزاً نالت علامة واحدة، ٧٨٠ مركزاً نالت علامتين، ٢١٢ مركزاً نالت ثلاث علامات، ٢١ مركزاً نالت أربع علامات، سبعة مراكز نالت خمس علامات، وستة مراكز في لبنان نالت العلامات كاملة، أي توافرات فيها كافة التجهيزات الستة محل المسح. ومن الملاحظ أنه مع إمكانية تجهيز هندسي بسيط في كثير من المراكز قد تنحول إلى مراكز دامجة، لكن ذلك يجب أن يصاحب بتوعية كافية حول أهمية التجهيز الهندسي لفئة الأشخاص المعوقين بما يضمن استمرارية هذه التجهيزات من جهة، والعمل على المحافظة عليها من قبل إدارات تلك المراكز من جهة أخرى.

خطوات في المسار

عمل اتحاد المقعدين اللبنانيين على تحديد الفئات والجهات المستهدفة والمعنبة باقرار المرسوم التطبيقي الخاص بالتجهيز الهندسي. محددا المعنيين (نقابة المهندسين، التنظيم المدني، وزارة الشؤون الاجتماعية والأشغال العامة والنقل) والمنظمات الدولية والشركات الخاصة المعنية بعملية إعادة الاعمار.

وباشر الاتحاد زيارته للضغط بهدف الإسراع في إقرار المرسوم التطبيقي الخاص بالتجهيز الهندسي فكانت أولى محطاته في كل من التنظيم المدني ونقابة المهندسين. وعقد الاتحاد عددا من الاجتماعات والجلسات مع النقابة والتنظيم المدني بهدف بحث المعوقات التي تحول دون اعتماد المعايير الهندسية الدامجة ونقاش آلية إدراج المعايير الهندسية الدامجة في عملية إعادة الاعمار، وفي القوانين بشكل عام. كما بحث في كيفية إقرار مرسوم التجهيز الهندسي. من جهة أخرى، عقد الاتحاد اجتماعات عدّة مع الوزارات تحديدا وزارة النقل والأشغال العامة ووزارة الشؤون الاجتماعية المعنية بتطبيق القانون ٢٢٠/٢٠٠٠ للإسراع في عملية إقرار المرسوم.

مذكرة تفاهم مع نقابة المهندسين

أثمرت مجموعة الجلسات والاجتماعات مع نقابة المهندسين توقيع بروتوكول تعاون في ١٤ تشرين الأول ٢٠٠٩ في حفل أقيم في نقابة المهندسين تحت عنوان "نحو بيئة مبنية دامجة للجميع" بين اتحاد المقعدين اللبنانيين والنقابة. وانطلق بروتوكول التعاون من الأهداف التي تلاقى عليها الطرفان

وهدفت الحملة إلى إيجاد بيئة دامجة مجهزة وخالية من العوائق الهندسية، تستجيب للتنوع الانساني واختلافاته ويمكن استعمالها بالتساوي من قبل الجميع. وتلخصت أهدافها المباشرة بالتوعية والترويج لثقافة النوع التي تركز على بيئة دامجة وإحتياجات الجميع، والتوعية على أهمية التجهيز الهندسي وضرورته لكافة الأشخاص في المجتمع، وتحديد معايير وبلورة آليات لتطبيق القانون ٢٢٠/٢٠٠٠، وتنمية مهارات العاملين في القطاعين العام والخاص وتوعيتهم على التجهيز الهندسي وذلك عبر تنظيم ورش العمل والدورات تدريبية، وتوفير الأدوات اللازمة التي تساعد على تصميم بيئة مؤهلة خالية من العوائق وإصدار كتيبات متخصصة تستخدم للتوعية ولتعميم هذا المفهوم.

واستهدفت الحملة عدداً من الجهات المعنية بعملية إعادة الاعمار، ساعية إلى إيجاد آلية للتعاون مع تلك الجهات في سبيل تحقيق أهدافها. ومنها نقابة المهندسين، مجلس الإنماء والإعمار، التنظيم المدني، وزارة الأشغال، والهيئات الداعمة والممولة لعملية إعادة الاعمار. كما استهدفت الحملة الجامعات، وتحديدًا كليات الهندسة والمجتمع المدني كافة.

إطلالة على الواقع

تضعنا نتائج المسح الميداني الشامل لمراكز وأقلام الاقتراع في لبنان وفق المعايير الهندسية الدامجة بالحد الأدنى للأشخاص المعوقين، والتي تسمح لهم في حال توفرها بمشاركة مستقلة وكرامة في واجب من واجباتهم كمواطنين حفظه لهم الدستور، تضعنا أمام واقع لا بد من تغييره. نتائج أظهرت أن ما يقارب الصفر بالمئة من مراكز الاقتراع في لبنان مجهز هندسياً للأشخاص المعوقين. ومراكز الاقتراع هي في الواقع أبنية عامة، أو ذات استعمال عام، وهي بمعظمها مدارس.

أظهر المسح أن ستة مراكز اقتراع مجهزة من أصل ١٧٤١ بتجهيزات الحد الأدنى. في مؤتمر صحفي عقد في نقابة الصحافة في بيروت، لإطلاق نتائج هذا المسح، عرض المهندس أحمد عز الدين، لتفاصيل عمله حول المسح والنتائج. بالإضافة إلى إمكانيات الإفادة المباشرة وغير المباشرة للمسح، وتعطي آلية المسح علامة واحد لكل من المعايير التالية: الموقف، المدخل، المنحدر، المصعد، غرفة القلم، والوحدة الصحية. وعمل المشروع على مساحة لبنان مغطياً كافة مراكز الاقتراع التي جرت فيها انتخابات ٢٠٠٥، والنتائج التي أنت



مؤتمر نحو بيئة دامجة في صور

المحليين ووسائل الاعلام بشأن السياسات الدامجة، التشاور والتعاون مع الوزارات المعنية والمديريات العامة لبحثها على اعتماد الاصلاحات اللازمة نحو بيئة دامجة إضافةً على إنشاء شبكة واسعة من التعاون والتنسيق مع المنظمات المهنية والأكاديمية الوطنية والدولية للاستفادة من خبراتها في مجال البيئة الدامجة لوضع خطة طويلة الأجل. من جهة أخرى، وفي إطار مشروع "تفعيل إعادة إعمار جنوب لبنان" المنفذ من قبل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية صدة دليل إرشادات حول التجهيز الهندسي لأصحاب الاعاقات بعنوان "من أجل بيئة مبنية دامجة" حيث يظهر بالصور والخرائط إمكانيات إدراج معايير الحد الأدنى الواجب اعتمادها في عملية التجهيز الهندسي للمنشآت الخارجية (مواقف السيارات، الممرات، الأرصفة...) والأقسام المشتركة (المصعد، الداخل).

المطالبة المستمرة

في العام ٢٠٠٨، ضمّن رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان حقوق الأشخاص المعوقين في خطاب القسم، وحكومة الوفاق الوطني لتلك الحقوق في البند الرابع والعشرين من بيانها الوزاري في العام ٢٠٠٨، لجهة التسريع في استصدار المراسيم التطبيقية للقانون ٢٢٠/٢٠٠٩. وقد تابع الاتحاد ذلك عبر زيارته للوزراء تأكيداً على الحقوق وللضغط عليهم للوفاء ببيانهم الوزاري. وزارت وفود من الاتحاد وزراء الإعلام، والمالية، والصناعة، والاقتصاد والتجارة، والشؤون الاجتماعية، والاتصالات، والداخلية والبلديات... وقد لاقت حركة الاتحاد تعاوناً ملفتاً من قبل وزارة الداخلية والبلديات، ترجمت عبر تضمين قانون الانتخابات ٢٥ على ٢٠٠٨، المعدل بموجب القانون ٥٩ على ٢٠٠٩، تسهيل عملية اقتراع الأشخاص المعوقين، وعمل الاتحاد مع الوزارة على استصدار المرسوم التطبيقي لذلك القانون ربطاً بالقانون ٢٢٠/٢٠٠٩، منتجاً المرسوم رقم ٢٢١٤.

المنهج التشاركي المثمر

وأنتج مسار العمل في كل تلك المراحل منهجاً تشاركياً بين الجهات الأساسية المعنية بإنتاج وإقرار المرسوم التطبيقي الخاص بالبيئة الهندسية الدامجة للأشخاص المعوقين في لبنان، والتي ختمت النوع في المجتمع. وقد تطورت تلك الشراكة مبلورة إطاراً للعمل انطلاقاً من السعي المشترك لتنفيذ مرسوم تسهيل مشاركة الأشخاص المعوقين في الانتخابات النيابية والبلدية، وصولاً إلى إقرار المرسوم الثاني المتعلق بتطبيق القانون ٢٢٠ على ٢٠٠٩، بعد عقد من الزمن على صدوره.

في القضايا التي تعنى بقوانين تنظيم مهنة الهندسة والبناء ملحقاتها والبيئة الدامجة للجميع ومن قانون البناء رقم ١٤٦/٢٠٠٤ ما نصه "يفرض على كافة الأبنية التقيد بأحكام لاقانون ٢٢٠/٢٠٠٩ تاريخ ٢٩/٥/٢٠٠٩". عملياً، تم الاتفاق على رؤية واستراتيجية مشتركة تحت عنوان "نحو بيئة دامجة" وتشكيل لجنة خاصة تضم إضافةً إلى نقيب المهندسين ممثل عن اتحاد المقعدين اللبنانيين، ومهندس منتدب من النقابة يختاره النقيب. تنحصر مهام اللجنة بوضع النصوص لتأمين كافة الشروط الخصوصية التي تعنى بالأشخاص المعوقين وملاحقة اصدارها رسمياً مع المراجع المعنية في المراسيم التطبيقية العائدة لها، ووضع آلية عمل لنشر ثقافة الدمج وتعميمها، والعمل لوضع نموذج رائد تشكل فيه العاصمة ميدان عمله تحت شعار "بيروت عاصمة دامجة"، وإقامة ورش عمل تدريبية للمهندسين العاملين في قطاع البناء، إصدار منشورات حول البيئة الدامجة ومرجع فني حول المواصفات الهندسية الدولية.

وبعد توقيع البروتوكول، عمل الاتحاد على بلورة خطة عمل لتنفيذ البروتوكول وإنتاج المرسوم، وتم التركيز على مسألتين هما: تحديد المعايير الإضافية الخاصة بالاعاقات السمعية والبصرية، والمساهمة في بلورة آليات تنفيذية لمسار رخص البناء، وعليه جرى تحديد المعنيين بهذه المسارات وهم نقابة المهندسين، البلديات والتنظيم المدني وجرى التحضير لعقد اجتماعات معهم تتناول هذه المسائل.

مع لبنور والتنظيم مع نقابة المهندسين، ناقش الاتحاد امكانية التعاون مع "مؤسسة المعايير اللبنانية LIBNOR"، لإنتاج المعايير الإضافية، إضافةً إلى تطوير آلية متابعة الالتزام بالتصاميم الدامجة كما جرى نقاش امكانية التعاون لإنتاج دليل المعايير الهندسية الدامجة وبحث مسألة استصدار النقابة لتعميم يلزم رخص البناء العائدة للمنشآت العامة والخاصة ذات الاستخدام العام واعتماد المعايير الدامجة. أما مع التنظيم المدني فتم عرض وبحث مسودة المرسوم مع لأمانة سر المجلس الأعلى للتنظيم المدني لنقاش الصياغة، المضمون والآليات، ومع البلديات تم تنفيذ بحث ميداني لتحديد الأدوار المفترضة في سياق تطبيق المرسوم وخاصةً المتعلق بدور البلديات ضمن مسار استصدار رخصة البناء.

بروتوكول دولي

وعمل الاتحاد على التواصل والتشبيك مع عدد من المنظمات الدولية والمؤسسات العاملة في مجال البناء والإشراف وتلك التي تعنى بوضع المعايير كمؤسسة لبنور وأباف ومنظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. مع منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ووقع الاتحاد مذكرة تفاهم في ١١ كانون الأول ٢٠٠٩ والتي تقتضي تطوير مفهوم التنمية الدامجة في لبنان وتعمم تجربة اتحاد المقعدين اللبنانيين في البلدان التي تعمل فيها المنظمة. وحددت هذه المذكرة الاطار العام الذي سينفذ بموجبه التعاون لتعزيز ومواصلة تطوير مفهوم البيئة الدامجة ومن أبرز البنود استمرار التشارك وتبادل الخبرات بين الوحدة الهندسية في الاتحاد وفريق المنظمة والمكاتب الإقليمية الفنية التي أنشأتها المنظمة في ثلاث اتحادات بلديات في الجنوب، اعتماد استراتيجية مستقبلية للبلديات واتحادات البلديات كشركاء رئيسيين في تعزيز وتطوير البيئة الدامجة، التعاون على رفع وعي الشركاء

بين «نقابة المهندسين» و«اتحاد المقعدين اللبنانيين» قراءة علمية لبيئة مبنية دامجة تحترم التنوع

سبق «القراءة العلمية للبيئة المبنية الدامجة وفق القانون ٢٢٠/٢٠٠٠» التي نظمت في «بيت المهندسين» في بيروت في ٧ تشرين الأول من الهام الماضي، مسير مدني طويل مع ذلك المطلب الملح للأشخاص المعوقين، والذي يعتبر المدخل الطبيعي لحقوق تلك الفئة والتي تزيد نسبتها على عشرة بالمئة من السكان. وجمعت قاعة «المهندسين» طرفي قضية التجهيز الهندسي الدامج الذي يحترم تنوع الحاجات والقدرات في المجتمع، ليلتقيا على رؤية علمية محددة عرض لها «اتحاد المقعدين اللبنانيين» و«نقابة المهندسين». وكان القانون الذي لم يكتب له، صدور مراسيم تطبيقية ملزمة، حاضراً في كل خطوة منها. وأتى التنظيم المشترك ضمن فعاليات تنفيذ بروتوكول التعاون بين النقابة والاتحاد، الذي وقع العام الماضي، في اللقاء، أشار نقيب المهندسين بلال العلابي إلى أن «استقلالية الشخص المعوق واعتماده على نفسه يتحقق بعد اكتشاف نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف وعلاجها، فيصبح أقدر على التكيف مع المجتمع والبيئة العامة من حوله. وبالتالي يصبح الشخص المعوق طاقة إنتاجية بحد ذاته، وليتحقق لنا ذلك فإن مسؤولية إدماجه في المجتمع تقع على عاتق المجتمع كله».



العلابي ويحفوفي في ورشة النقابة

حول دور المهندس

ورأى العلابي «أننا ما زلنا حتى الآن نشهد ضعفاً في ثقافة الدمج عموماً، وتقوم تلك الثقافة على رؤية جامعة تتضمن عدداً من برامج العمل المتكاملة وبأني قيام البيئة المبنية التي تراعي المعايير الهندسية الدامجة من ضمن برامج العمل». على أن تتيح للأشخاص المعوقين «استخدام المرافق الخاصة والعامة ببسر وسهولة، فللمهندس دور جاد في تحقيق الكفاءة الشخصية للمعوق ومساعدته على تحقيق الاستقلالية والاكتفاء الذاتي في الحياة، كما أن المعايير الهندسية الدامجة من شأنها أن تمكن ذوي الاحتياجات الخاصة من الحركة الناشطة في البيئة المحيطة اختلاطاً واندماجاً في المجتمع».

ولا يتوقف دور المهندس في تحقيق البيئة الدامجة عند ذلك الحد، بل يتخطاه إلى تكييف وتخوير الأجهزة والأدوات المستخدمة في أماكن العمل، بالإضافة إلى تعديلات في أمكنة العمل بحد ذاتها تمكن المعوقين الموظفين من أداء مهامهم الوظيفية على أكمل وجه». وللقطاع الهندسي «مشاركة كبرى في تطوير وتعزيز الأبحاث العلمية التي شأنها تطوير تقنيات مساعدة لذوي الاحتياجات الخاصة، كشراكة كلية الهندسة الفرع الثالث وكلية الصحة العامة الفرع الأول على تأهيل كرسى متحرك يعمل بواسطة النفخ».

الحاجات والحقوق

تتعدى البيئة الدامجة الحد الأدنى من التجهيز الهندسي الذي نص عليه القانون ٢٢٠ في قسمه الرابع، والذي يختص مباشرة بالأشخاص المعوقين حركياً، فيعالج الموقف، المدخل، المنحدر، الممر، المصعد، الغرف والوحدة الصحية، إلى بيئة صديقة للأشخاص المعوقين تشمل مختلف جوانب حياتهم، وذلك

ما يحول البيئة المبنية القائمة إلى بيئة دامجة تحت سقف قوانين ملزمة». وتناول «المعايير الهندسية المطلوبة وهي معايير الحد الأدنى (حجز المساحات الضرورية للحركة الحرة) والأرصفت والطرق المحيطة بالمبنى والمواقف والمنحدرات والمداخل والأبواب والمصاعد والأدراج وغيرها».

وتطرق إلى تطور مسار القوانين المتعلقة بقضية الإعاقة منذ العام ١٩٧٣ حتى العام ٢٠٠٩، مؤكداً أن «المرسوم التطبيقي للقانون ٢٢٠/٢٠٠٠ قطع شوطاً كبيراً بين نقابة المهندسين والتنظيم المدني واتحاد البلديات». وتناول المنسق التنفيذي للبروتوكول بين النقابة والاتحاد المهندس راشد سركيس المراحل التي حققت خلال العام الفائت، ومنها «تنظيم لقاءات ومحاضرات لنشر ثقافة الدمج وحفظ حقوق كامل أعضاء المجتمع، وإصدار دليل خاص بالتعاون مع «المؤسسة اللبنانية للمعايير والمواصفات - لينبور» وبشراكة مع مكتب التدقيق بشتمل على المواصفات الضرورية لتوفير الحركة التي تتطلبها الشخص المعوق، بالإضافة إلى المشاركة في المؤتمر الدولي للأيزو».

ما جسده الفيلم الوثائقي الذي أعده اتحاد المقعدين اللبنانيين، وعرضه في القاعة أمام المهندسين والمهنيين وعدد من الأشخاص المعوقين، ويتضمن الفيلم شهادات حية عن المعوقات والحالات التي تمنع الشخص المعوق من الوصول إلى الأماكن والخدمات التي يصل إليها غير المعوق.

وتناولت منسقة «مشروع الدمج الاقتصادي الاجتماعي» ضحى يحفوفي ذلك في عرضها، معزقة بحاجات وقدرات تلك الفئة، فمن «حق الشخص المعوق الحصول على الخدمات الصحية وإعادة التأهيل وخدمات الدعم، إلى حقه ببيئة مؤهلة، وبالتنقل والمواقف ورخص سوق، وبالسكن، إلى حقه بالتعليم والرياضة، ثم بالعمل والتوظيف والتقديمات الاجتماعية» ترسم معالم حياة مستقلة لا يمكن أن تضمنها الجهود المدنية، ما لم تبادر الحكومة إلى الوفاء بوعودها التي أطلقتها في بيانها الوزاري، عبر تطبيق القانون.

وأشار الاستشاري في اتحاد المقعدين المهندس بشار عبد الصمد في عرضه، إلى أن «مفهوم الدمج المبني على الحقوق يقودنا إلى الحق الطبيعي للشخص المعوق بالوصول والتنقل،

«نقابة المهندسين في بيروت» في تحفيز الدمج والشراكة الكاملة

إن ثقافات كثيرة يمكنها أن تلبي حاجات الحياة في عمق الشعور اللائق. وتبادل اعتناق المبادئ السامية، إلا أن هناك تقنيات تؤدي إلى بناء ثقافات أخرى تتبنى ترجمة الواقع عبر سكيب من العلم وتحسس مشاعر التضامن والتكافل، بحيث يتبادل المرء حركته في ميدان متزن ومتوازن من دون أن يشعر أحد بنقص ما أو بعجز ما. لذلك تأتي مهنة الهندسة في أولويات المهمات العلمية. وبالتالي العملية التي تمس بحياة ذوي الاحتياجات الخاصة اليومية، لاسيما وأنها المهنة التي تعكس دراسات تأخذ في الاعتبار كل ما له علاقة بحركة الناس. وتجدر الإشارة إلى أن هناك مكاتب هندسية متخصصة بالحركة بكل دقة من المشاة وصولاً إلى الطائرات وتنظيم المطارات، مروراً بكل ما يمت إلى النقل بصفة من دراجات هوائية أو نارية ومركبات من كل الأحجام كالباصات والقطارات، كذلك في النقل البحري والجوي، فتبدو للوهلة الأولى الكلمات فضفاضة إلا أنها تنحصر بشكل ملفت عند التركيز العلمي في التفاصيل والتدقيق في حيثياتها.

المهندس راشد سركيس

على الطاولة، إطلاق برنامج نموذجي يتركز في منطقة جغرافية محددة، تدخل فيه النقابة والأخذ في شراكة مع الرجعية المحلية للموقع (البلدية)، على أن يتم وضع خطة عمل خاصة تؤدي إلى إعلان ذلك الموقع كنموذج تجريبي يبدأ العمل عليه لتطوير الدمج فيه وتحويله من تكتلات مبعثرة إلى تكامل حضاري، يؤمن لكل الناس عدالة ومساواة في حرية الحركة والدمج الاجتماعي والحركي لتفاعل أكثر حيوية وإفادة، ونشر ثقافة الدمج عبر النموذج الحي الذي يؤدي خدمتين، أولها العملية بحد ذاتها كترجمة للجهد الموضوع في ذلك الموقع، وثانيها ما يمكن أن يفيد باعتباره قدوة لتوسيع مساحات التغطية وقضم الفراغ.

٤ - مرسوم تطبيقي؟! كل ما سبق يمكن أن يبني أساساً لمواصفات ملزمة في أحسن الأحوال، إلا أن المقصد الأهم هو التأسيس لمرحلة نهائية تتمثل بإصدار مرسوم تطبيقي للقانون ٢٢٠، يستند إلى المعايير الموضوعية، ويفتح الباب واسعاً أمام تطوير قواعد ومبادئ أخرى، فمواصفات، فمراسيم تابعة أكثر تفصيلاً في كل من مجالات الخدمة الدامجة، عل في تلك العملية نستطيع أن نصل في النهاية خلال ثلاثة أعوام إلى ما يشبه اكتمال العقد الاجتماعي في بيئة دامجة ترعى جميع المواطنين واحتياجاتهم على المستوى المطلوب وبالعادل المطلوب. كل تلك الأمور شكلت قاعدة البدء بالعمل، والنقابة تسعى بكل جهد لتحقيق آمال وتطلعات كثيرة وكبيرة وتنظر إلى قضية الدمج كما تنظر إلى قضايا أخرى تعمل فيها على تطوير نهج الشراكة والتدخل لتحسين الظروف التي لها علاقة بها من قريب أو بعيد بغية وضع بصمات العلم في كل حاجة إليه، ورفع شأن المهنة ومتعلقاتها، فمدماك الدمج ابتداءً بالإنشاء على القواعد الثابتة حسب الأصول، ومدماميك أخرى تأتي يوماً بعد يوم.

ذلك السياق، وإخراج مستند موحد يغطي كل ما من شأنه تسهيل الحياة على كل معني في حركته وتنقله وخدمته.

٢ - داخل النقابة (تدبير نقابي يحمي من غياب حقوق الشخص المعوق): بالتزامن مع ما يتم وضعه في المرحلة الأولى، لا بد من تدابير راعية تحقّقها النقابة على صعيد المهندسين في عمل ذي شقين، أولهما يتعلق بإقامة الندوات والمحاضرات، وفتح باب النقاش العام للإضاءة على الأمر وتوسيع رقعة المشاركة، ونشر الخبر والتثقيف العملي، لكي يتبنى المهندس في قاعدة التفكير العملي لكل ما له علاقة بالدمج، فيسكب كل تصميم وكل دراسة بسكيب مزج بالحفاظ على حقوق الجميع في حياة دامجة لا تعوقها شائبة.

أما في الشق الثاني، فمن المتفق عليه، وحال إنتاج أول مسودة لمعايير مبدئية، البدء بتطبيق قواعد معينة تفرض في تقديم الملف في النقابة إلى الجهاز الفني عبر لائحة مقتضبة تؤمن في تسلسلها حالة الدمج المتباعدة، إن ذلك العمل يستلزم بعض الوقت، إلا إن وضعه من قبل النقيب في طريقه الصحيح لن يتأخر في إنتاج ثماره، وتحول الحياة الدامجة من شعار يسعى إليه المهتمون إلى حقيقة تفرض علينا تنميتها، والسهر على تطويرها في مجالات تفصيلية أخرى، مواكبة تؤمن استدامة نوعية، ونموذجاً لعمل راق في المجتمع.

إن مبادرة نقابة المهندسين تحقّق لها دوراً وطنياً واجتماعياً لا يخرج عن كونها مؤسسة لبنانية تسهر على رفع مستوى المهنة وتخفّر المهندس على الرقي بعمله ونتائج دراساته إلى أعلى قدر من التفاعل الواقعي بين عناصر البنيان المختلفة لأن التطوير العمراني الحقيقي يفترض الاهتمام بكل عناصر المجتمع فحسب، فالعلم والأصول والمفاهيم يجب أن تخدم الإنسان وليس العكس.

٣ - برنامج نموذجي: من الخيارات المطروحة

من هنا يمكننا القول إن الأمر بكل دقائقه كان محور تعاون أساسي ومركزي، بنت فيه نقابة المهندسين قاعدة عمل ثابت كانت أول ثماره توقيع بروتوكول تعاون مع اتحاد المقعدين اللبنانيين، بمبادرة جدية تبناها نقيب المهندسين الدكتور بلال العلالي، وشجع على تطويرها ضمن الأفق الواسع للتعبير وابتداء العمل التعاوني بنمو، ولنقابة المهندسين أدوار كثيرة يمكنها أن تؤدي في النهاية إلى تطوير الخدمة النوعية في البناء والطريق، ومجال حرك الأشخاص في كل الميادين وتأمين حيوية الحركة في كل الأماكن والخدمات، إلا أن أولويات تفرض نفسها لتجعل من العمل محطات دقيقة يمكنها أن تتدرج لتغطي كافة الشرائح والأنواع، عبر تأمين كل الخدمات المفترض توصيفها لخدمة الشخص المعوق، وفرض واقع جديد يؤمن له الحركة السهلة والسليمة، فلا يشعر أبداً بالنقص أو الحاجة إلى الآخرين، إذ لا تهدف الاستقلالية إلى الفرز، بل تحقّق الدمج الكامل بين عناصر المجتمع كافة، بتلك الطريقة وعبر ذلك النهج بدأت النقابة بتكوين مرجعية ثابتة لتوفير فرص النجاح والاستمرارية، فرسمت خريطة متكاملة في خطة هادفة ضمن هيكلية مسؤولة:

١ - إنتاج مواصفات ملزمة في الهندسة اللبنانية: يستند العلم إلى المقاييس، فلا قيمة لكل ما يعمل إن لم نستطع قياسه على معايير ثابتة لها معنى وقيمة علمية، لذلك بدأ العمل من تلك النقطة عبر تشكيل إطار تعاوني بين نقابة المهندسين واتحاد المقعدين اللبنانيين و«ليبور» مع شراكة تقنية مع مكتب تدقيق فني «apave» لوضع أسس، وقواعد تشتمل كل ما له علاقة بالمطلوب في البناء لتأمين احتضان دمج يعكس دهاء الحرية وسلامة الحركة للجميع، إن ذلك العمل الذي يسير قدماً سيؤدي حتماً إلى إعادة هيكلة الموضوع في أطره المتكاملة، وضّمّ كل عمل سابق في

حول تعميم «التنظيم المدني»:

تحديد المعايير الهندسية المفروضة على تراخيص البناء

أن تأتي متأخراً خير من أن لا تأتي أبداً.. لظالما تغنى الناس بهذا القول المأثور كلما حلت عليهم نعمة بعد طول انتظار.. وأخيراً.. صدر التعميم عن المدير العام للتنظيم المدني، المتعلق بوجوب تطبيق قرار المجلس الأعلى للتنظيم المدني، المتخذ بتاريخ ٢٠١١/١/١٩ - محضر رقم ٣.

سمر رمضان



قرار المجلس الأعلى المذكور أعلاه، يتعلق بالموافقة على مشروع مرسوم يرمي إلى تحديد المعايير الهندسية الواجب فرضها على تراخيص البناء لتأمين بيئة حاضنة لذوي الاحتياجات الخاصة، تتعلق بمواصفات مواقف السيارات، وممرات الوصول، والمصاعد، والأدراج، والوحدات العائدة لذوي الاحتياجات الخاصة، وعددها، وفقاً لوجهة استعمال البناء.

فإن كان صدور التعميم المذكور لا يقل أهمية عن قرارات عديدة تعنى بشؤون المواطن، إلا أن التأخير في صدوره، كانت له أضراره الفادحة، فالأبنية التي نشأت منذ صدور القانون رقم ٢٢٠ في العام ٢٠٠٠، وحتى تاريخ صدور مشروع المرسوم (وتشمل نسبة عالية جداً من الأبنية الموجودة حالياً) لم تتضمن تلك المعايير، اللهم إلا ما شاء المهندس أو المالك أن "يمن" به على المواطنين.

وهنا لا بد أن نلاحظ أن تأمين المعايير الهندسية لضمان استعمال البناء من قبل ذوي الحاجات الخاصة ليست منة من أحد، والحقيقة أن صدور قرار المجلس الأعلى للتنظيم المدني بهذا الصدد، ولاحقاً التعميم بوجوب تطبيقه، يؤكد على أن تأمين الشروط، هو فرض واجب على كل من المهندس والمالك في آن، وأن عدم تأمين تلك المعايير قد يحول دون منح الترخيص بالبناء، ولاحقاً دون الترخيص بإشغاله.

إن الهدف الأساسي من صدور التعميم، كان التأكيد لكافة المهندسين على أن تأمين متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة لم تعد أحكاماً انتقائية باستطاعة المهندس تجاوزها، أو غض النظر عنها، بل باتت أحكاماً ملزمة شأنها شأن كافة شروط الترخيص بالبناء.

فإن تأمين متطلبات استعمال البناء من قبل ذوي الاحتياجات الخاصة، الذين يمثلون شريحة كبرى من المجتمع (تصل إلى ١٠ بالمئة وفق بعض المصادر)، لا تقل أهمية عن شروط تأمين مدى وقوع النظر والغلاف وغيره.

وإذا كانت كلفة تأمين المعايير الهندسية

هذه الموجبات، في حال وجود صعوبة في تأمينها من جهة، مقابل فرض غرامات في حال عدم تأهيل الأبنية القابلة للتعديل ضمن مهلة معينة، من جهة أخرى.

ونأمل أن يتم وضع الشروط لتأهيل الأبنية القائمة خلال فترة وجيزة، مع إدراكنا بمدى صعوبة وضع تلك المعايير، إلا أن انضمام لبنان إلى "الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة"، الذي اقترن بموافقة مجلس الوزراء من دون المصادقة عليها من قبل مجلس النواب، كما تقتضي الأصول بعد، سوف يحفز الإدارة على المضي قدماً في إنجاز تلك المعايير من منطلق وعي الإدارة لمسؤولياتها في هذا المجال.

تكاد تكون معدومة، إذا تم التقيد بها قبل منح الترخيص بالبناء، فإن كلفة تأهيل الأبنية الموجودة مرتفعة أحياناً، إن لم تكن مستحيلة في بعض المواقع.

انطلاقاً من هذا الواقع وجدت الإدارة نفسها أمام ضرورة الفصل ما بين الأبنية المطلوب الترخيص بها، والأخرى القائمة، أو التي هي قيد الإنشاء.

وقد تم وضع المعايير المطلوبة للأبنية المطلوب الترخيص بها، على أن تحدد لاحقاً كيفية تأهيل الأبنية القائمة بما يتلاءم مع واقع تلك الأبنية، الأمر الذي يستوجب التوسع في عرض الحالات وكيفية معالجتها مع إمكانية منح عناصر تشجيعية لتنفيذ

حول المفهوم التطبيقي للبيئة الدامجة

كثرت الأبحاث وتبدلت المعايير بنمو ملحوظ في بلاد العالم التي ترعى الحياة المواطنة العادلة لتأكيد مفهوم التكامل العام. وما نسميه نحن بالبيئة الدامجة لأننا في المرحلة الأولى نفتقدها. لكننا نعمل لكي نوفرها ولو بحدّها الأدنى في مشاركات علمية وتقنية نافعة تبلور أهداف العمل. ورفع أي إهمال أو إجحاف بحق أي مواطن في التحرك. ساعتمد التسلسل المتدرج في حلقات العمل المبرم. والذي يقترب إلى الصدور بصيغته النهائية الموسعة.

المهندس نسيب نصر

مدير شركة APAVE Liban

من هذه الزاوية. وفي إطار برنامج التعاون والبروتوكول الموقع بين نقابة المهندسين في بيروت واتحاد المقعدين اللبنانيين. وبالتنسيق الكامل مع مؤسسة المقاييس اللبنانية "LIBNOR" وبقناعتنا في المشاركة الفاعلة لإخراج نتائج عملية تفيد في تطوير هذا الدمج النافع للجميع. شاركت "LIBNOR" في وضع أسس علمية بعدما استجتمعت كافة الملاحظات الحديثة في كل البلدان التي تسهر على هذه الأمور لتصل إلى مسودة مشروع سيرى النور قريباً يتضمن كافة المعايير



- مفهوم البيئة الدامجة: لتوفير العدل الكامل في مجتمع ما من حيث الحركة. لا بد من توفير العناصر اللازمة لذلك. وهنا أشدد على الحركة "Accessibilite" لأقول إن البيئة الدامجة للجميع تعني بكل بساطة تأمين الحركة لكل الناس بالتساوي. لاسيما وأن الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بحاجة إلى مجتمع حاضن يعرف واجباته تجاههم. ويعرف أنهم يشاركونه الحياة في كل نواحيها. وهم يشكلون أكثر من ١٠ بالمئة من المجتمع في أقل الحالات. والأهم أن يرعى المجتمع في أنظمتهم وتقنياته كل ما يساعد على

توفير تلك الشراكة الوطيدة لإعطاء كل شخص حريته الكاملة في الحركة المستقلة.

- علاقة التجهيز بالسلامة العامة: ما أن نفكر بأمر الدمج أو البيئة الدامجة علمياً. إلا ونبحث عن عناصر العمل. فلا يمكننا أن نشكل إطاراً دامجاً من دون احترام مقاييس السلامة العامة ومعاييرها أولاً. لتتوسع في التفاصيل الدقيقة لكل حاجة بشكل مركز وهادف. إن السلامة العامة كما صدرت في مرسومها ١٤٢٩٣ ترسم الأسس الواجب اعتمادها لتوفير السلامة العامة في الابنية على ثلاثة محاور. وأولها. والأهم مطابقة البناء لمواصفات الحماية من الزلازل. وتوفير الحماية من الحريق. واتباع أصول الحماية في المصاعد... إلا أن المرسوم لم يتطرق مباشرة إلى أمر الدمج. ولو أن التدبير في المصاعد يؤدي إلى تأمين شق أساسي في الحركة بين المستويات المختلفة.

أما إذا أردنا التدخل العملي في السلامة العامة بالتكامل مع البيئة الدامجة. فلا بد أن نستحوذ عملية التجهيز بالقسم الأكبر من العملية في سياق الشرح الدقيق ووضع المواصفات التفصيلية لكل حاجة وصولاً إلى توفير سلامة حقيقية مسؤولة تؤمن لكل إنسان مهما كانت ظروفه أن يتحرك بشكل سليم من دون أي مخاطر تذكر في حريته وسلامته وسلامة الآخرين من حوله. مع تحفيز المحيط لاستيعاب كل حاجة طارئة تستلزم التدخل المباشر.

- أهمية استخدام أو اعتماد دليل المعايير الدامجة: إن أفضل طريقة للتعامل في الأمور الفنية والتقنية المعقدة والكثيرة التفاصيل. بنظري. تبدأ في وضع معيار ومقياس يمكن المقارنة إليه ليصبح مع الخبرة والتقييم نموذجاً متميزاً في عالم التطوير المفيد.

وهنا أود أن أشير إلى حساسية المزج بين العلم الهندسي وتفرعاته المهنية والتقنية. والخوض في حاجات الناس اليومية والاجتماعية والتشغيلية لاستمرار حياة يتعامل فيها الجميع بشكل عادي ومرن ومنتهج دون تكبد عناء التعقيدات.

الواجبة لتوفير بيئة دامجة صحية وسليمة. فكثير من البلدان الأوروبية تعتمد مثلاً كوتا نسبية في البناء. ففي فرنسا يفترض تأمين ٥ بالمئة من المباني التي تنشأ ملتزمة كافة المواصفات الراحية لذوي الاحتياجات الخاصة. في حين ترتفع النسبة في البلدان الاسكندنافية إلى نسب أعلى وتطورها تلك الدول بشكل مستمر. وأستطيع أن أجزم من خلال صداقات شخصية مع أصحاب حاجات خاصة. بأنهم يصلون إلى درجة يختبرون فيها كل يوم سهولة العيش في التكامل المتوفر بهذه النسب الملحوظة في هذه المجتمعات الحاضنة تماماً لمواطنيها.

- دور مكاتب التدقيق الفني والقطاع الخاص في نشر التوعية والتزام المعايير الدامجة وتطبيقها: ان اقرار تأمين بيئة دامجة بمراعاة السلامة العامة للجميع مع معرفة المعايير والتفاصيل والمواصفات اللازمة والواجب اعتمادها لذلك. تتطلب لحسن التنفيذ وجود مرجعية تستطيع أن تلعب دور المراقبة والتدقيق والتفحص لكي ترفع تقاريرها الى المراجع الرسمية التي لا تملك بالضرورة أجهزة متخصصة بذلك. إلا أنه يمكنها الارتكاز على نتائج علمية من قبل مكاتب التدقيق الفني الذين يصنفون حسب المستوى الذي يتحلون به من مهنية عالية وجودة ما يعكس قيمة مضافة نوعية على المباني التي تخضع طوعاً أو إلزاماً لهذه المعايير.

وبالنسبة يمكن اعتماد ملصق خاص يوضع على واجهة البناء المعتمد للدمج وتطبيقاته ما يدفع بكثيرين لاعطاء صورة راقية لمنتجاتهم الإنشائية إبراز حرصهم المتميز في توفير الخدمات الدامجة في مشاريعهم وبرامجهم. فتعدو المبادرة الصغيرة كتلة تلج تراكم مع الأيام في ما يشبه الثورة مترافقة مع تقييم مركز يفترض أن تجمع حوله كافة المؤسسات الراحية والعلمية بالشراكة مع نقابة المهندسين التي يمكنها أن تلعب دوراً طليعياً في هذا المضمار. لاسيما وأنها كانت المبادرة لإطلاق هذا التوجه التنفيذي للامر.



«ليبينور»: إنتاج مواصفات تسهيل اندماج الأشخاص المعوقين في المجتمع

ل

إن المواصفات هي ركن أساسي في بنية الجودة في أي بلد كان. فمن دون مواصفة لا وجود للاعتماد. ومن دون مواصفة لا يمكن التحقق من المطابقة وإصدار الشهادات ولا يمكن مراقبة الأسواق وحماية المستهلك ولا يمكن إنشاء نظام متكامل للمترولوجيا وتأمين العدالة الاجتماعية. ومن دون نظام وبنية تحتية متكاملة للجودة لا يمكن تأمين سلامة المنتجات وتشجيع فرص التصدير والمنافسة ودخول الأسواق العالمية وتسهيل التبادل التجاري وتسهيل اندماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع. والجهة التي تعنى بالمواصفات في لبنان بشكل رسمي هي «ليبينور».



وزارات، وإدارات رسمية، ومختبرات، وجامعات، ونقابات، و«أخذ غرف التجارة والصناعة والزراعة»، و«جمعية الصناعيين»، وغيرها من الجمعيات والجهات المعنية.

وتعتبر المقاييس والمواصفات اللبنانية التي تقرها المؤسسة اختبارية مبدئياً، ولكن لاعتبارات تتعلق بالسلامة العامة، أو الصحة العامة، أو المصلحة الوطنية، يمكن للحكومة أن تعطي من المقاييس والمواصفات اللبنانية صفة الإلزام القانوني بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

وقد أصدرت «ليبينور» ما يزيد عن ألفي مواصفة وطنية موزعة على قطاعات مختلفة ومتنوعة، منها قطاع الغذاء، والكهرباء، والبناء، والكيمياء، والمعدات الطبية، بالإضافة إلى قطاعات جديدة كالتيغير المناخي وترشيد استهلاك الطاقة، والتنمية المستدامة، والأبنية الخضراء، وتكنولوجيا المعلومات، وأنظمة إدارة الجودة، والمسؤولية المجتمعية، وتسهيل اندماج الأشخاص المعوقين في المجتمع.

وتحسباً للتحدي الكبير الذي يواجهه العالم من زيادة انبعاث الغازات الدفيئة، الأمر الذي سيؤدي إلى إحداث تغيرات كبيرة في الكرة الأرضية، تم العمل على اعتماد عدد من المواصفات القياسية الدولية المتعلقة بمراقبة وقياس انبعاث الغازات الدفيئة وتصميم وبناء الأبنية الموفرة للطاقة وتفعيل الممارسات الجديدة للإدارة البيئية وإدارة الطاقة.

إن تطبيق المواصفات الصادرة عن مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية أكانت اختيارية أو إلزامية من قبل جميع الإدارات والمؤسسات العامة والشركات الخاصة، يساهم في تأمين منتجات وخدمات آمنة وسليمة وتوفير حياة أسهل وعدالة اجتماعية.

عملت «ليبينور» خلال السنوات الأخيرة على تفعيل تواصلها مع كافة المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية والجمعيات غير الحكومية، وقد حرصت على تلبية الاحتياجات الوطنية في كافة المجالات، لا سيما تلك المتعلقة بالأشخاص ذوي الاحتياجات - Accessibility in built - وهي تعمل على إصدار مواصفات وطنية خاصة بالمنتجات المستعملة من قبل هؤلاء الأشخاص مما يساهم في تأمين منتجات سليمة وأمنة. كما ساهمت المؤسسة في إعداد المواصفات القياسية الدولية الخاصة بالمسؤولية المجتمعية ٢٦٠٠٠: Social Responsibility ISO التي صدرت مؤخراً عن المنظمة الدولية للتقييس ISO وستعمل على اعتمادها كمواصفة وطنية وعلى تفعيل تطبيقها على المستوى الوطني.

«مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية - ليبينور» هي مؤسسة عامة خاضعة لوصاية وزير الصناعة. وقد أنشئت بموجب قانون صادر بتاريخ ٢٣ تموز ١٩٦٢، متولية بموجبه وضع المقاييس والمواصفات الوطنية ونشرها وتعديلها، ومنح حق استعمال شارة المطابقة للمقاييس والمواصفات، وتمثيل لبنان دولياً في حقل المقاييس والمواصفات.

كامل تعمل المؤسسة كنقطة استفسار للرد على الاستفسارات الواردة من جميع الجهات المعنية في لبنان والخارج وتقديم الاستشارات الفنية في مجال المواصفات للقطاعين العام والخاص، وتنظيم الدورات التدريبية المتخصصة واللقاءات العلمية والندوات في مجال المقاييس والمواصفات.

وتسعى المؤسسة لإنشاء نقطة استفسار خاصة بمنطقة التجارة العالمية للرد على جميع الاستفسارات الخاصة بالمواصفات والقواعد التقنية، وإجراءات تقييم المطابقة وهو أمر مطلوب بموجب اتفاقيات منظمة التجارة الدولية.

كما تملك المؤسسة شارة المطابقة اللبنانية، وهي شارة اختيارية تمنح للمنتجات بعد التحقق من مطابقتها للمواصفات القياسية اللبنانية المعنية، واستيفاء المصنّع لمتطلبات نظم إدارة الجودة التي خددها المؤسسة. وتشكل تلك الشارة دلالة على جودة المنتجات المعنية وتساهم في تسويقها.

تتألف «ليبينور» من مديرية عامة واحدة تشمل ثلاث مصالح، هي: مصلحة الديوان، ومصلحة الخدمات والمصلحة التقنية. وتولى إدارة المؤسسة سلطة تقريرية يتولاها مجلس الإدارة وسلطة تنفيذية يرأسها المدير العام.

وتنتسب المؤسسة إلى «المنظمة الدولية للتقييس - آيزو»، و«المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين»، وهي نقطة اتصال الدسّاتور الغذائي في لبنان. وأصبحت خلال العام ٢٠٠٨ عضواً شريكاً في «اللجنة الأوروبية للتقييس». وتتعاون المؤسسة لإصدار المواصفات مع عدد كبير من الخبراء والاختصاصيين في مختلف القطاعات حيث تناقش وتصاغ المواصفات في لجان اختصاصية تؤلفها المؤسسة لذلك الغرض، يشارك فيها ممثلون عن القطاعين العام والخاص من

مدينة صور ودور المجتمع المحلي في الرصد لتعزيز وجود البيئة الدامجة

و

إن موضوع البيئة المبنية الدامجة والصديقة، بات يأخذ حيزاً من اهتمامات الناس بعد الجهود المتعددة التي قام بها المجتمع المدني بمختلف أطرافه، ولكننا ما نزال في مرحلة العمل الأولى، إذ المطلوب من المجتمع المدني المحلي أكثر، وإذا حصرنا الموضوع في منطقة صور، للإضاءة على التجارب التي حصلت فيها، ومقارنتها، يمكننا تحديد بعض الأمور وخاصة لجهة ما هو مطلوب من المجتمع المحلي فيها، لمتابعة العمل على مراقبة وتأمين وسائل الوصول والحركة للأشخاص المعوقين إلى جميع الأماكن والمباني ذات الاستخدام العام وصولاً إلى بيئة مبنية صديقة ومرحبة للجميع.

المهندس أحمد عز الدين

نبدأ بالإضاءة على أمرين:

تحديد الجهات التي تعتبر مجتمع مدني، وهي المكونة لهذا المجتمع وهي الجهات المعنية والمطلوب منها التحرك والعمل المستدام. تحديد الجهات التي يجب التوجه إليها والعمل معها أو الطلب إليها لتأمين الوصول والحركة وسهولتها في الأماكن والمباني العامة والخاصة ذات الاستخدام العام، وصولاً إلى الهدف المنشود، بيئة مبنية صديقة للجميع، علينا أولاً تحديد الطرائق والوسائل المدنية التي يمكن للمجتمع المدني القيام بها، والتحرك من خلالها بالإجاءات المختلفة، من أجل تحقيق الهدف، بالتوجه إلى:

المجتمع المدني نفسه (مؤسسات وأشخاص من أصحاب الشأن والامكانية والخبرة)، ونشر التوعية والمعرفة التفصيلية حول مختلف المواضيع والمعايير المتعلقة.

السلطات الرسمية المحلية وخاصة لناحية ما يترتب عليها من مسؤوليات والإضاءة بشكل واضح ومحدد حول عدد من المشاكل الموجودة في المنطقة (نحن بصدد مدينة صور ومحيطها).

المؤسسات المدنية المحلية، التي لها شأن في هذا المجال، للإفادة من إمكانياتها وخبرتها أيضاً وخاصة أن بعضها ذات علاقة ومعرفة جيدة بالموضوع وهي صاحبة إختصاص في بعض المجالات المتعلقة بالإعاقفة.

المؤسسات المدنية الدولية وخاصة منها أصحاب الخبرة والشأن في هذا المضمار، للإفادة من خبرتها ومن إمكانياتها إذا توفرت.

الأشخاص المعوقين ذاتهم، عبر تعميم التوعية والمعرفة حول الاعاقفة بشكل عام، وبالتحديد حول الحالة الخاصة لديهم، لأنه وبعد عدة تجارب لنا في هذا المجال يتبين أن لديهم قدرة عالية على التكيف والعمل على إزالة العوائق التي يواجهونها وهذا ما قد يغير في بعض الأحيان والحالات طرائق المساعدة على الحل التي يحتاجونها.

يمكننا بعد ما تقدم، أن نكون أكثر تحديداً لناحيتين، الأولى أننا نود التركيز على ما يمكن للمجتمع المدني أن يقوم به لجهة تطوير العمل على فكرة البيئة المبنية الدامجة والصديقة، والثانية أن نطرح بعض الأسئلة والأفكار التي تتعلق بمدينة صور والتجربة الحاصلة فيها.

ولاً بدءاً من الوقوف عند التجارب العديدة التي قام بها اتحاد المقعدين اللبنانيين في مدينة صور، من خلال عدة إحصاءات للمباني، منها الموجودة، ومنها الذي أعيد بناؤه ومنها ما تم ترميمه بعد حرب تموز ٢٠٠٦، ومن خلال الندوات حول موضوع إعادة الإعمار في مراحل مختلفة، ولأهداف مختلفة، ومن خلال الدورات التدريبية العديدة التي أجريتها لنشر التوعية والمعرفة حول المعايير الهندسية، نستطيع أن نلاحظ بوضوح عدم وجود أي إهتمام من أي جهة بموضوع البيئة المبنية الدامجة، وعدم وجود أي نوع من المعايير الهندسية ولا حتى المعرفة حولها، وذلك حتى تاريخ قريب.

وفي مدينة كمدينة صور، لها مجموعة من المميزات التي تغنيها، وجعل منها مدينة تاريخية وعصرية ذات خليط اجتماعي متنوع، نعتبر أن عدم الاهتمام بشكل جدي بجعلها مدينة صديقة للجميع أمر غير مقبول، فلا بد من القيام بكل ما يمكن وصولاً إلى ذلك، وهنا نستطيع أن نطرح بعض الأفكار التي يمكن العمل عليها:

نشر ثقافة الدمج والبيئة المبنية الصديقة، والتوعية المستدامة حول معايير الدمج، وخاصة الهندسية منها، بالتوجه إلى المدارس



والجامعات والأندية والبلديات والمؤسسات الأهلية بهدف التوعية حول هذه المعايير ومعنى البيئة المبنية الصديقة.

القيام ببعض الأعمال، عبر تنفيذ بعض المعايير الهندسية بشكل مثالي وصالح في مناطق عامة يستفيد منها الجميع والمعوقون خاصة، لإظهار جدية وفائدة تلك الأعمال ونشر ثقافتها لدى الجميع وذلك بأكلاف محدودة يستطيع المجتمع الأهلي تحملها بسهولة.

القيام بحملات مساعدات تتوجه إلى مختلف الجهات القادرة على الدعم، محلية، وطنية، أو دولية للمساعدة في تنفيذ تلك الأعمال بعد إثبات فاعليتها وجديتها.

المتابعة المستدامة لعملية الرصد لكامل تلك النشاطات والأعمال التي يتم تنفيذها باستمرار لضمان نجاح العمل من جهة، ومن جهة ثانية ما يؤدي إلى تطوير تطبيق المراسيم التنفيذية المتعلقة بالمعايير الهندسية، وهنا لا بد من الإشارة إلى ما قامت به UNHABITAT، بالمساعدة على تأمين العديد من الخدمات على هذا الصعيد في الجنوب، وخاصة في عملية إعادة الإعمار بعد حرب ٢٠٠٦، كذلك الإشارة إلى خطوة إنشاء المكتب الفني في "اتحاد بلديات صور"، وما لذلك من دور رقابي على تنفيذ الأعمال وفق الشروط والمعايير الهندسية المطلوبة.



مجموعات «قوى شبابية ضاغطة» تطلق

حملة «نحو بيئة مؤهلة» في صور وبلعبك ومشغرة

عمل اتحاد المقعدين اللبنانيين منذ تأسيسه على نشر مفهوم الدمج وحق الشخص المعوق في المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، معتمداً في ذلك على المواثيق الدولية التي تعنى بحقوق الإنسان، وعلى رؤيته التي تقول بأن تطور جميع الناس لا يحصل إلا في مجتمع مبني على احترام حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، والتضامن والمساواة.

سمية بوحسن

أو

وبما أن أبرز المصاعب التي خد من مشاركة الشخص المعوق حركياً هي العوائق الهندسية التي جدها في الشارع وفي الأماكن ذات الاستخدام العام، نظم الإتحاد العديد من الحملات المطلوبة التي تدعو إلى الأخذ بالعايير الهندسية الملائمة والتي تسمح بتنقل الشخص المعوق بالاستقلالية.

وكانت أحدث التحركات المطلوبة في ذلك الإطار عبر تشكيل مجموعات «قوى شبابية ضاغطة» في ثلاث مناطق لبنانية هي البقاع الشمالي (بلعبك) وتضمنت ١٦ فرداً، البقاع الغربي (مشغرة) وتضمنت ١٨ فرداً، والجنوب (صور) وتضمنت ١٣ فرداً. وتتكون تلك المجموعات من شباب معوقين وغير معوقين، وخضعت المجموعات إلى سلسلة من التدريبات حول العمل المطلوب وآليات الحملة المطلوبة، القيادة، التشبيك، التعرف على آليات الاعلام الاجتماعي، آليات الرصد وجمع معلومات، التقييم والمراقبة، العمل الجماعي وقيادة الفريق. بالإضافة إلى التعرف على معايير التجهيز الهندسي وأدوات الرصد بعد التدريب، بدأت المجموعات بالتحضير لحملة محلية «نحو بيئة مؤهلة»، هدفها الضغط على البلدية لحجز بند دائم في موازنتها يستخدم لتجهيز الأماكن ذات الاستخدام العام، والبدء بحجز بند للسنة المقبلة لتجهيز مكان واحد. وهكذا تصبح العملية تصاعدية حيث تأخذ البلدية على عاتقها تجهيز الأماكن العامة القائمة في البلدة.

ولتحقيق ذلك الهدف بدأت المجموعات بالتواصل مع المجتمع المحلي فنذت العديد من اللقاءات مع الجمعيات المحلية ولجان الأهل في المدارس بالإضافة إلى بعض الفعاليات. هدفت تلك اللقاءات إلى تعريف المجتمع حول البيئة

استمارة تحديد أهلية إرتياد مراكز الاماكن العامة من قبل ذوي الاحتياجات الخاصة

معلومات عامة	
رقم الاستمارة:	الفريق:
المحافظة:	الحي:
المنطقة:	الدائرة أو البلدة:
معلومات خاصة بالمبنى	
طبيعة استخدام المبنى:	مؤسسة عامة أو خاصة:
الشارع:	اسم المؤسسة:
	عدد الطوابق:

No	Yes	
		يوجد موقف
		قريب من المدخل
		يوجد عوائق
		عرض المدخل أكثر من ١٠٠ سم
		عرض الممر أكثر من ١٢٠ سم
		يوجد منحدر
		انحدار أقل من ٨ سم بالمتر
		عرض المنحدر أكثر من ١٠٠ سم
		يوجد درابزين
		يوجد مصعد
		مساحة حرة من الخارج (١٥٠ x ١٥٠ م)
		ابعاد الكابين أكبر من (١٤٠ x ١١٠)
		عرض الباب أكبر من ٨٠ سم
		يوجد مرحاض مجهز على الطابق الارضي
		يوجد مرحاض مجهز في الطوابق العلوية
		يوجد معوقات امامها
		اتجاه فتحة الباب من الداخل الى الخارج
		عرض الباب أكبر من ٨٠ سم
		مساحة حرة من الداخل قطر ١٥٠ سم
		سطح الارضية خشن
		ارتفاع المغاسل بين ٦٥ سم و ٨٢ سم
		يوجد مقابض ومساند ملائمة
		يوجد معوقات امامها
		عرض الباب أكبر من ٩٠ سم
		يوجد معوقات من الداخل
No	Yes	
		مجهز بشكل جيد
		مجهز بشكل جزئي
		غير مجهز قابل للتجهيز
		غير مجهز وغير قابل للتجهيز

ملاحظات

تم ابل للتجهيز عبر بناء مصعد وعين تجهيز الحمام



المؤهلة وأهمية التجهيز الهندسي. وخلصت إلى توقيع عريضة من قبل الجمعيات تطالب فيها البلدية بحجز بند في موازنتها لتجهيز الأماكن ذات الاستخدام العام. كما وقعت لجان الأهلى على عريضة تطالب بتجهيز المدارس الرسمية في البلدة، لتصبح جاهزة لاستقبال الأشخاص المعوقين، وبالتالي إعطائهم حقهم في الحصول على التعليم.

الجمعيات والجهات التي تم التواصل معها في بعلبك هي: "مركز داري للإرشاد الاجتماعي"، "مكتب التنمية المحلية بلدية بريثال"، "جمعية الإنسان والمستقبل"، "مركز الخدمات الإنمائية - بعلبك"، "مركز باسل الأسد"، "جمعية الغد الأفضل للتنمية"، "الجمعية اللبنانية لدعم الطالب"، "مؤسسة بيت أطفال الصمود"، "جمعية الأفق"، "لجنة حقوق المرأة"، "منتدى بعلبك الثقافي"، بلدية بعلبك، "جمعية مجموعة سوا"، نقابة أصحاب المؤسسات والمحال التجارية في البقاع، ونقابة الفنانين التشكيليين والحرفيين في البقاع.

أما الجهات والجمعيات التي تم التواصل معها في صور فهي: "مركز الشؤون الاجتماعية"، "جمعية نادي الوحدة"، "مؤسسة عامل"، "منتدى صور الثقافي"، "مركز مصان"، "الهيئة الصحية الإسلامية"، "جمعية الرسالة والاسعاف الصحي"، "مؤسسات الإمام الصدر"، "مركز أبو جهاد الوزير"، "جمعية الختان"، "المؤسسة الوطنية الاجتماعية".

أما في مشغرة فتم التواصل مع "جمع المرأة العاملة"، "جمعية صدى"، "مجموعة سوا"، "الصليب الأحمر اللبناني". بالإضافة إلى ذلك، كان هناك العديد من النشاطات التوعوية التي هدفت إلى نشر مفهوم التجهيز الهندسي وتعريف المجتمع بأهميته

المؤهلة وأهمية التجهيز الهندسي. وخلصت إلى توقيع عريضة من قبل الجمعيات تطالب فيها البلدية بحجز بند في موازنتها لتجهيز الأماكن ذات الاستخدام العام. كما وقعت لجان الأهلى على عريضة تطالب بتجهيز المدارس الرسمية في البلدة، لتصبح جاهزة لاستقبال الأشخاص المعوقين، وبالتالي إعطائهم حقهم في الحصول على التعليم.

الجمعيات والجهات التي تم التواصل معها في بعلبك هي: "مركز داري للإرشاد الاجتماعي"، "مكتب التنمية المحلية بلدية بريثال"، "جمعية الإنسان والمستقبل"، "مركز الخدمات الإنمائية - بعلبك"، "مركز باسل الأسد"، "جمعية الغد الأفضل للتنمية"، "الجمعية اللبنانية لدعم الطالب"، "مؤسسة بيت أطفال الصمود"، "جمعية الأفق"، "لجنة حقوق المرأة"، "منتدى بعلبك الثقافي"، بلدية بعلبك، "جمعية مجموعة سوا"، نقابة أصحاب المؤسسات والمحال التجارية في البقاع، ونقابة الفنانين التشكيليين والحرفيين في البقاع.

أما الجهات والجمعيات التي تم التواصل معها في صور فهي: "مركز الشؤون الاجتماعية"، "جمعية نادي الوحدة"، "مؤسسة عامل"، "منتدى صور الثقافي"، "مركز مصان"، "الهيئة الصحية الإسلامية"، "جمعية الرسالة والاسعاف الصحي"، "مؤسسات الإمام الصدر"، "مركز أبو جهاد الوزير"، "جمعية الختان"، "المؤسسة الوطنية الاجتماعية".

أما في مشغرة فتم التواصل مع "جمع المرأة العاملة"، "جمعية صدى"، "مجموعة سوا"، "الصليب الأحمر اللبناني".

بالإضافة إلى ذلك، كان هناك العديد من النشاطات التوعوية التي هدفت إلى نشر مفهوم التجهيز الهندسي وتعريف المجتمع بأهميته

نهر البارد: تجربة نموذجية في إنتاج خرائط هندسية لبيئة مبنية دامجة

بعد خيبة أمل كبيرة لحقت بفئة الأشخاص المعوقين في لبنان جراء إهدار الحكومة اللبنانية لفرصة إعادة إعمار ما هدمته حرب تموز ٢٠٠٦ وفق بيئة هندسية دامجة خترم حاجاتهم في كافة المناطق اللبنانية. يمكن أن يسجل على ذلك الصعيد "خرق" نوعي من قبل المجتمع المدني اللبناني للسياسات الحكومية في عملية إعادة الإعمار المعهودة. حيث عكفت وحدة التصميم المؤلفة من فريق كبير من المهندسين على رسم الخرائط بعد تقسيم المخيم إلى رزم يمكن العمل عليها كلا على حدة. مع ملاحظة شبه كبير بعمليات إعادة إعمار سابقة في لبنان التي لم يتم إشراك المجتمع المدني فيها عادة خاصة المنظمات المعنية بحقوق الأشخاص المعوقين لإدراج معايير البيئة الدامجة. فهنا يظهر التساؤل التالي: كيف تسنى العمل على إدراج المعايير الهندسية الدامجة في عملية إعادة إعمار المخيم، رغم عدم استصدار المراسيم التطبيقية الخاصة بالتجهيز الهندسي وبالقانون ٢٠٠٠/٢٢٠ المتعلق بحقوق الأشخاص المعوقين؟ وما الذي فعله الاتحاد والمنظمات المدنية لمتابعة تلك العملية؟



للمصعوبات يمكن من خلالها الاطلاع على كافة التجهيزات الهندسية المصممة. وقد تضمنت معايير الفتحات والأبواب، ومعايير الحمامات والمراحيض، ومعايير الدرج أو السلم، وإمكانية الوصول، والمداخل... ذلك على صعيد تصميم الوحدة السكنية. أما في معايير التصميم المدني، فالتصاميم تشمل الأرضية المائلة والارتفاعات، والمنحدرات، وتقليل العوائق لفافدي البصر كلياً أو جزئياً. وإدراج المعايير الدنيا للتجهيز الهندسي في المباني العامة، أو ذات الاستعمال العام. وتتناول تجربة مخيم نهر البارد قسمين أساسيين، فقد تم التعامل مع معايير للمنازل التي يقطنها أشخاص من غير المعوقين يسهل التحرك فيها. ومعايير أخرى للمنازل التي يقطنها معوقون. واتبعت عملية تطبيق نموذجي حيث يقوم المهندس بطباعة خرائطه للمنطقة المصممة، ثم يناقش التعديلات مع الممثل المحلي للمنطقة، ويعمد بعدها إلى تصليح التصميم في كل شقة. وتدوين الملاحظات على الخرائط. ثم تطبيق التعديلات من قبل المهندس التابع للوحدة الهندسية، ومراجعة آلية للمعايير، وينتهي إلى توثيق التعديلات.

أما بالنسبة للاعتبارات الأخرى خلال تصميم المساحات العامة التابعة للتنظيم المدني، كالتنقل من مبنى إلى آخر أو من شارع إلى ساحة ضمن مناطق مخصصة للمشاة وعلى المستوى الأرضي، فهي تمثل موضوعاً أساسياً في البيئة الدامجة. لذا عمد المهندسون إلى إضافة منحدرات وأرصعة مائلة بشكل خفيف حيثما دعت الحاجة، والتأكد من وجود نقطة وصول واحدة على الأقل إلى كل منطقة للأشخاص المعوقين، وتقليل مسافات التنقل من نقطة وصول إلى أخرى، وتقليل وتنظيم العوائق ضمن المناطق العامة كالأدراج والأعمدة.

توثيق التجربة

كان من أهداف التدخل الأساسية في مخيم نهر البارد تخصيص دليل توجيهي يعتبر أداة عمل أولية لتصميم بيئة خالية من العوائق الهندسية، يتعامل مع مشكلات التنقل الأفقي والعمودي، والتواصل داخل المباني ومن المساحات العامة إلى المباني، وأخيراً ضمن المساحات العامة، والعناوين العامة معالجة ضمن ذلك الكتيب استناداً إلى دراسة

يعرض المهندس المكلف من قبل الاتحاد المقعدين اللبنانيين فادي مدهون الخطوات التي قادت إلى تحقيق ذلك الإجازة، فيقول: "في مبادئ التدخل، قمنا بعدة خطوات، لاسيما أننا بدأنا العمل بعد أن كانت الخرائط الأولية قد رسمت، فقمنا بداية بمسح عام لتطور العمال ضمن وحدة التصميم حيث تعرفنا على الصعوبات التي تواجهها، وقيمنا حاجات المهندسين فيها، لتعمل معا على توفير الحلول وتوضيح وتعديل المعايير الدامجة وفق حاجات المخيم، وقد تضمن ذلك استنباط الوعي العام ضمن وحدة التصميم بما يتعلق بالتصميم الخالي من العوائق للقيام بتطبيق تلك المعايير". أما حول عوائق التجربة، فيوضح أن "محدودية الوقت كانت أهم العقبات، فمواعيد التسليم كانت قد ضبطت خلال مدة قصيرة، وتطبيق التعديلات على المساقط قد يستهلك وقتاً مهماً بالنسبة للمهندسين، فحجم الأعمال أكبر من الوقت المرصود لها. كما أن محدودية المساحات ضمن كل مساحة مصممة شكلت عوائق أمام التصميم الدامج، كون ذلك يحد من إمكانية التوسيع لتصميم مساحات مريحة. فضلاً عن أننا توقعنا أمام متطلبات أصحاب المنازل، وتداخل المساحات السكنية ببعضها البعض، ودرسنا إمكانية التدخل ليتناسب مع مجريات العمل على كل وحدة سكنية على حدة مع ملاحظة التصميم المدني". ورغم تلك العوائق، استمر العمل وفقاً للمخطط له. وهنا يؤكد مدهون: "انطلقنا من كون المواصفات التصميمية عبارة عن عدة تفاصيل تستعمل ضمن تصميم مساحة سكنية. فقد استندت الاعتبارات على نوع الإعاقة، وقسمناها إلى قسمين: المواصفات الخاصة بالمنازل التي تعتبر ذات تصميم يسهل التنقل داخله كالمساحات والمعايير الدنيا التي تعتبر مقبولة لاستعمال مستقبلي من قبل شخص معوق حتى لو احتاج إلى مساعدة شخص آخر، والمواصفات الخاصة بتصميم المنازل التي يقطنها شخص من ذوي الاحتياجات الإضافية، وهي المساحات والمعايير المطلوبة لتصميم منزل يقطنه شخص معوق بغض النظر عن طبيعة إعاقته".

تجارب نموذجية في جبل لبنان

بعقلين وصوفر وبحمدون تلمس منافع البيئة الدامجة

انطلاقاً من مبدأ الشراكة مع المجتمع المدني والمحلي والمجالس البلدية عمل اتحاد المقعدين اللبنانيين، عبر "برنامج الدمج الاقتصادي الاجتماعي" في منطقة الجبل على تعميم التوعية تجاه أهمية التجهيز الهندسي والمنافع التي تعود على المجتمعات المحلية بعد دمج الأشخاص المعوقين واحترام حقهم في الوصول إلى الأماكن التي يصل إليها الأشخاص غير المعوقين. وقد خاض عددٌ من البلديات والجمعيات تجارب في هذا الإطار منها تجارب بلديات بعقلين، وصوفر، وبحمدون.

و



أتى التجهيز الهندسي في تلك البلدات نتيجة مسار عمل فريق المشروع عليه ضمن خطته السنوية للعام المنصرم. وقد استهدف المشروع منطقة الشوف بدورات في التدريب المهني وورش عمل توعوية للبلديات والجمعيات، ثم بتدريب للمؤسسات التجارية والصناعية، مصحوباً بحراك واسع في منطقة الشوف - السويجاتي استهدف المجتمع المحلي. ونتج عن ذلك عدد من التجهيزات الهندسية التي تضمن وصول الأشخاص المعوقين منها تجهيز "المركز الثقافي الروسي" الواقع في مبنى بلدية بعقلين بمنحدر كهربائي، وتجهيز وسيلة نقل للأشخاص المعوقين بمنحدر حديدي في صوفر، بالإضافة إلى تجهيز مبنى بلدية الشويفات بمنحدرات وإزالة العوائق منها.

بعقلين



بدأ فريق المشروع بعدد من اللقاءات في المنطقة، بدءاً من لقاءه بمديرة مركز الخدمات الإيمائية جوى ضو، ورئيسة اتحاد بلديات الشوف السويجاتي الدكتورة نهى الغصيني، بالإضافة إلى استهدافه كافة الأشخاص المعوقين في بعقلين عبر لقاءات تحفيزية، أفضت إلى دورات في التدريب المهني. إلا أن البدء بتنفيذ ورش عمل للبلديات والجمعيات في الشوف السويجاتي والشوف الأعلى، أوصل اقتراح "النادي الثقافي الروسي" التابع لبلدية بعقلين لتجهيزه هندسياً. وقدم الاتحاد الاستشارات اللازمة عبر فريق مختص. ونفذ تصميم الزميل محمد صبري لمنحدر كهربائي لتسهيل عملية تنقل الأشخاص ذوي الاحتياجات الإضافية. ويذكر أن تصميم صبري (لديه ضمير عضلي وإعاقة حركية) السهل التنفيذ هو من ابتكاره الشخصي، وقد نفذته للمرة الأولى في منزله بناءً على حاجاته. ثم طوّره وفق المعايير العالمية لتسهيل عملية تنفيذه لتمكين الأشخاص



المعوقين حريكاً من تخطي الأدرج. كما ترافق التجهيز مع ورشة عمل وتم تنفيذ ورشة عمل ضمت ٢٥ مثلاً للجمعيات والبلديات في الشوف.

الشويات

أثمر التنسيق مع مديرية مركز الخدمات الانمائية في بلدة الشويات نسرين عبد الصمد تعاوناً مع عضو مجلس بلديتها عصام نعيم. وبدأ العمل على توفير قاعة في بلدية الشويات وتجهيزها هندسياً. وقدم فريق مختص من اتحاد المقعدين اللبنانيين الاستشارات اللازمة، وتم تجهيز قاعة البلدية ومدخلها وبدأت دورات التدريب المهني.

صوفر

حال عدم توفر سيارة نقل مجهزة دون مشاركة بعض المستهدفين في "مشروع الدمج الاقتصادي الاجتماعي" في الدورات التدريبية في منطقة صوفر حيث تم التنسيق مع بلديتها لاستخدام إحدى قاعاتها لتنفيذ التدريب على الكمبيوتر والقاعة المجاورة لدورة الانكليزية.

الفصيني: لتعميم تجربة التجهيز



يعتبر تجهيز المبني البلدي في بلدة بعقلين أحد النماذج المحلية لدمج الأشخاص المعوقين حركياً. وترى رئيسة البلدية الدكتورة نهى الفصيني أن الدوافع التي أدت إلى التجهيز هي "دمج الشخص المعوق في المجتمع من خلال تأمين مركز تابع للبلدية مجهز هندسياً لاستقبال كافة فئات المجتمع. وهي قاعة لديّ لأنه يمكن لأي شخص ان يتعرض لحادث ويصبح ذو حاجة اضافية". وتشير الفصيني أنه قد تم إثر التجهيز "توظيف شخص معوق في المركز الثقافي الروسي التابع للبلدية. يدعى عمر حمادة. وهو شخص مثقف جداً يقوم بتأليف الكتب".

وحول أهمية التجهيز الهندسي في البلديات تلفت الفصيني إلى أنه "ضروري جداً، فالأشخاص المعوقون هم جزء من مجتمعنا ويجب تاهيل كافة الأماكن لهم، ليقوموا بكافة مهامهم مستقلين من دون مساعدة أحد". كما ترى ضرورة تعميم التجربة على البلديات. تقول: "هذه الخطوة الأولى التي تقوم بها البلدية بحق هذه الفئة من المجتمع. ولكنني اعتبر أن المشكلة لا تقع فقط على عاتق البلدية. بل على الدولة أيضاً. لأنها لا تعطي البلديات حقها. ما يؤدي إلى عرقلة خريك عجلة الاقتصاد المحلي وبالتالي التنمية المحلية". وتضيف: "بكل تواضع لا اعتبر بلديتي بلدية نموذجية. لأننا لا نزال في بداية الطريق لجعل منطقتنا مؤهلة للأشخاص المعوقين".

مرسوم التجهيز الهندسي للأماكن ذات الاستخدام العام

المادة الأولى: إن غاية هذا المرسوم هي تطبيق شروط المادة ٣٤ من القانون رقم ٢٢٠ الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٢٩ المتعلق بحقوق الأشخاص المعوقين، والمادة ١٣ - أولاً من القانون رقم ٦٤٦ تاريخ ٢٠٠٤/١٢/١١ (قانون البناء).

المادة الثانية: تنقيد كافة المباني ذات الملكية الخاصة والعامة، المخصصة للإستعمال العام، على سبيل المثال لا الحصر النوي تشييدها: المرافق والمؤسسات الحكومية، المكاتب، دور العبادة، المرافق التجارية التي تبلغ أو تزيد مساحتها عن ١٥٠ م^٢، المرافق الصحية، التعليمية والترفيهية، السياحية والرياضية، البنوك، الموانئ والمطارات، كما المباني السكنية الخاصة بالمعايير المحددة في هذا المرسوم.

المادة الثالثة: يجب على الدوائر الفنية المختصة الموجبة بمنح الموافقة الفنية على الترخيص بالبناء للأبنية المشار إليها في المادة الثانية أعلاه، التأكد من إستيفاء الأبنية النوي ترخيصها للشروط الفنية التالية من منحدرات وممرات الوصول الى مواقف السيارات المخصصة للأشخاص للمعوقين وصولاً إلى كافة أقسام البناء ذات الإستعمال العام والوحدات المفروض تأمينها بموجب المادة الرابعة من هذا المرسوم:

المنحدرات

الإنحدار الطولي: يكون إنحدار الممر في إتجاه المحور الطولي ٤ بالمئة على الأكثر.





الحد الأقصى للارتفاع عن مستوى الأرض	الطول الأقصى للمنحدر	الحد الأقصى لنسبة الانحدار
---	---	20:1 اي 5 في المائة
0,62 متر	10 أمتار	16:1 اي 6 في المائة
0,57 متر	8 أمتار	14:1 اي 7 في المائة
0,50 متر	6 أمتار	12:1 اي 8 في المائة
0,40 متر	4 أمتار	10:1 اي 10 في المائة
0,25 متر	متران	8:1 اي 12 في المائة

يُزود الممر بفسحات إستراحة افقية بعمق ١٤٠ سم كل ٢٠ متر من طول الممر. إذا لم يتجاوز إنحدار الممر ٤٪، وتخفيض هذه المسافة تبعاً لانحدار الممر وفقاً للجدول التالي:

عرض الممرات: يجب أن لا يقل عرض الممر الأحادي عن ٩٠ سم خال من العوائق. ويُرفع هذا العرض إلى ١٢٠ سم في حال وجود أبواب على جانبي الممر وإلى ١٥٠ سم في حال كان المدخل مواجهاً للممر. يجب أن لا يقل عرض الممر الثنائي عن ١٨٠ سم خال من العوائق.

تُفرض الممرات الثنائية في كافة المباني العامة و الخاصة ذات الاستخدام العام المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا المرسوم باستثناء المباني السكنية. العلو الحر: يجب أن لا يقل العلو الحر لأي مر عن ٢٠٠ سم.

المنعطفات: عند تغيير اتجاه المحور الطولي للممر بزاوية تزيد عن ٢٠ درجة، يجب تأمين سطح أفقي للممر بطول ثلاثة أمتار على الأقل.

مواقف السيارات: الطول: ٥,٢٠ م.

العرض: ٣,٧ م إذا كان الموقف عامودياً على مر السيارات.

٣,٦ م إذا كان الموقف بزاوية ٤٥° بالنسبة للممر. (الشكل رقم ٢-١)

يتجاوز إرتفاع الدرج ٢٥٠ سم.

المصعد:

يجب أن لا تقل أبعاد المصعد الداخلية عن ١٠ (سم × ١٤٠ سم). يكون العرض الأدنى لفتحة باب المصعد الحرة ٨٠ سم.

يجب تأمين فسحة حرة أمام باب المصعد لا تقل عن ١٥٠ سم × ١٥٠ سم. (الشكل رقم ٤)

معايير الحد الأدنى في الشقق المعدّة لإستخدام الأشخاص المعوقين: يجب تأمين وحدة سكنية على الأقل

عن ٩٠ سم. مع تأمين مساحة دنيا ١٤٠ سم × ١٢٠ سم قبل الباب و ١٥٠ سم × ٢٠٠ سم بعده (باتجاه الفتحة) وفقاً المرفق بهذا المرسوم .

يجب تأمين فسحة حرة أمام الأبواب الرئيسية (الردهات) لا تقل عن ٢٠٠ سم × ٢٥٠ سم.

الدرج:

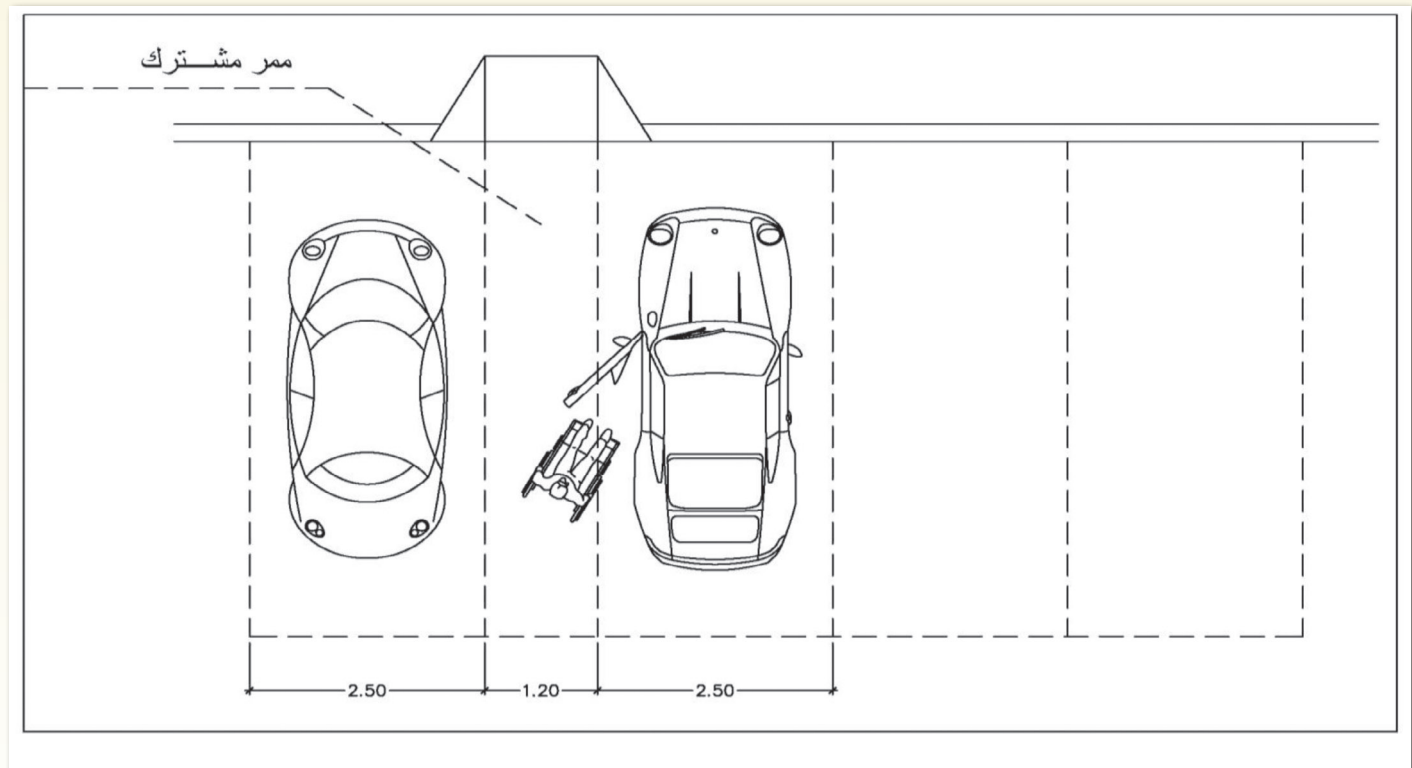
علو الدرجة الأقصى: ١٦ سم.

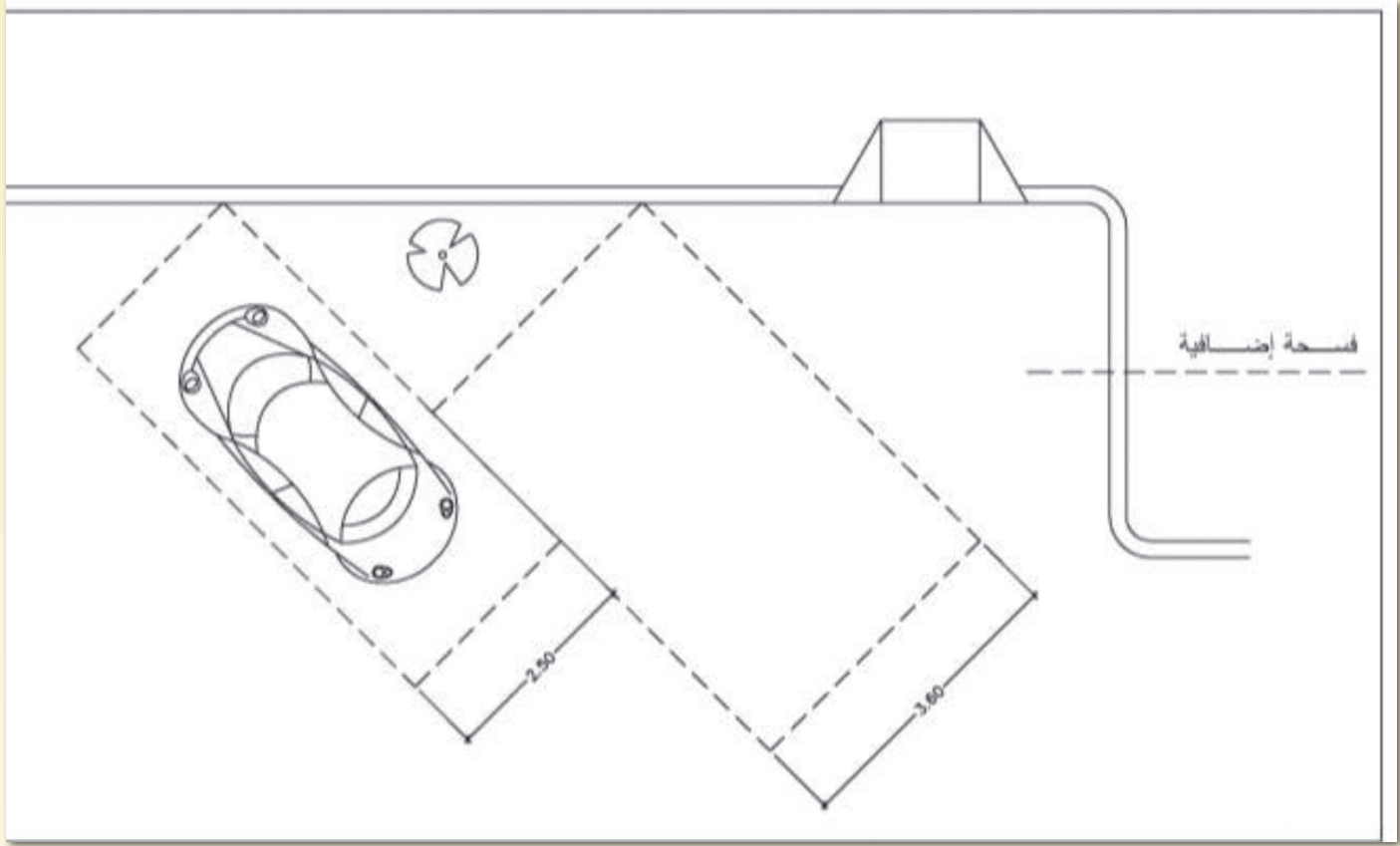
عرض الدرجة الأدنى: ٣٢ سم.

تُلاحظ بسطاط إستراحة بأبعاد ١٤٠ سم × ١٥٠ سم على الأقل عندما عندما

الأبواب والمداخل:

يجب أن لا يقل العرض الحر لفتحة أي باب





وتدور هذه النسبة الى الاعلى، من عدد السيارات الاجمالي المفروض وفقاً لأحكام قانون البناء. وتكون هذه المواقف الأقرب الى مدخل المبنى المقصود. على الا تزيد المسافة عن ٥٠ متر من مدخل البناء المجهز.

المادة الخامسة: يرفق طلب الترخيص بالبناء بخريطة تسمى (خريطة الممر الحر) وهي عبارة عن مساقط لكل طابق، تبين بمقياس مناسب تأمين كافة الموصفات المطلوبة أعلاه بدءاً من مواقف السيارات المخصصة للأشخاص المعوقين وصولاً إلى كافة أقسام البناء ذات الإستعمال العام والوحدات المفروض تأمينها بموجب المادة الرابعة من هذا المرسوم.

المادة السادسة: يجب التقيد عند تجهيز الأبنية المشار إليها في المادة الأولى بالمعايير المحددة أدناه، وذلك تحت طائلة وقف العمل بالمؤسسة حين تأمين المعايير المطلوبة:

المنحدرات

يجب ان يكون سطح المنحدر صلباً و مانعاً للإنزلاق.
يجب تركيب درابزين واقٍ على كامل طول المنحدر.

غرفة دوش ومرحاض وغرفة تغيير ملابس واحدة على الأقل لكل مرفق رياضي.
المستشفيات: تكون كافة الغرف و المداخل و العيادات و الحمامات و الأقسام الادارية متوافقة والمعايير المحددة في هذا المرسوم.
المطاعم والمتاجر المؤلفة من أكثر من طابق والتي تزيد مساحتها عن ١٥٠ م^٢ يجب تأمين مصعد واحد على الأقل وفقاً للمعايير أعلاه.

في المؤسسات التعليمية: يجب ان تكون كافة المداخل و الملاعب و القاعات و غرف التدريس و المكاتب الادارية مجهزة للإستخدام من قبل الأشخاص المعوقين.
مع الزامية تأمين الحمامات في كل طابق للجنسين مخصصة للإستخدام الأشخاص المعوقين.

الحمامات في المباني ذات الإستخدام العام: يجب تأمين حمام واحد على الأقل في كل طابق للإستعمال الأشخاص المعوقين من الجنسين بأبعاد لا تقل عن ٢٥٠ سم × ٢٥٠ سم.

الأدراج: يجب تأمين أدراج مطابقة للأبعاد المحددة أعلاه إلا في حال وجود أكثر من مصعد متوافق مع هذه الشروط يعمل على مدار الساعة (دون أي توقف).
مواقف السيارات: يجب أن يتم تأمين مواقف سيارات مخصصة للأشخاص المعوقين بنسبة واحد ونصف بالمئة

مخصصة للإستعمال الأشخاص المعوقين لكل ٢٠ وحدة سكنية في المشاريع السكنية و مباني سكن الطلاب... ويدور الكسر إلى الأعلى. مع أفضلية لحظ هذه الوحدات ضمن الطوابق الأرضية .

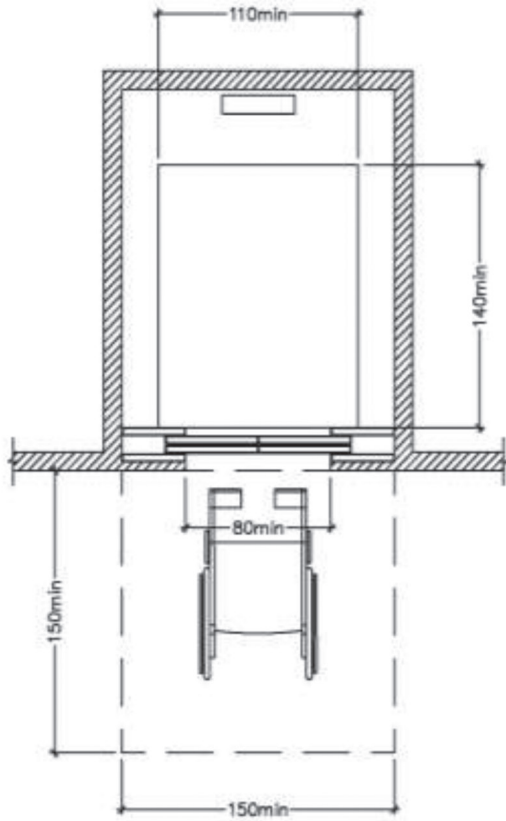
غرف النوم:
يجب أن لا يقل عرض غرفة النوم المخصصة للمعوق عن ٣٠٠ سم ولا تقل مساحتها عن ١١.٥ م^٢.
المطابخ:

يجب أن لا يقل عرض المطابخ المخصصة للإستعمال الأشخاص المعوقين عن ٢٥٠ سم ولا تقل مساحتها عن ٨ م^٢.
الحمامات:

يجب توفر الأبعاد التالية ٢٥٠ سم × ٣٠٠ سم في حمامات الشقق السكنية الخاصة وسكن الطلاب...

المادة الرابعة: عدد الوحدات الواجب تأمينها وفقاً لوجهة إستعمال البناء:

الفنادق والمؤسسات السياحية: يجب تأمين " وحدات (تبعاً لنوع المؤسسة) مخصصة للإستعمال الأشخاص المعوقين بنسبة ٥% من عدد وحدات المشروع، ويدور الكسر إلى الأعلى. مع أفضلية لحظ هذه الوحدات ضمن الطوابق الأرضية .
المرافق الرياضية: يجب تجهيز كافة القاعات الرياضية للإستخدام من قبل الأشخاص المعوقين. كما يجب تأمين



الدرج

يجب تركيب درابزين واقٍ على كامل طول الدرج من الجهتين. يجب وضع علامات أو شرائط خاصة يمكن تلميحها أو الاحساس بها عند الدرج وعند نهايته، و فوق البسطات ليتمكن الأشخاص المكفوفين من معرفة موقع الدرج. عرض الشرائط ٠,٦٠ متر على أن تكون ممتدة على كامل عرض الدرج.

المصعد

كما يجب على المصعد أن تتوفر فيه المواصفات التالية: لوحة الازرار: يجب تركيب لوحة الازرار عرضية الشكل بارتفاع لا يزيد عن ٠,٩٠ من أرضية المصعد. كما يجب أن تكون الازرار بارزة الشكل حيث يسهل التعرف عليها. ازرار طلب المصعد: يجب تركيب ازرار المصعد على ارتفاع ٠,٩٠ متر من أرضية الطابق. ارقام الطوابق: يجب وضع ارقام الطوابق على حلقة الباب من الجانبين على ارتفاع ١,٥٠ متر و ذلك بارقام بارزة. العلامات الدالة على اتجاه المصعد: يجب تركيب هذه العلامات على ارتفاع ١,٨٠ متر.

الاشارات السمعية البصرية: يجب الدلالة على وصول المصعد الى كل دور عن طريق جرس و لمبة بيان، و ذلك لتنبية الأشخاص المكفوفين و الصم في أن واحد. كما يجب تركيب العلامات و الاشارة المتعارف عليها عالميا للدلالة على تلك المواقف الخاصة للأشخاص المعوقين. أرضية المصعد: يجب أن تكون أرضية المصعد غير زلقة. لون المصعد: يجب أن يكون لون باب المصعد متباينا مع ما حوله لتسهيل رؤيته.

الحمامات

يجب تركيب عوارض الإتكاء في الاماكن المناسبة و على ارتفاع يتراوح بين ٠,٨٥ و ٠,٩ متر من الأرضية لتستعمل بسهولة و امان، و بقطر يتراوح بين ٣ و ٤ ملم. يجب أن تكون مادة الأرضية مانعة للإنزلاق و سهلة التنظيف. يجب تجهيز دورات المياه و غرف التواليت بجهاز انذار. يجب تعريف و وضع الرموز و العلامة العالمية لاستدلال عليها.

تجهيز البناء بالشروط المحددة في المادة السادسة أعلاه، ويعتبر أي مخالفة لهذه الشروط بمثابة مخالفة لأحكام قانون البناء وتخضع لأحكام المادة الرابعة والعشرين منه.

يمكن لأي معني أن يتقدم عفوًا بإعتراض لدى الدوائر الفنية المختصة على عدم تجهيز أي بناء من الأبنية المشار إليها في المادة الأولى من هذا المرسوم وفقاً للمواصفات المشار إليها في المادة السادسة منه.

يتم التثبت من قبل الدوائر الفنية المختصة لجهة عدم تأمين شروط التجهيز، وتُبلغ نسخة عن الكشف الفني إلى صاحب المؤسسة لتصحيح المخالفة خلال ثلاثة أيام، كما تبلغ نسخة إلى القوى الأمنية لوقف العمل بالمؤسسة في حال عدم تصحيح المخالفة خلال المهلة أعلاه.

لا يُعاد العمل بالمؤسسة إلا بعد التحقق من قبل الدوائر الفنية المختصة من تأمين الشروط المطلوبة.

المادة الثامنة: يُعمل بهذا المرسوم فور نشره في الجريدة الرسمية

يجب أن تكون مادة الأرضية مانعة للإنزلاق و سهلة التنظيف.

اشارات توفر شروط البيئة المؤهلة للأشخاص المعوقين

توضع اشارات تشير بوضوح الى الاتجاهات التي تملك مسالكاً مؤهلة لمرور الأشخاص المعوقين، تتضمن الشعار العالمي للمعوقين أو أي رسم بياني واضح وويسهل كشفه.

تكون الكتابة عند وجودها بالخط العريض.

تكون اشارات التوجيه متجانسة ومستمرة.

يجب عدم الإفراط في وضع الإشارات والرسوم البيانية.

يمكن أن تستعمل خطوط توجيهية ضمن مسار التنقل، يتعرف عليها الكفيف بواسطة العصا البيضاء بحيث تكون مختلفة من حيث نوعية المواد المستعملة، ويكون لونها بارز لضعيف النظر.

توضع الإشارة ادناه على مداخل الأبنية ومسالك المرور المتقيدة بنود هذا القانون.

المادة السابعة: يجب التقيد التام لدى

مرسوم رقم ٢٢١٤

الإجراءات والتدابير المتعلقة بتسهيل مشاركة ذوي الاحتياجات الخاصة في الانتخابات النيابية والبلدية

والو

بناء على القانون رقم ٢٢٠ تاريخ ٢٩ أيار ٢٠٠٠ المتعلق بحقوق الأشخاص المعوقين، ولاسيما المادة ٩٨ منه،
بناء على القانون رقم ٢٥ تاريخ ٨ كانون الأول ٢٠٠٨ وتعديلاته (قانون الانتخابات النيابية)، ولاسيما المادتان ٩١ و٩٢ منه،
وبعد استشارة وزارة الشؤون الاجتماعية،
وبعد استطلاع رأي جمعيات المعوقين وجمعيات الخدمات المنصوص عليها في القانون رقم ٢٢٠ على ٢٠٠٠،
وبناء على اقتراح وزير الداخلية والبلديات، وبعد استشارة مجلس شورى الدولة (الراي رقم ١١٤ على ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تاريخ ٢٦ كانون الثاني ٢٠٠٩ والرأي رقم ١٧١ على ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بتاريخ ١٣ أيار ٢٠٠٩)
وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ١٣ أيار ٢٠٠٩،
يرسم ما يأتي:

الأرضي، اتجاه فتحة الباب من الداخل إلى الخارج، عرض الباب أكثر من ٨٠ سم، مساحة حرة من الداخل قطر ١٥٠ سم، ارتفاع المغاسل بين ٦٥ سم و ٨٢ سم، وجود مقابض ومساند ملائمة).

قلم الاقتراع: تأمين إمكانية الدخول والتحرك داخل فلم الاقتراع (عرض الباب أكثر من ٩٠ سم، توزيع الطاولات وأبعادها، العازل وجهازه...).

المادة الثانية: في حال تعذر توفر المواصفات الهندسية المنصوص عليها في المادة الأولى، يطلب إلى الجهات المختصة إعطاء التعليمات اللازمة للقيام بكل ما يلزم من أجل تسهيل مشاركة ذوي الاحتياجات الخاصة في الانتخابات والتأكيد على الإجراءات والتدابير التالية:

وضع إشارات توجه إلى مكان الاقتراع ويافطات بالخط العريض توضح آلية الانتخابات لذوي الاحتياجات الخاصة خارج وداخل أقلام الاقتراع.

السماح لذوي الاحتياجات الخاصة بركن سياراتهم قرب مركز الاقتراع.

العمل قدر الإمكان على ضرورة توفير الممرات التي تسمح لذوي الاحتياجات الخاصة بالوصول من سياراتهم إلى قلم الاقتراع.

اعتماد الطوابق الأرضية في جميع المراكز الانتخابية، وخاصة الكبيرة منها، وفي حال تعذر ذلك اعتماد الطابق الأول كمركز

المنحدرات: توفير منحدرات مناسبة بحال وجود عوائق (انحدار أقل من ٨ بالمئة، عرض المنحدر أكثر من ١٠٠ سم، وجود درابزين).

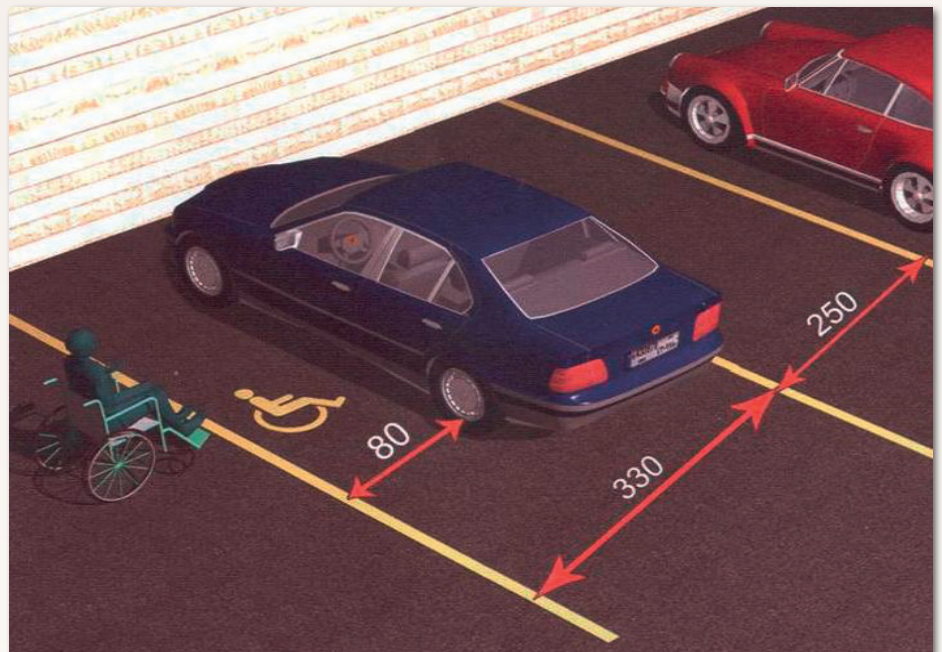
المصعد: توفير مصعد بمساحات وأبعاد مناسبة بحال وجود أقلام اقتراع في الطوابق العليا (مساحة حرة من الخارج ١٥٠ ب ١٥٠ سم) أبعاد الكابين أكثر من (١١٠ ب ١٤٠ سم)، عرض الباب أكثر من ٨٠ سم).

المرافق الصحية: توفير مرافق صحية مجهزة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة (وجود مرحاض مجهزة في الطابق

المادة الأولى: يعمل على تجهيز المباني المعتمدة كمراكز لأقلام الاقتراع للانتخابات النيابية والبلدية بالمواصفات الهندسية التالية:

الموقف: توفير موقف مخصص للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة داخل حرم المركز الانتخابي أو قريب من مدخل مركز الاقتراع.

المدخل والممرات: تأمين القدرة على الدخول وعبور الممرات داخل المبنى وضمن الطوابق (عرض المدخل أكثر من ١٠٠ سم، عرض الممر أكثر من ١٢٠ سم).



الانتخابية التي تلي العام ٢٠٠٩، ومتابعة وتنفيذ هذه الخطة، فتلتزم لهذه الغاية ثلاث مرات على الأقل في السنة، وترفع تقوياً سنوياً إلى وزير الداخلية والبلديات عن التنفيذ ومراحله، وبعدها يرفعه الوزير مع الراي والمقترحات إلى مجلس الوزراء.

المادة الرابعة: يباشر بتنفيذ الأشغال والأعمال والتجهيزات الممكنة، المطلوبة والمحددة أعلاه فور صدور هذا المرسوم، وتستكمل الأشغال غير المنجزة لتصبح جاهزة في الانتخابات اللاحقة لعام ٢٠٠٩. المادة الخامسة: يعمل بهذا المرسوم فور صدوره في الجريدة الرسمية.

صدر عن رئيس الجمهورية - بعداً في ٦ حزيران ٢٠٠٩ - الإضاء: ميشال سليمان.

رئيس مجلس الوزراء الإضاء: فؤاد السنيورة.

وزير الأشغال العامة والنقل - الإضاء: غازي العريضي.

وزير التربية والتعليم العالي - الإضاء: بهية الحريري.

وزير الشؤون الاجتماعية - الإضاء: ماريو عون.

وزير الداخلية والبلديات - الإضاء: زياد بارود.

رئيس مجلس الوزراء - الإضاء: فؤاد السنيورة.

المادة الثالثة: تشكل لجنة إدارية يرأسها المدير العام للمديرية العامة للشؤون السياسية والاجئين تضم مندوبين من المديريات العامة في الوزارات والمؤسسات الواردة أدناه:

وزارة الأشغال العامة والنقل مندوب عن كل من المديرية العامة للتنظيم المدني والمديرية العامة للطرق والمباني.

وزارة التربية والتعليم العالي مندوب عن المديرية العامة للتربية.

وزارة الشؤون الاجتماعية مندوب عن المديرية العامة للشؤون الاجتماعية. مجلس الإماء والإعمار مندوب عن إدارة التخطيط والبرمجة.

كما تضم هذه اللجنة مثلاً أو أكثر عن جمعيات الأشخاص المعوقين التي تعنى بالدفاع عن حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة لجهة دمجه في المجتمع والمنتشرة على كافة الأراضي اللبنانية منذ أكثر من خمس سنوات يتم اختيارهم من قبل وزير الداخلية والبلديات، ولها أن تستعين بفنيين عند الاقتضاء.

تكون مهمة هذه اللجنة وضع خطة توجيهية لتسهيل مشاركة ذوي الاحتياجات الخاصة في العمليات

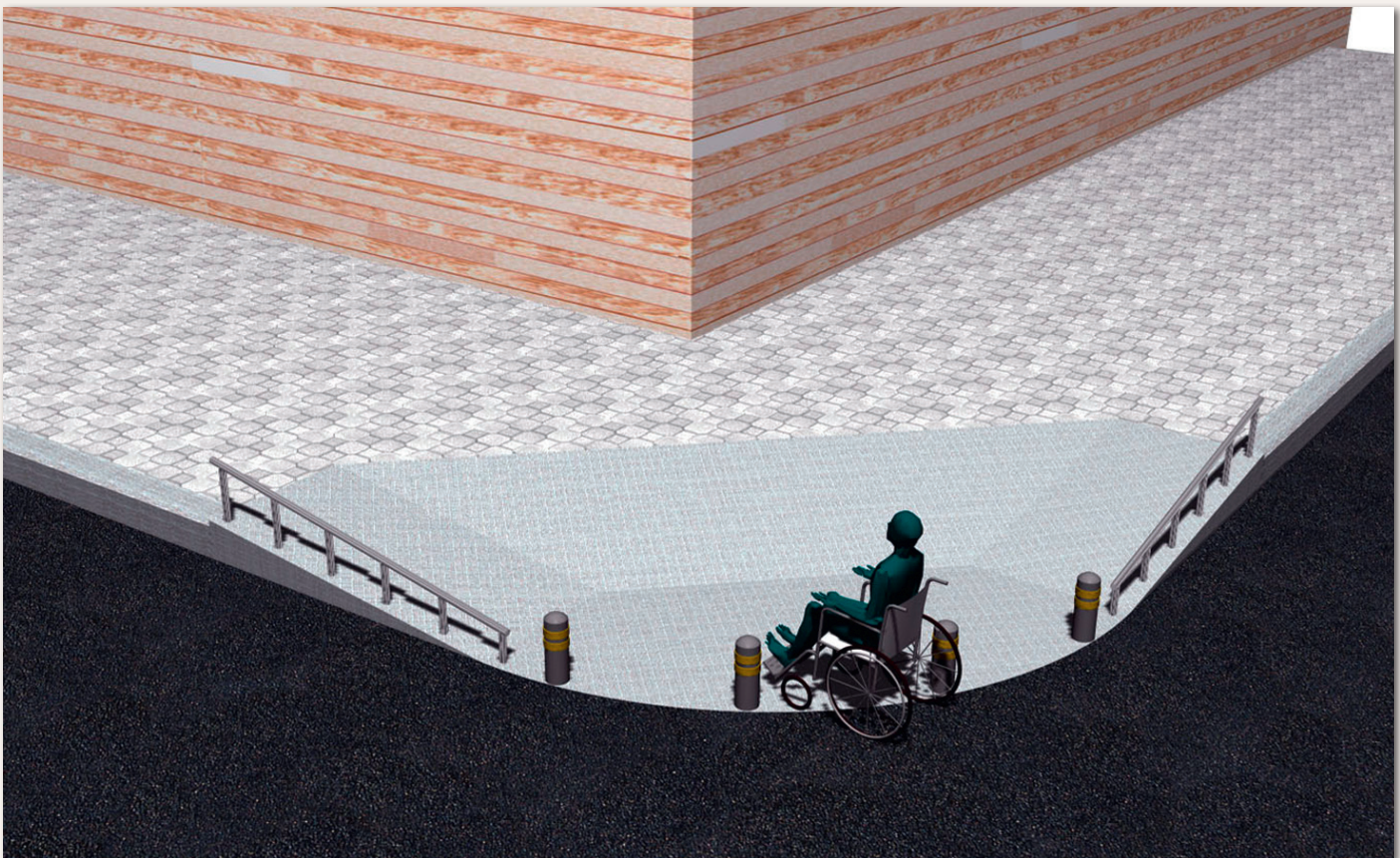
اقتراع شرط وجود مصاعد أو منحدرات لتسهيل عملية وصول ذوي الاحتياجات الخاصة إليه بعد توفير المصعد أو المنحدرات وفق الشروط المذكورة في الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الأولى أعلاه.

تشغيل المصاعد الكهربائية في حال وجودها لتسهيل انتخاب ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين والمرضى.

تدريب رؤساء الأقسام والقوى الأمنية على طيفية التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة لجهة تسهيل عملية وصولهم ودخولهم وخروجهم من وإلى قلم الاقتراع. إنفاذ المادة ٩١ من القانون ٢٥ على ٢٠٠٨ من حق الناخب المعوق (حركياً، بصرياً، سمعياً، ذهنياً) في حال عجزه عن ممارسة حقه في الاقتراع، أن يستعين بناخب آخر يختاره هو ليعاونه على ذلك، تحت إشراف هيئة القلم أو الاستعانة بمراقب لمعاونته على الاقتراع.

توفير امكانية لذوي الاحتياجات الخاصة ملء ورقة الاقتراع داخل العازل.

إزالة العوائق الخارجية (أعمال بلدية - حفريات - مطبات...) من أمام مراكز الاقتراع.



التنوع في مكان العمل في عدده العاشر

السياحة والمؤسسات الخاصة في ذلك المجال. كما استعرض الدليل الآلام الظهر والوقاية منها، ما يقدم إنتاجية أفضل للموظف في مكان عمله. مقدما نصائح لأرباب العمل والموظفين والعمال من لديهم تلك الآلام. كما عرض لعدد من الأشخاص من لديهم تلك الآلام وكيفية تعاملهم معها لتقديم إنتاجية أفضل في عملهم. وتابع العدد عرض عدد من الشركات الصديقة للأشخاص المعوقين التي تبنت مبدأ التنوع في مكان العمل والدمج الوظيفي وفق المفهوم الاجتماعي، ومنها فنادق "أوتيل قادري الكبير"، "فور بوينتس"، "الكومودور"، وشركة "غايت سفن". وتضمن العدد نشاطات مشروع الدمج الاقتصادي الاجتماعي للأشخاص المعوقين في لبنان.

يشرف على الدليل الزميلة سيلفانا اللقيس (استشاري معتمد في منتدى أرباب العمل الدولي)، والعدد العاشر من إعداد رشا ناصر الدين، وضحي يحقوفي، وهيفاء شهاب، يخرجها فؤاد مقداد، ويدير تحريرها عماد الدين رائف.



صدر العدد العاشر من "دليل التنوع في مكان العمل"، وهو دليل توجيهي لأرباب العمل يصدر عن الوحدة الإعلامية في "اتحاد المقعدين اللبنانيين"، بالتعاون مع فريق "مشروع الدمج الاقتصادي الاجتماعي للأشخاص المعوقين في لبنان"، وبوزع مع جريدة "النهار". افتتاحة العدد، بقلم الزميلة سيلفانا اللقيس، أتت تحت عنوان "نحو سياحة مستدامة تجتذب الزبائن وتغذي الخزانة"، أتت استكمالاً لموضوع مواجهة آثار الأزمة الاقتصادية العالمية لإلقاء الضوء على جوانب من التنوع وموارد غير مكتشفة. وبحث الافتتاحية بالأرقام في أهمية التجهيز الهندسي وتقديم التسهيلات، مطالبة بتحويل المبادرات الخاصة والمحدودة إلى خطة وطنية ترعاها وزارة السياحة ويدعمها القطاع الخاص وينشر ثقافتها.

وفي مقابلة العدد، تحدث مؤسس "أكاديمية بيروت للعلوم السياحية"، الأستاذ المحاضر في الجامعات "اللبنانية" و"اليسوعي"، الدكتور حسن الزين، حول "السياحة المجهزة في لبنان: بين الواقع والمنافع الاقتصادية"، متناولاً دور وزارة

التقرير الدوري الشامل لالتزامات لبنان المتعلقة بحقوق الأشخاص المعوقين

قضايا الإعاقة عن أجندة التنمية المحلية، أو عن معايير الدراسات والإحصاءات العامة أو الاجتماعية الرسمية، وغياب التنسيق بين الوزارات المعنية بتطبيق القانون ما يضيع الفرص المتاحة أمام تطبيقه. وغياب الاحتياجات الأساسية للأشخاص المعوقين عن الموازنة العامة، ما يجعل تطبيق القانون في حقوق العمل، التعليم، الصحة، البيئة الدامجة، والحقوق المدنية والسياسية غير متيسر. بالإضافة إلى عدم إمكانية الوصول إلى المعلومات، وغياب الشفافية عن المعلومات التي تقدمها الوزارات.

وأشار إلى تهاون الدولة في التصديق على الاتفاقية الدولية بشأن تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكرامتهم، وفي مسار الارتقاء بالتشريعات المحلية لتهيئة الأرضية الملائمة لتطبيقها. وأمام ذلك الواقع يعيش الأشخاص المعوقون، الذين يمثلون ١٠ بالمئة من السكان في لبنان، أي ما يقارب ٤٠٠ ألف مواطن، حالة من التهميش والإقصاء محرومين من حقوقهم الأساسية: ويفصل هذا التقديم لحقوق: العمل، التعليم، الصحة، عدم التمييز (التجهيز الهندسي والحقوق السياسية)، وحقوق الأشخاص المعوقين من اللاجئين الفلسطينيين.

يقع التقرير في ٣٢ صفحة من القطع الوسط، وهو من إعداد الجمعيات المشاركة باللغتين العربية والإنكليزية، حرره عماد الدين رائف، وأخرجها فؤاد مقداد.

صدر كتيب التقديم المشترك لعدد من جمعيات الإعاقة في لبنان، المرفوع إلى مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، بمناسبة انعقاد الدورة التاسعة من "المراجعة الدورية الشاملة ٢٠١٠"، وهو تقديم للامتثال بالالتزامات المتعلقة بحقوق الأشخاص المعوقين، وقام ببحث التقديم وإعداده، "اتحاد المقعدين اللبنانيين"، "جمعية الشبيبة للمكفوفين"، "الجمعية اللبنانية للمناصرة الذاتية"، "جمعية أولياء الصم في لبنان"، "هيئة الإعاقة الفلسطينية"، والشبكة المسكونية لمناصرة الأشخاص المعوقين.

ويركز التقديم على مدى امتثال الحكومة اللبنانية بالتزاماتها فيما يتعلق بحماية واحترام حقوق الأشخاص المعوقين. ويعرض ويحلل البيانات الرئيسية المتعلقة بحق الأشخاص المعوقين بالعمل، التعليم، الصحة، وعدم التمييز، وحقوق اللاجئين الفلسطينيين المعوقين.

وما ركز عليه التقديم، أن الوزارات المعنية لم تبادر إلى استصدار المراسيم التطبيقية لهذا القانون، ويعود ذلك إلى أسباب منها، عدم وجود رؤية، أو سياسة وطنية، أو إستراتيجية عامة لتطبيق القانون والوصول إلى تكافؤ الفرص في المجتمع.

وغياب المعايير الدامجة عن هيكليات هذه الوزارات، وإداراتها، ومجالسها، وقراراتها؛ وانعدام التوعية في القطاع العام تجاه قضايا الإعاقة وحقوق وحاجات الأشخاص المعوقين. وغياب



إنطلاقة نشرة "التنمية الدامجة" في ثلاثة أعداد



التتمة الدائمة

العدد ٢٠١١ (يناير)

نحو تربية دامجة..

Lundberg, S. 1993.

[illegible][illegible]

التنمية الدائمة

شركة دورية تصدر عن اتحاد المقعدين اللبنانيين

وطن التنوع

bulkier and more bulky.

[illegible][illegible]

العدد تفصيل حول تعليم الأشخاص المعوقين في المدارس الرسمية ربطا بالموازنة العامة، وتعريف مفصل للموازنة، بالإضافة إلى عرض لمشروع "محاكاة عمل مجلس الوزراء".

عمل على إعداد النشرة الزملاء سمية بوحسن، دما وهبي، رشا ناصر الدين، عبير جابر، د. مروان البسط، وتشرف عليه الزميل سيلفانا اللقيس، وبخرجه فؤاد مقداد، وبدير خبره عماد الدين رائف.

انطلقت نشرة "التنمية الدامجة" مطلع العام الحالي. وهي نشرة توثيقية تصدر عن الوحدة الإعلامية في اتحاد المهنيين اللبنانيين بالتعاون مع "مشروع التنمية الدامجة والمناصرة الذاتية". وصدر من النشرة ثلاثة أعداد. تنوعت فيها المواضيع. فقد تناول العدد صفر منها. لفهوم التنوع. في افتتاحية بقلم الزميل الدكتور مروان البسط. تحت عنوان "مفهوم التنوع". عرض فيها جملة من المصطلحات التي درجت في العقود الثلاثة المنصرمة حول التنمية. وكيفية تناول التنمية الدامجة من مفهوم حقوقي. ثم أدرج العدد لائحة بالمعايير المخصصة للمؤسسات والشركات. وهي عبارة عن دليل تقييمي لتلك الجهات في القطاعات العام والخاص تؤهلها معرفة صحة مسار الاستراتيجيات داخل عملها. كما تناول العدد مشروع التنمية الدامجة والمناصرة الذاتية. وأهدافه.

خصص العدد الثاني من "التنمية الدامجة" للترية. معرّفًا بها وعارضا للترية وحقوق الإنسان. وقد افتتح العدد بمقال تحت عنوان "نحو تربية دامجة" بقلم البسط عرض فيه لمنطلقات تلك التربية والقوانين والاتفاقيات الدولية الراحية له من جهة. لمسار التربية الدامجة في لبنان من جهة أخرى. داعيا الجمعيات والمؤسسات والجهات الرسمية إلى العمل لإتاحة إمكانية الوصول إلى المباني التعليمية والمواد الدراسية. والعمل على تغيير أو تعديل الأنظمة والقوانين التعليمية وتلك المرتبطة بها. وكذلك تعديل المناهج الدراسية بما يتوافق مع إمكانيات الجميع. بالإضافة إلى زيادة الوعي المجتمعي حول ضرورة وفوائد التربية الدامجة. كما عرض العدد جملة من نشاطات المشروع. وللمرط بين مفهومي التنمية والتربية الدامجة. بالإضافة إلى شرح حول الفئات المهمشة.

وخصص العدد الثالث من النشرة للبحث في الموازنة العامة. بمقال افتتاحي بقلم الزميلة سيلفانا ألفيس تحت عنوان "الموازنة العامة شأن كل مواطن". وتضمن



التتمة الدائمة

Copyright © 2000 by John Wiley & Sons, Inc.

الموازنة العامة شأن كل مواطن

www.elsevier.com/locate/jmb



تبرز أهمية ومحورية حراك المجتمع المدني في تطوير السياسات الاقتصادية - الاجتماعية لجعلها أكثر مثالية وعادلة. فهو يقوم بالدور الوسيط بين عامة الناس وصانعي القرار، مساعداً في صياغة وطرح السياسات والبرامج، لتحسين الأوضاع المعيشية وتعزيز الديمقراطية ورفع الفرق عن الناس.

وتسعى الجمعيات إلى معالجة جملة من القضايا الفرنسية، عبر إطلاق حملات المناصرة والعمل التوعوي، كما يشتمل عناصر أساسية ومتنوعة في نشاطاتها، إلا أن إحراز التقدم على صعيد القضايا التنموية والمهنية، يتطلب من أقاليم جوارب أخرى على أدوات عصرية في المسار المهني، وذلك الجوانب تتعلق بموازنة الدولة ومجيشة مياستها، ومعايير وضعها ووضعها، وبالتالي كيفية تنفيذها، وما ينتج عنها وعية تقيسها.

٥٧١
 ٥٧٠
 ٥٦٩
 ٥٦٨
 ٥٦٧
 ٥٦٦
 ٥٦٥
 ٥٦٤
 ٥٦٣
 ٥٦٢
 ٥٦١
 ٥٦٠
 ٥٥٩
 ٥٥٨
 ٥٥٧
 ٥٥٦
 ٥٥٥
 ٥٥٤
 ٥٥٣
 ٥٥٢
 ٥٥١
 ٥٥٠
 ٥٤٩
 ٥٤٨
 ٥٤٧
 ٥٤٦
 ٥٤٥
 ٥٤٤
 ٥٤٣
 ٥٤٢
 ٥٤١
 ٥٤٠
 ٥٣٩
 ٥٣٨
 ٥٣٧
 ٥٣٦
 ٥٣٥
 ٥٣٤
 ٥٣٣
 ٥٣٢
 ٥٣١
 ٥٣٠
 ٥٢٩
 ٥٢٨
 ٥٢٧
 ٥٢٦
 ٥٢٥
 ٥٢٤
 ٥٢٣
 ٥٢٢
 ٥٢١
 ٥٢٠
 ٥١٩
 ٥١٨
 ٥١٧
 ٥١٦
 ٥١٥
 ٥١٤
 ٥١٣
 ٥١٢
 ٥١١
 ٥١٠
 ٥٠٩
 ٥٠٨
 ٥٠٧
 ٥٠٦
 ٥٠٥
 ٥٠٤
 ٥٠٣
 ٥٠٢
 ٥٠١
 ٥٠٠
 ٤٩٩
 ٤٩٨
 ٤٩٧
 ٤٩٦
 ٤٩٥
 ٤٩٤
 ٤٩٣
 ٤٩٢
 ٤٩١
 ٤٩٠
 ٤٨٩
 ٤٨٨
 ٤٨٧
 ٤٨٦
 ٤٨٥
 ٤٨٤
 ٤٨٣
 ٤٨٢
 ٤٨١
 ٤٨٠
 ٤٧٩
 ٤٧٨
 ٤٧٧
 ٤٧٦
 ٤٧٥
 ٤٧٤
 ٤٧٣
 ٤٧٢
 ٤٧١
 ٤٧٠
 ٤٦٩
 ٤٦٨
 ٤٦٧
 ٤٦٦
 ٤٦٥
 ٤٦٤
 ٤٦٣
 ٤٦٢
 ٤٦١
 ٤٦٠
 ٤٥٩
 ٤٥٨
 ٤٥٧
 ٤٥٦
 ٤٥٥
 ٤٥٤
 ٤٥٣
 ٤٥٢
 ٤٥١
 ٤٥٠
 ٤٤٩
 ٤٤٨
 ٤٤٧
 ٤٤٦
 ٤٤٥
 ٤٤٤
 ٤٤٣
 ٤٤٢
 ٤٤١
 ٤٤٠
 ٤٣٩
 ٤٣٨
 ٤٣٧
 ٤٣٦
 ٤٣٥
 ٤٣٤
 ٤٣٣
 ٤٣٢
 ٤٣١
 ٤٣٠
 ٤٢٩
 ٤٢٨
 ٤٢٧
 ٤٢٦
 ٤٢٥
 ٤٢٤
 ٤٢٣
 ٤٢٢
 ٤٢١
 ٤٢٠
 ٤١٩
 ٤١٨
 ٤١٧
 ٤١٦
 ٤١٥
 ٤١٤
 ٤١٣
 ٤١٢
 ٤١١
 ٤١٠
 ٤٠٩
 ٤٠٨
 ٤٠٧
 ٤٠٦
 ٤٠٥
 ٤٠٤
 ٤٠٣
 ٤٠٢
 ٤٠١
 ٤٠٠
 ٣٩٩
 ٣٩٨
 ٣٩٧
 ٣٩٦
 ٣٩٥
 ٣٩٤
 ٣٩٣
 ٣٩٢
 ٣٩١
 ٣٩٠
 ٣٨٩
 ٣٨٨
 ٣٨٧
 ٣٨٦
 ٣٨٥
 ٣٨٤
 ٣٨٣
 ٣٨٢
 ٣٨١
 ٣٨٠
 ٣٧٩
 ٣٧٨
 ٣٧٧
 ٣٧٦
 ٣٧٥
 ٣٧٤
 ٣٧٣
 ٣٧٢
 ٣٧١
 ٣٧٠
 ٣٦٩
 ٣٦٨
 ٣٦٧
 ٣٦٦
 ٣٦٥
 ٣٦٤
 ٣٦٣
 ٣٦٢
 ٣٦١
 ٣٦٠
 ٣٥٩
 ٣٥٨
 ٣٥٧
 ٣٥٦
 ٣٥٥
 ٣٥٤
 ٣٥٣
 ٣٥٢
 ٣٥١
 ٣٥٠
 ٣٤٩
 ٣٤٨
 ٣٤٧
 ٣٤٦
 ٣٤٥
 ٣٤٤
 ٣٤٣
 ٣٤٢
 ٣٤١
 ٣٤٠
 ٣٣٩
 ٣٣٨
 ٣٣٧
 ٣٣٦
 ٣٣٥
 ٣٣٤
 ٣٣٣
 ٣٣٢
 ٣٣١
 ٣٣٠
 ٣٢٩
 ٣٢٨
 ٣٢٧
 ٣٢٦
 ٣٢٥
 ٣٢٤
 ٣٢٣
 ٣٢٢
 ٣٢١
 ٣٢٠
 ٣١٩
 ٣١٨
 ٣١٧
 ٣١٦
 ٣١٥
 ٣١٤
 ٣١٣
 ٣١٢
 ٣١١
 ٣١٠
 ٣٠٩
 ٣٠٨
 ٣٠٧
 ٣٠٦
 ٣٠٥
 ٣٠٤
 ٣٠٣
 ٣٠٢
 ٣٠١
 ٣٠٠
 ٢٩٩
 ٢٩٨
 ٢٩٧
 ٢٩٦
 ٢٩٥
 ٢٩٤
 ٢٩٣
 ٢٩٢
 ٢٩١
 ٢٩٠
 ٢٨٩
 ٢٨٨
 ٢٨٧
 ٢٨٦
 ٢٨٥
 ٢٨٤
 ٢٨٣
 ٢٨٢
 ٢٨١
 ٢٨٠
 ٢٧٩
 ٢٧٨
 ٢٧٧
 ٢٧٦
 ٢٧٥
 ٢٧٤
 ٢٧٣
 ٢٧٢
 ٢٧١
 ٢٧٠
 ٢٦٩
 ٢٦٨
 ٢٦٧
 ٢٦٦
 ٢٦٥
 ٢٦٤
 ٢٦٣
 ٢٦٢
 ٢٦١
 ٢٦٠
 ٢٥٩
 ٢٥٨
 ٢٥٧
 ٢٥٦
 ٢٥٥
 ٢٥٤
 ٢٥٣
 ٢٥٢
 ٢٥١
 ٢٥٠
 ٢٤٩
 ٢٤٨
 ٢٤٧
 ٢٤٦
 ٢٤٥
 ٢٤٤
 ٢٤٣
 ٢٤٢
 ٢٤١
 ٢٤٠
 ٢٣٩
 ٢٣٨
 ٢٣٧
 ٢٣٦
 ٢٣٥
 ٢٣٤
 ٢٣٣
 ٢٣٢
 ٢٣١
 ٢٣٠
 ٢٢٩
 ٢٢٨
 ٢٢٧
 ٢٢٦
 ٢٢٥
 ٢٢٤
 ٢٢٣
 ٢٢٢
 ٢٢١
 ٢٢٠
 ٢١٩
 ٢١٨
 ٢١٧
 ٢١٦
 ٢١٥
 ٢١٤
 ٢١٣
 ٢١٢
 ٢١١
 ٢١٠
 ٢٠٩
 ٢٠٨
 ٢٠٧
 ٢٠٦
 ٢٠٥
 ٢٠٤
 ٢٠٣
 ٢٠٢
 ٢٠١
 ٢٠٠

في الموازنة
اللقيس
وتضمن

عن أبي سامر الذي رحل... رقد إلى جانب نهر يحمل صفة العطاء



رقدت أيّها الإنسان إلى جانب شبّيك العطاء. إلا أنك أكثر من النهر امتداداً بعطائك. وأكثر اختلافاً. فعطاؤك يجري بين ضفاف محدّدة وواضحة المسار. عطاؤك يعرف طريقه. ويصب في محيط الحرّيات والحقوق.

النهر يعطي بفيضه. من دون أن يميّز فعل خيره وفائدته. من فعل شرّه وأضراره. بينما أنت العطاء الراقى بسلوكه. وتهذيبه. وأخلاقه. وأدبيّاته. تقدّم في كل خطوة احتساب. تتفادى الخطأ.

النهر يثور بغوغاء. وأنت الثائر بهدوء. تفرض رأيك في المجالس بالمعرفة. وحسن التقدير في تدبر الأمور. واتّزان المواقف. فيبصم لك السامع من دون جدل ودونما نقاش.

النهر يقود ماءه بمعيّة الصدفه. وأنت قائد بحكمتك وواقعيّتك. فرغم أنّ أحلامك بالقضيّة. والتغيير. والعودة لأرض الجدود في فلسطين كانت تفوق الخيال. إلا أنّك كنت تعود دائماً. في اللحظات الحاسمة للواقع رغم مرارته وتقول: "لا شيء مستحيل. لا تفقدوا الأمل. الوقت أمامنا".

النهر يغيّر مجراه ومساره بالفوضى من دون بناء متين إلى نهاية مجهولة. أمّا أنت. فأنت المعير والمتغير بالثقافة. وبإيمانك بالتجربة على أنّها خير مرشد ومعلم. نبها لكل العثرات. متيقّظاً لكل الثغرات. مواكبا. متابعاً. مطلعاً. مستعلماً لكل ما يدور ويجول في ميادين الحياة وقضاياها.

النهر ينشط من دون لحظة عودة أو رجوع للوراء. أمّا أنت فتقيّم وتنتقد نفسك قبل أن تنتقد الآخرين. بموضوعيّة مطلقة. وكلّ ذلك في سبيل تقديم الأفضل لما عليه عليك قناعاتك تحت شعار: "القضيّة يجب أن ترفق دائماً. بالنضال المستمر. وتقييم الجهود والتقدّم والتطوير في المناهج والبرامج والسياسات من أجل حتميّة التغيير. ومن أجل تحقيق العدالة والمساواة. وكلّ ذلك يجب أن يدرج تحت عناوين "الإنسان والحرية". "الإنسان الأرض". "الإنسان والحقوق". "الإنسان والاستقلاليّة".

مناضل مدني في الساحات اللبانيّة بتنوّعها الجغرافي. نعم. لم تكن الإعاقة الحركيّة التي أصابته سوي هديّة من كفاحه. بالنسبة إليه. لم يرها يوماً حاجزاً أمام تقدّمه. فهو إنسان. تخطى بعقله المنير. بقناعاته ومبادئه وثقافته وفكره ووعيه الحقوقي الحرّ. كلّ نعوت "المتدّد. المشكّك. الضعيف. الانهزامي. والمستسلم".

جّه المطلق لما هو عليه. وصدق وثقته مع وبفسه. جعلت منه جسداً متماسكاً من الإرادة على الفعل المستمر. وجسماً صلباً من العزم على مواجهة التحديات. وأداء منهجيّاً رائداً في التنفيذ ملتزماً بالتصميم على العطاء بكلّ تفران. وعقلاً مميّز لا يقدر إلا تطلّعات ترسم الأفق والأمل بتحقيق الإنجازات.



والنشاطات التي قمنا بها خلال. ماذا أقول في الذي استيقظ من غيبوبته منتفضاً قائلاً: "أين حسن مروة؟ يجب أن أراه. هناك الكثير من العمل والتخطيط والتنسيق لأجل النهوض بفرع النبطية وكل الفروع".

ماذا أقول فيك أيها البطل الصامت. أيها الثائر بهدوء والمناضل المتفاني. وأنت الذي بقيت تلفظ القضية وتفكر بها. حتى آخر لحظات حياتك؟ غير أنني أمام عظمة تضحياتك، لست إلا تلميذاً يلهو بروضات النضال وصفوفه التمهيدية الأولى.

يا صديقي. أعاهدك أنني على درب الوفاء لنهجك مستمراً وباق ومؤتمناً. في النضال الوطني والمدني. يا قائداً لم يكتب عنه التاريخ ولا يعرفه كث. وكم منكم كث. مددت يدك للعطاء والتضحيات من أجل القضية وها أنا آخذ بها.

أيمن مروه

فبالنسبة إليه. أي نضال يؤتي بالحرية والحق هو أنبل من أي تفكير بالموقع والمركز. فقد أراد بتأديته لرسالته. أن يصنع مركزاً وموقعاً في العيش الكريم والحياة السعيدة لكل إنسان.

لم يعرف النفاق يوماً. ولم يتصل بالكر والانتهازية من أي حذب وصوب. عاش حياته في النضال الصادق. أميناً على قناعاته ومبادئه في سلوكه وأدبياته. وأمن أن سر وجوده في الحياة. إنما لأته مؤتمناً على قضية. فوجب بذلك أن يحفظها بالنضال. وأن ينجز فيها حتى آخر رمق له قدر ما يستطيع. وأن يزرع أثر ما في نفسه من صفات ومهارات وأدبيات الحياة. في الآخرين ليكملوا المسير.

ماذا أقول فيك يا رفيقي وزميلي وصديقي؟ وأنت الذي في اللحظات الفاصلة للساعات الأخيرة بين الحياة والموت. بين الوعي والغيبوبة. تسألني عن حال الاتحاد

فوضع على نفسه عهداً باستكمال النضال بشكله الجديد. المدني. فانتسب إلى "اتحاد المقعدين اللبنانيين" مطلع التسعينيات. مدافعاً شرساً عن الأشخاص المعوقين. وحققهم بالمشاركة السياسية. والصحة. والتعليم. والسكن. والضمانات. والتقدميات الاجتماعية. ورفع شعار حقهم في أن يؤدوا دورهم في مجتمعاتهم. من دون تمييز وتهميش. وبطريقة وأسلوب حياة دامجين. وهو بذلك لم يميز في كفاحه المسلح بين لبناني وفلسطيني وبين طائفة وأخرى. وفي نضاله المدني لم يميز بين شخص معوق وآخر غير معوق.

هكذا هو. وهكذا عرفناه. ناشطاً وفاعلاً ومناضلاً ومقاوماً في سبيل أن يأخذ الإنسان حريته. والإنسان المعوق حقوقه واستقلالته. لم يطلب لنفسه تكريماً. كما رفض الدعوات التي تقدمت بتكريمه. لم يأبه للمواقع والمراكز. لم يكن ليقبلها. لا زيفاً ولا بالأساليب الديمقراطية.

أبو سامر في ذمة الله

ببالغ الأسى نعى "اتحاد المقعدين اللبنانيين" بهيئته الإدارية والعامية إلى حركة الإعاقة في لبنان والمجتمع المدني المحلي والعربي. الزميل المناضل محمد مصطفى الخطيب (أبو سامر). الذي قضى نتيجة مرض عضال اليوم الخميس الواقع فيه ٢٤ شباط ٢٠١١.

ولد الزميل الراحل في مخيم البص. في العام ١٩٦٠. وشارك في اعتصامات وتظاهرات الحملة المطالبة لإقرار حقوق الأشخاص المعوقين في لبنان منذ تسعينات القرن الماضي. وفي مختلف محطات العمل الحقوقي المطالب في الجنوب وبيروت. وقد منحت الهيئة العامة الزميل الخطيب ثقتها لتمثيلها في الهيئة الإدارية في الاتحاد. إلا أن المرض حال دون متابعة الخطيب لمهامه.

لقد خسرت الحركة المطالبة للأشخاص المعوقين برحيل أبي سامر أحد المناضلين الأوفياء لمسيرة دمج الأشخاص المعوقين. ويعاهد الاتحاد أبا سامر المضي على درب الذي سلكه مع رفاقه وصولاً إلى تحقيق تكافؤ الفرص في المجتمع للأشخاص المعوقين وكافة الفئات المهمشة. للفقيد الرحمة. ولكم من بعده طول البقاء.

ترحب "واو" بمشاركات قرائها الأعضاء في جميع أبوابها. يرجى إرسال المشاركات مطبوعة أو مكتوبة بخط واضح إلى أحد مراكز اتحاد المقعدين اللبنانيين. أو إلى عنوان البريد الإلكتروني

waw@lphu.com

واو

مرسوم البيئة المبنية الدامجة

تأكيد على المنهج التشاركي مع القطاعين العام والخاص

بعد مرور أربع سنوات على إطلاق حملة "عمر لكل" - الحملة الوطنية نحو بيئة دامجة، لا يمكن الفصل بين عمل الاتحاد على تفعيل ما ورد في البيان الوزاري لحكومة الوفاق الوطني في البند الرابع والعشرين منه، حول التسريع في إقرار المراسيم التطبيقية للقانون ٢٠٠٠/٢٢٠ والتصديق على الاتفاقية الدولية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من جهة، وبين أهداف ومسار التنمية الدامجة، كون العمل على السياسات، كان ضمن مقارنة لانتهاج سياسات دامجة. ويمكن إدراج ما نفذته الاتحاد من العمل على تغيير السياسات والتشبيك مع القطاعات المعنية في المجتمع في ذلك الإطار.

وميّز العمل وفق ذلك المبدأ تشكيل مجموعات الرصد المجتمعية التي تعتبر الأداة الفعالة والأهم والأكثر تأثيراً على مسار التنمية الدامجة حيث تم تشكيل مجموعات تضم ممثلين عن الفئات المهمشة، فضلاً عن أفراد وجمعيات تعنى بقضايا الأشخاص المعوقين، اللاجئين، المرأة والطفل في كل من الشمال، بيروت، جبل لبنان، الجنوب والبقاع.

وشهد العامان الماضيان زخماً كبيراً في الحراك على غير صعيد، لاسيما عبر مذكرتي تعاون وتنسيق مع "منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية"، و"نقابة المهندسين"، أفضى إلى تشكيل فريق من الخبراء من الاتحاد والنقابة ولبينور، وأباف، استكمالاً للعمل على إنتاج المرسوم التطبيقي للقانون، المتعلق بالبيئة الدامجة.

واليوم، وقد صدر المرسوم من الجهات المعنية ونحن على قاب قوسين من صدوره عن مجلس الوزراء، نعرف تمام المعرفة أنه كان للمنهج التشاركي الفصل الأكبر فيه، فقد مرّ عمل المرسوم بمرحلتين، الأولى كان العمل على تقليل كمية المعايير المطلوبة مع كافة الأطراف. وذلك من أجل تخفيف العبء على الموارد البشرية في "التنظيم المدني"، في عملية الكشف عند إعطاء رخصة بناء. وفي المرحلة الثانية، كان البدء في إشكالية توزيع الأدوار بين المؤسسات المعنية في المراقبة، حيث أن التنظيم المدني غير مخول في القيام بعملية المراقبة والتدقيق داخل المبنى، حيث تنحصر صلاحيته خارج المبنى. كما تبين أنه لا يوجد جهة معينة تقوم بالمراقبة والتدقيق، والوقوف على المعايير التي تطالب بها حركة الإعاقة في لبنان هي داخل المبنى. ما يؤسس لمرحلة بحث جديدة لمواجهة التحدي تؤسس لمرسوم آخر.

اليوم، ونحن نخطو نحو المرسوم التطبيقي الثاني للقانون ٢٠٠٠/٢٢٠، بعد مرسوم تسهيل عملية اقتراح الأشخاص المعوقين في لبنان، رقم ٢٢١٤، ربطاً بالقانون ٢٠٠٨/٢٥، المعدل بموجب القانون ٢٠٠٩/٥٩، المتعلق بالانتخابات النيابية، تؤسس حركة الإعاقة في لبنان لشراكة طويلة الأمد مع القطاعين العام والخاص بمؤازرة المجتمع المدني والأهلي.

أما مرسوم البيئة المبنية الدامجة، فيؤسس لمرحلة مطلوبة جديدة تنتقل بنا من تعميم المعايير الدامجة على الأبنية المنوي إنشاؤها إلى الأبنية المنشأة والقديمة، والتي نص على تجهيزها وتأهيلها بما يتلاءم مع حق الأشخاص المعوقين بالوصول إلى كافة الأماكن التي يصل إليها الأشخاص غير المعوقين، سواء في المنشآت ذات الاستخدام العام، أم في الأبنية السكنية الخاصة. إلا أن تلك المرحلة تحتاج إلى تضافر الجهود المجتمعية وحركة الإعاقة مع جهود القطاع العام تنفيذاً لما أقر به البيان الوزاري للحكومة التي باتت في طور تصريف الأعمال اليوم، بما يعزز إدراج تلك المطالب في أي بيان وزاري مقبل تمهيداً لإقرارها، والوصول إلى تكافؤ الفرص في المجتمع.

إن محطات رئيسية تنتظرنا، وسنخوض غمارها معاً، وكما طوعنا الظروف السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد طيلة السنوات الخمس الماضية من عملنا التشاركي نحو الوصول إلى الاحتفال بمرسوم البيئة المبنية الدامجة، لن نحول الظروف التي تمر بها البلاد اليوم دون الاحتفال بإطلاقه. وكذلك بإطلاق المرسوم ٢٢١٤، معه، فهما نتيجة مرحلة نضال مثمرة من تاريخ اتحاد المقعدين اللبنانيين وحركة الإعاقة في لبنان.

اتحاد المقعدين اللبنانيين